الأسس اللغوية
فـــى
الفروق النحوية والتصريفية
دراسة تحليلية

إعـــداد
دكتورة/ نجاة عبد المولى أمين
أستاذ اللغويات المساعد فى الكلية

بسم الله الرحمن الرحيم

مُقدّمة

الحمد لله الذى أكرمنا بنور العلم المُبدد لظلمات الجهالة، وأنقذنا بنور الرسالة من سقوط فى درك الضلالة، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله خير الأنبياء مقاماً وأحسن كلاماً، صفوة الأنبياء وأفصح البلغاء صلوات الله وسلامه وعلى آله وأصحابه وتابعيه ومن سلك سبيلهم إلى يوم الدين.

وبعد ...

فإن الفروق اللغوية تعد من الظواهر اللغوية الجلية الواضحة فى اللسان العربى بها يستطيع العربى الاتساع فى كلامه من تأخير وتقديم للألفاظ إذا ضاق عليه البيان باستخدام الفرق اللغوى بين الحركات الإعرابية وبين الضمائر وبين الفعل الماضى وفعل الأمر، وبين التمييز بين المذكر والمؤنث وبالحذف والزيادة فرقاً بين المعانى، فالفروق اللغوية صورة من صور التعليل النحوى والتصريفى والهجائى زخرت بها مؤلفات القدامى من علماء العربية، وقد تحدث عنها الإمام السيوطى بقوله: "عند حديثه عن الفرق "عللوا به أحكاماً كثيرة"[1] ومن أجل ذلك حاولت أن أجمع من المادة العلمية حول الفروق اللغوية ما يبرز مواطنها من نحوية وتصريفية وهجائية.

وعلى الرغم من ذلك لم استطع الإلمام بها لغزارة مادتها وتناثرها فى أبواب النحو والصرف والهجاء، وكان سبب اختيارى لهذا الموضوع (الأسس اللغوية فى الفروق النحوية والتصريفية دراسة تحليلية) إثراء المكتبة العربية ببحث يمكن جعله نواة (بحث قيم) يجمع شمل شتات هذه الظاهرة البارزة فى لغتنا العربية، وجاءت خطة البحث فى مقدمة وفصلين:

الفصل الأول: عنوانه: الفروق النحوية

ويشتمل على أربعة مباحث:

المبحث الأول: الفرق بالحركة.

المبحث الثانى: الاختصاص بحركة دون أخرى.

المبحث الثالث: الفرق بالزيادة.

---

(١) الأشباه والنظائر للسيوطى ١/ ٣١٨.

المبحث الرابع: الفرق بالحذف.
الفصل الثاني: عنوانه: الفروق التصريفية.

ويشتمل على أربعة مباحث.

المبحث الأول: الفرق بالحركة.

المبحث الثاني: الفرق بتغيير الصيغة.

المبحث الثالث: الفرق بالحذف.

المبحث الرابع: الفروق الهجائية.

ويشتمل على ثلاث نقاط.
أولاً: الفرق في المهموز.
ثانياً: الفرق في الوصل والقطع.
ثالثاً: الفرق بالزيادة.

ثم أتبعت البحث بخاتمة بينت فيها من أبرز نقاط البحث ثم ذيلته بفهارس اشتملت على مصادر رجعت إليها في مادته العلمية، وما من شك في أنّ تناثر هذه الفروق في مصادر النحو والصرف المختلفة يجعل الطريق إليها صعباً عسيراً، وأن جمعها وتصنيفها على النحو الذي بيَّنت وفق الخطة التي وضعت تذلل الصعب وتيسر العسير، فإن أكن وفقت فيما إليه قصدت، فذلك فضل من الله يؤتيه من يشاء، وأن تكن الأخرى، فحسبي أني اجتهدت قدر طاقتي وقدمت الرأي ما وسعني.

والله أسأل أن يكون بحثي هذا خالصاً لخدمة العربية لغة القرآن الكريم ومثقلة به الحسنات: ﴿يَوْمَ لَا يَنفَعُ مَالٌ وَلَا بَنُونَ * إِلَّا مَنْ أَتَى اللَّهَ بِقَلْبٍ سَلِيمٍ﴾[1].

---

(١) سورة الشعراء الآيتين رقم (٨٨ – ٨٩).

الفصل الأول

الفـروق النحويـة

ويشتمل على أربعة مباحث:

المبحث الأول: الفرق بالحركة.

المبحث الثاني: الاختصاص بحركة دون أخرى.

المبحث الثالث: الفرق بالزيادة.

المبحث الرابع: الفرق بالحذف.

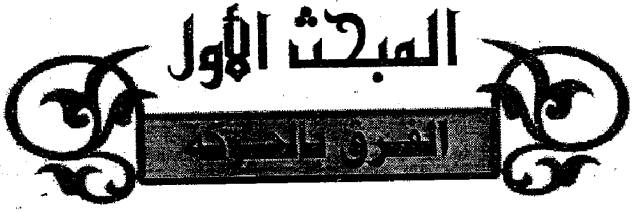

١- دخول حركات الإعراب الأسماء فرقاً بين المعانى:

وذلك فى موضعين:

الموضع الأول: فرقاً بين الفاعل، والمفعول، والمجرور (بالإضافة أو الحرف) :-

فالإعراب لغة: مصدر للفعل أعرب[١] يقال: أعرب عن حاجته إذا أبان عنها، وهو مشتق من لفظ العرب، وذلك لما يُعزى إليهم من الفصاحة يقال: أعرب، وتعرب إذا تخلق بخلق العرب فى البيان والفصاحة[٢]، فمعناه اللغوى: الإبانة[٣] عن المعانى بالألفاظ[٤] ويدل على ذلك "قول النبى -ﷺ- : "الثَّيِّبُ تُعْرِبُ عَنْ نَفْسِهَا"[٥]: أى إذا قيل لها أتزوجُك أم لا، تقول بلسانها: نعم أو لا، فيبين لسانها عن ما فى قلبها... فلذلك جعل الإعراب للأسماء؛ لأنه يبين الفاعل من المفعول"[٦].

واصطلاحاً: تطبيق الكلام على قواعد العربية فى نحو قولهم: أعربْ جاء زيد[٧] جاء فى شرح المفصل: "الإعراب الإبانة عن المعانى

---

(١) ينظر الخصائص لابن جنى – تحقيق د/ عبد الحميد هنداوى ١/ ٧٩ – منشورات دار الكتب العلمية – بيروت – ط الأولى – ١٤٢١ هـ - ٢٠٠١م.

(٢) شرح المفصل لابن يعيش ١/ ٧٢ – ط مكتبة المتنبى – القاهرة.

(٣) شرح شذور الذهب لابن هشام – تحقيق محمد محى الدين عبد الحميد – ص ٥٩ – ط المكتبة العصرية – بيروت – ط الأولى ١٤١٦ هـ - ١٩٩٥م.

(٤) ينظر لسان العرب لابن منظور – مادة (ع. ر. ب) – ط دار المعارف.

(٥) الحديث فى سنن ابن ماجه ١/ ٦٠٢ – باب النكاح – تحقيق محمد فؤاد عبد الباقى – ط دار إحياء الكتب العربية – القاهرة – ومسند أحمد بن حنبل ٤/ ١٩٢ – دار النشر مؤسسة قرطبة - القاهرة

(٦) الفوائد والقواعد لعمر بن ثابت الثمانينى المتوفى ٤٤٢ هـ - تحقيق د/ عبد الوهاب محمود الكحلة ص ٥٦ – ط مؤسسة الرسالة – بيروت – ط الأولى ١٤٢٢هـ - ٢٠٠٢م.

(٧) حاشية الخضرى على شرح ابن عقيل ضبط يوسف الشيخ محمد البقاعى ١/ ٣١ بتصرف – ط دار الفكر – بيروت – لبنان – ١٤١٥هـ - ١٩٩٥م.

باختلاف أواخر الكلم لتعاقب العوامل فى أولها، ألا ترى أنك لو قلت: "ضرب زيدْ عمرْو بالسكون من غير إعراب، لم يعلم الفاعل من المفعول"[1]، فالإعراب يؤدى دوراً هاماً فى توضيح المعانى التى تطرأ على الأسماء، فلولا حركات الإعراب ما ميز فاعل من مفعول، ولا مضاف من مضاف إليه. وقد وضح العلامة الزجاجى[2] الحاجة الداعية إلى دخول الإعراب الكلام فقال: "إن الأسماء لما كانت تعتورها المعانى فتكون فاعلة، ومفعولة، ومضافة ومضافة إليها، كانت مشتركة، جُعلت حركاتُ الإعراب فيها تنبئ عن هذه المعانى فقالوا: ضرب زيدُ عمراً؛ فدلوا برفع زيد على أن الفعل له، وبنصب عمرو على أن الفعل واقع به... وقالوا: هذا غلامُ زيدٍ، فدلوا بخفض زيد على إضافة الغلام إليه وكذا سائر المعانى جعلوا هذه الحركات دلائل عليها ليتسعوا فى كلامهم، ويقدموا الفاعل إن أرادوا أو المفعول عند الحاجة إلى تقديمه[3]، وتكون الحركات دالة على المعانى"[4] ونلحظ أن الإعراب كما يقول الزجاجى يجعل العربى يتسع فى كلامه، وينبئ عن الأغراض التى يستطيع من خلاله تقديم الفاعل عند الحاجة إليه أو تقديم المفعول، ولو التزم العربى بحفظ المرتبة من تقديم الفاعل وتأخير المفعول لضاق عليهم البيان، وما استطاعوا إبراز جمال اللغة العربية من خلال التقديم والتأخير لضرب من الاتساع، ويوضح هذا ابن يعيش فى قوله: "ولو اقتصر فى البيان على حفظ المرتبة، فيعلم الفاعل بتقدمه، والمفعول بتأخره لضاق المذهب، ولم يوجد من الاتساع بالتقديم والتأخير ما يوجد بوجود الإعراب، ألا ترى أنك تقول: ضرب زيدُ عمراً، وأكرم أخاك ابوك، فيعلم الفاعل برفعه، والمفعول بنصبه سواء تقدم أو تأخر"[5]، وجاء فى الفوائد أن الإعراب جُعِلَ للاسم دون الفعل والحرف واستحقه الاسمُ لمجيئه بصيغة واحدة تدل على معانٍ مختلفة فكان الإعراب هو القرينة الفاصلة بين المعانى التى تتوارد على الاسم، أما الفعل والحرف فلا تتوارد عليهما هذه المعانى حيث قال الثمانينى: "الإعراب فى أول الوضع لا يستحقه إلا الأسماء فقط دون الأفعال والحروف، وإنما استحقته الأسماء لتفرق بين

---

(١) شرح المفصل لابن يعيش ١/ ٧٢.

(٢) الزجاجى: هو عبد الرحمن بن إسحاق أبو القاسم الزجاجى ت ٣٣٧ هـ من آثاره (الحلل فى إصلاح الخلل، الإيضاح فى علل النحو) - ينظر طبقات النحويين للزبيدى ص ١١٩، إنباه الرواة ٢/ ١٦٠.

(٣) قال المجاشعى: "هم يحتاجون إلى ذلك لإقامة وزن الشعر والقوافى والأسجاع، وما أشبه ذلك" ينظر شرح عيون الإعراب للمجاشعى ت ٤٧٩هـ - تحقيق د/ عبد الفتاح سليم ص ٤٤ – ط دار المعارف – ط الأولى ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨م.

(٤) الإيضاح فى علل النحو للزجاجى – تحقيق مازن المبارك – ص ٦٩ - - ط/ مطبعة المدني ١٣٧٨ هـ - ١٩٥٩م.

(٥) شرح المفصل لابن يعيش ١/ ٧٢.

فاعلها ومفعولها، والفعل والحرف ليس فيهما فاعل ولا مفعول، فلم يحتاجا إلى الإعراب. وقال بعض النحويين: لما كان الاسم يدل على معان مختلفة بصيغة واحدة احتاج إلى قرينة تفصل بين المعانى، وتلك القرينة هى الإعراب.

وأما الفعل فإنه لا يحتاج إلى الإعراب لأمرين:

أحدهما: أنه لا يكون فاعلاً، ولا مفعولاً، فلما لم يكن كذلك لم يحتج إلى الإعراب.

والجواب الثانى: أن الفعل يدل على أزمنة وأبنية مختلفة، فاختلاف صيغته تقوم مقام الإعراب، فلهذا لم يحتج إليه.

وأما الحرف فإنه لم يحتج إلى الإعراب لوجهين:

أحدهما: أنه لا يكون فاعلاً، ولا مفعولاً، فلما لم تتعاقب هذه المعانى عليه لم يحتج إلى الإعراب.

والجواب الثانى: أن الحرف هو على تقدير جزء من الاسم والفعل، والجزء الواحد لا يستحق إعراباً، إلا أن قسماً من الأفعال ضارع الأسماء بمعنى – شابهها – فجذبته الأسماء من البناء الذى هو أصله إلى الإعراب الذى يستحقه. كما أن قسماً من الأسماء أشبه الحروف، فجذبته الحروف من الإعراب الذى يستحقه إلى البناء الذى تستحقه الحروف، كما أن قسماً من الأسماء أشبه الأفعال فأعمل عمل الأفعال"[1]، وقد وضح الثمانينى من خلال نصه عدم أحقية الفعل والحرف للإعراب، لأن كلاً منهما لا يكون فاعلاً أو مفعولاً وأن الفعل يأتى بصيغ مختلفة فى الدلالة على الأزمنة فهذه الصيغ تقوم مقام الإعراب، وأما الحرف فهو على تقدير جزء من الاسم والفعل، لأنه لا يدل على معنى في نفسه، ولهذا لا يستحق إعراباً وأن بعض الأفعال استحقت الإعراب وهى الأفعال التى تأتى لزمن المضارع لمشابهتها الأسماء فأعربت مثلها كما أن بعض الأسماء استحقت البناء لشبهها بالحروف وهى أسماء الشرط والاستفهام والأسماء الموصولة، وأسماء الأفعال وأسماء الإشارة والضمائر كما أن قسماً من الأسماء أشبه الفعل فأعمل عمل الفعل ومنها اسم الفاعل واسم المفعول والمصدر واسم المصدر وغيرها من الأسماء العاملة عمل الأفعال.

وذكر الإمام عبد القاهر الجرجانى: المقصود من الإعراب أنه ليس مطلق حركة، وإنما يدخل الإعراب الكلام مع اختلاف الحركات للدلالة على

---

(١) الفوائد والقواعد للثمانينى ص ٥٥.

المعانى فى أغراض المتكلمين حيث قال: "فإذا قلت: جاءنى زيدُ، ورأيت زيداً، ومررت بزيد، فإن اختلاف الحركة وكونها مرة ضمة، وأخرى فتحة، وثالثة كسرة ليدل هذا الاختلاف على معان مختلفة إعراب، وليس نفس الحركة بإعراب. ألا ترى أنها إذا وجدت، ولم يوجد الاختلاف لم تكن الكلمة معربة، وذلك أين وكيف ألا ترى أنهما متحركان، ولا يقول أحد أنهما معربان. لأجل أن الاختلاف غير موجود فى آخرهما، فإذا قيل لك فى قولك: جاءنى زيدُ: ما الإعراب؟ فقل اختصاص الضمة بهذه الحال. ومعنى الاختصاص أنها تزول فى قولك: رأيت زيداً وكذا الفتحة تزول فى قولك: مررت بزيد، فكل واحدة منها قد خُصَّت لدلالة على معنى، فهى تزول لزول ذلك المعنى، وتأتى صاحبتها الموضوعة للمعنى الثانى، وكذلك تأتى الثالثة للمعنى الثالث"[1]. ومن هنا يتضح أن الغاية من الإعراب التفرقة بين المعانى ويبين العالم الجليل ابن فارس ما للإعراب من أهمية اختصت به لغة العرب عندما يريدون التفرقة بين المعانى، وذكر أمثلة متنوعة يظهر فيها دور الإعراب فى تجلية المعنى المقصود، فقال: "من العلوم الجلية التى اختصت بها العرب الإعراب الذى هو الفارق بين المعانى المتكافئة فى اللفظ، وبه يعرف الخبر الذى هو أصل الكلام، ولولاه ما مُيِّز فاعل من مفعول، ولا مضاف من منعوت ولا تعجب من استفهام، ولا صدر من مصدر، ولا نعت من تأكيد"[2]، وللعرب فى ذلك ما ليس لغيرها فهم يفرقون بالحركات وغيرها بين المعانى[3] إلا ترى أن القائل إذا قال (وَجْهُكَ وجهُ حُرٌ) و (وَجْهُكَ وجهُ حرٌ) وما أشبه ذلك من الكلام المشتبه"[4]، و "يقولون (مِفتح) للآلة التى يفتح بها و (مَفْتَح) لموضع الفتح و (مِقص) لآلة القص (ومقص) للموضع الذى يكون فيه القص، و (مِحْلب) للقدح يحلب فيه و (مَحْلب) للمكان يحتلب فيه ذوات اللبن ويقولون: (امرأة طاهر) من الحيض، لأن الرجل لا يَشْرَكها فى الحيض، و (طاهرة) من العيوب، لأن الرجل يَشْرَكها فى هذه الطهارة وكذلك (قاعد) من الحَبَل و (قاعدة) من القعود ثم يقولون: (هذا غلاماً أحسنُ منه رجلاً) يريدن الحال فى شخص واحد ويقولون: (هذا غلامُ أحسنُ منه رجلُ".

---

(١) المقتصد فى شرح الإيضاح لعبد القاهر الجرجانى ت ٤٧١ هـ - تحقيق د/ كاظم بحر المرجان ١/ ٩٨ - ٩٩ - منشورات وزارة الثقافة والإعلام الجمهورية العراقية.

(٢) الصاحبى لأبى الحسين أحمد بن فارس - ت ٣٩٥ هـ - تحقيق/ السيد أحمد صقر - ص ٧٦ - ط دار إحياء الكتب العربية.

(٣) المرجع السابق ص ٣٠٩.

(٤) المرجع السابق ص ٥٥.

فهما إذا شخصان، وتقول: (كم رجلاً رأيت)؟ فى الاستخبار و (كم رجل رأيت) فى الخبر يراد به التكثير. و (هُنَّ حَوَاجُّ بيتِ الله) إذاً كُنَّ قد حَجَجْن و (حواجُّ بيتَ اللهِ) إذا أردْنَ الحجَّ. ومن ذلك (جاء الشتاءُ والحطب) لم يرد أن الحطب جاء إنما أراد الحاجة إليه، فإن أراد مجيئهما قال: والحَطبُ"[1].

والموضع الثانى: فرقاً بين التعجب والاستفهام والنفى فى قولهم: (ما أحسنْ زيدٌ) غير معرب.

فالإعراب يميز المعانى التى تطرأ على هذه الصيغة، فعند ما يقول القائل: "ما أحسنَ زيداً" بالنصب، يوقف على مراده وهو التعجب وعندما يقول: ما أحْسنُ زيدٍ"؟ بالجر كان مراده الاستفهام وعند قوله: "ما أحسنَ زيدُ" بالرفع علم أنه يريد النفى فلولا الإعراب ما وضح الفرق بين هذه المعانى.

وقد تحدث ابن فارس عن أهمية حركات الإعراب فى التفريق بين هذه المعانى المتواردة على الصيغة الواحدة فقال: "فأما الإعراب فبه تُميَّز المعانى، ولا يوقف على أغراض المتكلمين. وذلك أنَّ قائلا لو قال: (ما أحسنْ زَيد) غير معرب أو (ضربَ عمرْ زيد) غير معرب – لم يوقف على مراده، فإذا قال: (ما أحسنَ زيداً) أو (ما أحسنُ زيدٍ) أو (ما أحسنَ زيدُ) أبان بالإعراب عن المعنى الذى أراده"[2] وقد تأثر بما قاله من جاء بعده من النحويين.

فقد قال صاحب كشف المشكل "الإعراب يدل على صريح المعنى وذلك فى.... التعجب والنفى والاستفهام من نحو قولهم: ما أحسنَ زيداً فى التعجب، وما أحسنَ زيدُ فى النفى، وما أحسنُ زيدٍ؟ فى الاستفهام فاللفظ متفق وإعرابه مختلف، فدل على المعانى المختلفة، والفاصل بينهما الإعراب"[3] وعلى الرغم من اتفاق النحويين على أن الإعراب يفرق بين المعانى المختلفة التى تتوارد على الألفاظ أو الكلام نرى قطرباً[4]، يخالفهم بقوله: إنما أعربت العرب كلامها، لأن الاسم فى حال الوقف يلزمه السكون

---

(١) الصاحبى ص ٣١٠.
(٢) المرجع السابقص٣٠٩، وينظر شرح عيون الإعراب ص ٤٣.
(٣) كشف المشكل لعلى بن سليمان الحيدرة ١/ ١٧١، وينظر همع الهوامع للسيوطى ١/ ٥٧ – تحقيق أحمد شمس الدين - منشورات دار الكتب العلمية – بيروت – ط الأولى ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م.
(٤) قطرب: هو محمد بن المستنير تلميذ سيبويه توفى ٢٠٦ هـ من مصنفاته (العلل فى النحو ، الأضداد) ينظر إنباه الرواة ٣/ ٣١٩، بغية الدعاة ١/ ٢٤٢.

للوقف[1] فلو جعلوا وصله بالسكون أيضاً لكان يلزمه الإسكان فى الوقت والوصل وكانوا يبطئون عند الإدراج فلما وصلوا وأمكنهم التحريك، جعلوا التحريك معاقباً للإسكان"[2] ويرجع قوله هذا لما يراه من كلام العرب من أن بعض الأسماء متفقة فى الإعراب مختلفة المعانى وأسماء مختلفة الإعراب متفقه المعانى فمثال الأول قولك: إن زيداً أخوك، ولعل زيداً أخوك وكأن زيداً أخوك فهذا اتفق إعرابه واختلف معناه.

ومثال الثانى: قولك: ما زيد قائماً، وما زيد قائم، فهذا اختلف إعرابه واتفق معناه، وقد رَدَّ المخالفون له قوله بقولهم: لو أن العرب بنت قولها على حركة وسكون كما زعم "لجاز خفض الفاعل مرة ورفعه أخرى ونصبه وجاز نصب المضاف إليه، واحتجوا لما ذكره قطرب من اتفاق الإعراب واختلاف المعانى واختلاف الإعراب، واتفاق المعانى فى الأسماء التى ذكرها بأن قالوا إنما كان أصل دخول الإعراب فى الأسماء التى تذكر بعد الأفعال، لأنه يذكر بعدها اسمان أحدهما فاعل والآخر مفعول فمعناه مختلف فوجب الفرق بينهما، ثم جعل سائر الكلام على ذلك وأما الحروف التى ذكرها فمحموله على الأفعال"[3].

---

(١) جاء فى التذييل والتكميل م١/ ١١٧ "ذهب أبو على قطرب إلى أن الإعراب لم يدخل للفرق بين المعانى، وإنما دخلت الحركات لتفرق بين وصل الاسم والوقف عليه" – رسالة دكتوراه إعداد مصطفى أحمد أحمد حباله ١٩٨١ – كلية اللغة العربية.

(٢) الإيضاح فى علل النحو للزجاجى ص ٧٠.

(٣) المرجع السابق ص ٧٠ – ٧١ بتصرف.

٢ – اختلاف حركات الإعراب فى آخر الفعل المضارع وزيادة أحرف المضارعة فى أوله للفرق بين المعانى الطارئة عليه:-

قد جعل العربى الحركات الإعرابية للدلالة على المعانى المختلفة التى تطرأ على الاسم، وهذه الحركات مختلفة بين الضم والفتح والكسر، وكان موضعها آخر الاسم، ولكن الأمر مختلف مع الفعل المضارع، فلم يستطع وضع هذه الحركات فى أول الفعل، ولكنه أخذ الحروف التى منها الحركات، وهى الألف والواو، والياء، وجعلها للدلالة على ما يطرأ على الفعل من معان، ولم يتمكن من وضع الألف بصورتها أول المضارع لسكونها، وعدم الابتداء بساكن، فأبدل منها الهمزة لقربها من مخرجها للدلالة على المفرد المتكلم، ولم يبتدأ بالواو لثقلها، وخوفاً من دخول واو العطف عليها، فيثقل اللفظ بهما، فأبدل منها التاء، والثاء تبدل منها كثيراً كما فى تراث، وتجاه، وعُبر بزيادة التاء على المخاطب، وبقيت الياء على حالها فى الزيادة أول المضارع، والأمر يرجع إلى خفتها، وقربها من الألف فى ذلك، وكانت دلالتها على الغائب، وجُعلت النون فى الدلالة على المتكلم المعظم نفسه، أو المتكلم ومعه غيره، واختيرت النون لما فيها من غنة وقلبها ألفاً كما فى قوله تعالى: ﴿لَنَسْفَعاً بِالنَّاصِيَةِ﴾[١].

وقد وضح العلامة الثمانينى سبب اختيار هذه الحروف بقوله: "إذا كان الفعل فى أوله إحدى الزوائد الأربع، وهى الهمزة، والنون، والتاء، والياء، نحو: (أنا أفعل، ونحن نفعل، وأنت تفعل، وهى تفعل، وهو يفعل)... وإنما اختاروا هذه الحروف فى أول الفعل، لأنهم يزيدون الحركات فى أواخر الكلم للفرق بين المعانى، ولم يقدروا على زيادة الحركات فى أول هذا الفعل، فلما لم يقدروا على الحركات زادوا الحروف التى أخذت منها الحركات....

ولم يمكن الابتداء بالألف فجعلوا مكانها الهمزة، لأنها ألف مثلها ومقاربة لها فى المخرج واستقبحوا النطق بالواو، لأنها حرف ثقيل وتدخل عليها واو النسق، فيسمج[٢] اللفظ بهما، فجعلوا مكان الواو التاء، لأن التاء تبدل من الواو كثيراً وبقيت الياء على أصلها[٣].

---

(١) سورة العلق من الآية رقم (١٥).
(٢) يسمج: سمج الشىء بالضم: قبح – اللسان مادة (س. م. ج)
(٣) الفوائد والقواعد – ص ٤٨٩ – ٤٩٠.

وذكر ابن الخباز أن حروف العلة وهى الألف والواو والياء هو الأولى بالزيادة فى أول الفعل المضارع ولكن لما فيها من موانع جُعلت الهمزة والنون والتاء بدلاً منها زوائد فى أول المضارع وبذلك يؤكد علىَ زيادة هذه الحروف وأنها ليست من أصل الفعل وجعل زيادة الياء فى أول المضارع لما فيها من الخفة فى النطق كالألف فقال: "وتسمية الهمزة والتاء والياء زوائد"، لأنها ليست من أصل الفعل، لأن أولى الحروف العشرة بالزيادة فى مذهب التصريف حروف العلة، فالألف لا يمكن زيادتها أولاً لسكونها فأبدلت منها الهمزة، والواو لا تزاد أولاً، لأنها أثقل حروف العلة، فأبدلت منها التاء، والياء قريب فى الخفة من الألف، فزيدت أولاً، والنون تشبه حروف العلة، لأن فيها غنة كما أن فيهن مداً فزيدت"[1].

واختلاف إعراب الفعل المضارع يرجع إلى اختلاف المعانى التى يدل عليها إعرابه فى كل حال ولا يميز بينها إلا الإعراب كما فى قولهم: (لا تأكلْ السمكَ وتشرب اللبن) فعندما رُكِبَ الفعل المضارع فى الجملة تعاقبت عليه المعانى واختلفت مع كل إعراب للفعل (تشرب) ففى نصبه له معنى يختلف عن رفعه وعن جزمه كما أن الاسم يصلح للمعانى المختلفة من الفاعلية والمفعولية والإضافة فالإعراب يكون فارقاً للمعانى التى تتوارد على الفعل المضارع، وقد وضح هذا المعنى الشلوبين فى ردِّه على النحويين فى قولهم: إن الإعراب فى الأفعال ليس لتبيين المعانى، إنما هو للتشبيه بالاسم حيث قال: "إن أصلِ النصب فى قولك: لا تأكل السمكَ وتشرب اللبن: لا تأكل السمكَ وأن تشرب اللبن، ثم أضمرت (أن) وبقى عملها. وأصل الجزم فى قولك: لا تأكل السمكَ وتشربِ اللبن، لا تأكل السمك ولا تشرب اللبن فأغنى عن إعادة (لا) حرف العطف الذى ينوب مناب العامل. وأصل الرفع فى قولك: لا تأكل السمك وتشربُ اللبن: لا تأكل السمك وأنت تشربُ اللبن، لابد من إضمار أنت هنا، لأن الفعل إذا كان مضارعاً لم يدخل عليه واو الحال، كما لا يدخل على ما يضارعه وهو هنا اسم الفاعل الذى هو حال فاقتضى مجىء الواو أن يجاء معها بأنت ثم أضمرت، فإذا كان الأمر على هذا فهذه إذن ثلاثة ألفاظ فى الأصل، وهى مختلفة لاختلاف المعانى كل معنى منها له لفظ ينفرد به دون المعنى الآخر، فتلك الألفاظ إذن

---

(١) توجيه اللمع لابن الخباز – ت ٦٣٩هـ - شرح كتاب اللمع لابن جنى – تحقيق ودراسة – أ. د/ فايز زكى محمد دياب – ص ٦٦ – ط دار السلام – القاهرة – ط الأولى ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م.

مختلفة على هذه المعانى، ومن أجل اختلاف المعانى اختلفت، فتلك الألفاظ المختلفة هى المعبرة عن المعانى المختلفة والإعراب"[1].

ويشير ابن مالك إلى أهمية الإعراب فى توضيح اختلاف المعانى التى تتوارد على الفعل المضارع وهذه المعانى كانت سبباً فى وجه الشبه بين الفعل والاسم، وأن الفارق بينها هو الإعراب مع الاسم للمعانى المختلفة من الفاعلية والمفعولية والإضافة ومع الفعل المضارع بعد تركيبه فى جملة يعرض له معان مختلفة على الصيغة الواحدة ولا يميز بينها إلا الإعراب فقال فى شرح التسهيل: "وينبغى أن تعلم أن المعانى التى تعرض للكلم على ضربين... والثانى من الضربين ما يعرض مع التركيب كالفاعلية والمفعولية والإضافة، وكون الفعل المضارع مأموراً به أو معطوفاً أو علة أو مستأنفاً، وهذا الضرب تتعاقب معانيه على صيغة واحدة فتفتقر إلى إعراب يميز بعضها عن بعض، والاسم والفعل المضارع شريكان فى قبول ذلك مع التركيب، فاشتركا فى الإعراب، لكن الاسم عند التباس بعض ما يعرض له ببعض ليس له ما يغنيه عن الإعراب، لأن معانيه مقصورة عليه فجعل قبوله لها واجباً... والفعل المضارع وإن كان قابلاً بالتركيب لمعان يخاف التباس بعضها ببعض فقد يغنيه عن الإعراب تقدير اسم مكانه"[2]، وبهذا التعليل يرجح ابن مالك وجه الشبه بين الاسم والفعل المضارع فى أن لكل منهما معاني يفرق بينها بالإعراب وليس وجه الشبه بينهما فى الإبهام والتخصيص وأن كلاً منهما يصلح للحال والاستقبال وقد اختار رأى ابن مالك الخضرى فى حاشيته حيث قال: "وإنما أعرب المضارع لشبهه الاسم فى أن كلاً منهما يتوارد عليه معان تركيبيه، لولا الإعراب لالتبست، فالمتواردة على الاسم كالفاعلية، أو المفعولية، والإضافة فى: ما أحسَنَ زيداً، وعلى الفعل كالنهى عن كلا الفعلين، أو عن أولهما فقط، أو عن مصاحبتهما فى نحو: لا تعن بالجفا وتمدح عمراً. ولما كان الاسم لا يغنى عنه فى إفادة معانيه غيرُه كان الإعراب أصلاً فيه بخلاف المضارع يغنى عنه وضع اسم مكانه، كأن يقال فى النهى عن كليهما، ومدح عمرو بالجر، وعن الأول فقط ولك مدحُ عمرو، وعن المصاحبة: مادحاً عمراً، كان إعرابه فرعاً بطريق الحمل على الاسم هذا ما اختاره فى التسهيل فى علة إعرابه، وردَّ ما عداه، لكنه عُورض بأن الماضى يقبل المعانى التركيبية أيضاً نحو: ما صام زيد. واعتكف. يحتمل: ما صام، وما اعتكف، وما صام،

---

(١) شرح المقدمة الجزولية الكبير للأستاذ/ أبى على الشلوبين – تحقيق د/ تركى بن سهو بن نزال ١/ ٢٥٧ – ٢٥٨ – ط مؤسسة الرسالة – بيروت – الطبعة الثانية- ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م.

(٢) شرح التسهيل لابن مالك – تحقيق د/ عبد الرحمن السيد وزميله ١/ ٣٤ – ط هجر – ط الأولى ١٤١٠هـ - ١٩٩٠.

وقد اعتكف، أى: معتكفاً، وما صام ولكن اعتكف، فلو كانت علة الإعراب توارد المعانى لأعرب هذا أيضاً. وأجيب بأنه نادر. ولك أن تقول: هذه المعانى لا يتوقف تمييزها فى الماضى على الإعراب لإمكان تمييزها معه بالأدوات الدالة عليها كما سمعته، ولا كذلك المضارع، لأنها لا تميز مع وجوده بغير الإعراب كما هو جلى فتدبر... والعمدة فى هذه الأحكام السماع"[1] فمن خلال ما سبق يتبين أن إعراب الفعل المضارع لتوارد المعانى المختلفة عليه وبهذا أشبه الاسم كما قال الكوفيون: "إنما أعرب لأنه تدخله المعانى المختلفة"[2].

وإلى هذا ذهب أبو على الشلوبين، وابن مالك والخضرى فى حاشيته وقد رد الاعتراض على أن إعراب الفعل المضارع بتوارد المعانى عليه وقياس الماضى عليه بقبوله المعانى التركيبية وقد وضح أن المضارع لا تتميز المعانى معه إلا بالإعراب، أما الفعل الماضى فمرجع تميز المعانى معه إلى السماع عن العرب فالفعل المضارع تدخل فى أوله أحرف المضارعة للدلالة على الفاعلين ويدخل الإعراب على آخره لتمييز المعانى المتواردة عليه ومن هنا يفرق بينها مع اتحاد الصيغة التركيبية للجملة كما فى (لا تأكل السمك وتشرب اللبن) ولا تعن بالجفا وتمدح عمراً.

٣ – دخول تنوين التمكين على الاسم المنصرف فرقاً بينه وبين الاسم الممنوع من الصرف:-

التنوين لغة: مصدر نوَّنْتُ أى: صَوتُ أو أدخلتُ نوناً على الكلمة[3] وهو حرف ذو مخرج يثبت لفظاً لا خطاً. وسمى تنويناً؛ لأنه حادث بفعل المتكلم، والتفعيل من أبنية الأحداث. وله قوة ليست للنون، لأن التنوين لا يفارق الاسم عند عدم المانع بخلاف النون، ولأن التنوين مختص بالاسم وهو قوى. والنون مختصة بالفعل، وهو ضعيف. والتنوين زيادة على الكلمة كالنفل فإنه زيادة على الفرض... ومتى أطلق التنوين فإنما يراد به تنوين الصرف[4].

---

(١) حاشية الخضرى على شرح ابن عقيل ضبط وتشكيل – يوسف الشيخ محمد البقاعى ١/ ٣٦ – ٣٧ – ط دار الفكر – بيروت – ١٩٩٥.

(٢) همع الهوامع – تحقيق أحمد شمس الدين ١/ ٦٦ – ط دار الكتب العلمية – بيروت – ط الأولى ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م.

(٣) ينظر حاشية الخضرى ١/ ٢١.

(٤) ينظر الكليات معجم فى المصطلحات والفروق اللغوية لأبى البقاء أيوب بن موسى الكفوى – ت ١٠٩٤هـ - تحقيق د/ عدنان درويش وزميله ٢/ ٦٨ – الناشر دار الكتاب الإسلامى – القاهرة.

واصطلاحاً: النون الساكنة الزائدة التى تلحق الآخر وصلاً لا خطاً ووقفاً[1]، قال عنه ابن هشام: هو: نون ساكنة تلحق الآخر لفظاً لا خطاً لغير توكيد، فخرج بقيد السكون النون فى (ضيدفن) للطفيلى... وبقيد الآخر النون فى (انكسر) و (منكسر)... و (لفظاً لا خطاً) النون اللاحقة لآخر القوافى[2] المطلقة كما فى قول الشاعر[3]: "وقولى إنْ أصبتُ لقد أصابنْ".

والأصل (أصابا) فجيء بالتنوين بدلاً من الألف لترك الترنم والتنوين اللاحق للأسماء على أربعة أنواع:

الأول: تنوين التمكين: وهو اللاحق للأسماء المعربة: كزيد ورجلٍ وفائدته: الدلالة على خفة الاسم، وتمكنه فى باب الاسمية، لكونه لم يشبه الحرف، فيبنى، ولا الفعل فيمنع من الصرف[4].

والثانى: تنوين التنكير: ولا يكون إلا تابعاً لحركات البناء دون حركات الإعراب، وذلك نحو قولك: إيه ... بالتنوين كأنك قلت: استزادةً، وإذا قلت: إيه بدون تنوين فكأنك قلت: الاستزادة، فصار التنوين علم التنكير، وتركه علم التعريف.

والثالث: تنوين المقابلة، وهو اللاحق لنحو: مسلمات جمع المؤنث السالم، إذا سميت به رجلاً تقول: هذا مسلماتُ، ومررت بمسلماتٍ، فتثبت التنوين جعلوه فى مقابلة النون فى نحو مسلمين"[5].

والرابع: تنوين العوض: وهو اللاحق لنحو: غواشٍ عوضاً عن الحرف، وهو الياء المحذوفة، ولنحو: يومئذ، وحينئذ عوضاً عن الإضافة أي عوضاً عن الجملة التى تضاف (إذ) إليها من نحو: جئتك إذ زيد أمير، فلما حذف المضاف إليه عوض عنه التنوين[6] ومنه قوله تعالى: ﴿وَأَنتُمْ حِينَئِذٍ تَنظُرُونَ﴾[7] أى حين إذ بلغت الروح الحلقوم، فحذف (بلغت الروح

---

(١) حاشية الخضرى ١/ ٢٢.
(٢) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك لابن هشام – تحقيق/ محمد محى الدين عبد الحميد ١/ ١٤ – المكتبة العصرية – بيروت – ١٩٩٢م.
(٣) عجز بيت من بحر الوافر لجرير بن عطية وصدره: أقلى اللوم عاذل والعتابن والبيت ورد ذكره في سر صناعة الإعراب لابن جنى ٢/ ٣٩، شرح المفصل لابن يعيش ١/ ٢٥، أوضح المسالك ١/ ١٦.
(٤) ينظر أوضح المسالك ١/ ١٤، حاشية الخضرى ١/ ٢٢.
(٥) سر صناعة الإعراب لابن جنى قدم له – د/ فتحى عبد الرحمن حجازى وزميله – ٢/ ٥٩ – ٦٠ – ط المكتبة التوفيقية.
(٦) ينظر المرجع السابق ٢/ ٦٧.
(٧) سورة الواقعة الآية رقم (٨٤).

الحلقوم)، وأتى بالتنوين عوضاً عنه ويكون عوضاً عن اسم، وهو اللاحق لـ (كلّ) عوضاً عما تضاف إليه نحو: كلٌ قائمٌ أى: كل إنسان قائمٌ، فحذف (إنسان) وأتى بالتنوين عوضاً عنه"[1].

ونرجع إلى أقوال النحويين فى مجىء التنوين فارقاً بين الاسم المنصرف والاسم الممنوع من الصرف وهو تنوين التمكين، فهو يلحق الاسم الخفيف ليدل على تمكنه فى باب الاسمية ولا يلحق الاسم الممنوع من الصرف فيدل على ثقل الاسم وقلة تمكنه فى باب الاسمية فهو متمكن غير أمكن لما فيه من الشبه بالفعل.

قال الزجاجى: اعلم أن التنوين يدخل فى الكلام لثلاثة معان:

أحدها: الفرق بين المتمكن الخفيف فى الأسماء وبين الثقيل الذى ليس بمتمكن كذلك قال سيبويه[2] والتنوين علامة للأمكن عندهم، وتركه علامة لما يستثقلون[3] فجعله سيبويه فارقاً بين المتصرف من الأسماء، وغير المتصرف وجعله لازماً للمتصرف لخفته"[4]، ولكن ابن جنى جعله علامة للنكرة فهو يدخل الاسم الممنوع من الصرف إذا فقد العلمية وإن كانت به زيادةُ الألف والنون أو الزيادة المختصة بالأفعال فقال: "أن يكون فرقاً بين ما ينصرف وما لا ينصرف، وذلك نحو عثمانَ معرفة، وعثمانٍ نكرة وأحمدَ معرفة، وأجمد نكرة، ألا ترى أنك إذا قلت: لقيت أحمداً، فإنما تريد أن تعرفه أنك لقيت الرجل الذى اسمه أحمد، وبينك وبينه عهد متقدم فيه، فالتنوين هو الذى فرق بين هذين المعنيين"[5].

بينما جعله عبد القاهر الجرجانى فرقاً بين الاسم والفعل وبين المفرد والمضاف وتبع الجر التنوين فالمنصرف يدخله التنوين والجر فالجر

---

(١) شرح ابن عقيل – تحقيق محمد محى الدين عبد الحميد ١/ ١٧ – مكتبة دار التراث – ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م.

(٢) جاء فى الكتاب ١/ ٢٠ "واعلم أنَّ بعض الكلام أثقل من بعض، فالأفعال أثقل من الأسماء، لأن الأسماء هى الأولى، وهى أشد تمكناً، فمن ثمّ لم يلحقها تنوين ولحقها الجزم والسكون" كتاب سيبويه – تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون – الناشر مكتبة الخانجى – القاهرة – ط الثالثة – ١٤٠٨هـ - ١٩٩٨م.

(٣) ينظر الكتاب ١/ ٢٢.

(٤) الإيضاح فى علل النحو ص ٩٧.

(٥) سر صناعة الإعراب ٢/ ٥٩.

معاقباً للتنوين إذ يوجد بينهما اتصال وهو أن التنوين مختص بالأسماء والجر كذلك ولهذه المناسبة عاقب الجرُ التنوين حيث قال: "اعلم أن باب ما لا ينصرف قصدَ أن يمنع التنوين، لأنه شابه الفعل، والتنوين من علامات التمكن ولا يكون الفعل، فلما شابه هذا النوع من الاسم الفعل أرادوا أن يمنعوه بعض ما لا يكون فيه، وهو التنوين، ولم يكن الجر مقصوداً بالمنع، إلا أنه منع لكونه صاحباً للتنوين، وذلك أنه شاركه في الاختصاص بالاسم، فلم يكن في الفعل كما كان الرفع والنصب، ثم حصل له أنه قام مقام التنوين، وعاقبه في الإضافة تقول: غلامُ، فتجد التنوين ثابتاً فيه، فإذا أضفته قلت: غلامُ زيدٍ، وجدت المجرور قائما مقام التنوين ومعاقباً له، فلما كانوا قد جعلوا بين الجر والتنوين هذه المناسبة والاتصال، وقصدوا أن يمنعوا هذا الباب التنوين منعوه الجر أيضاً، وقالوا: مررتُ بأحمرَ، والدليل على أنَّ الجر غير مقصود منعه البتة وأن ذلك كما ذكرنا من مصاحبته التنوين أنهم لما أمنوا إلحاق التنوين بأن دخل الاسم الإضافة أو الألف واللام أعادوا الجر فقالوا: مررت بأحمد كم، وبالأحمر، ولم يقولوا بأحمدَ كم، ولا بالأحمرَ، فلو كان من قصدهم منع الجر على انفراده لما أتوا به حيث أمنوا إلحاق التنوين"[1] وقد تبع سيبويه وما جاء في المقتصد صاحبُ كشف المشكل من أن تنوين الأمكنية لحق الاسم المنصرف فرقاً بينه وبين الممنوع من الصرف ولحق المفرد فرقاً بينه وبين المضاف، ولحق الاسم فرقاً بينه وبين الفعل لخفة الاسم وتمكنه في باب الاسمية ومنع الفعل منه لثقله وقلة تمكنه فقال: "وجئ به فرقاً بين ما ينصرف وما لا ينصرف، وفرقاً بين الاسم والفعل، وفرقاً بين المفرد والمضاف[2]، لأن المضاف والفعل، وما لا ينصرف لا يدخلها التنوين. أما المضاف فلم يدخله، لأن الإضافة تزيد التعريف والوصل، والتنوين يزيد التنكير والفصل، وهذه أضداد، فلا تجتمع، وجواب ثان: وهو أن التنوين نهاية، وتابع له بعد كماله، والمضاف إليه من تمام المضاف فقد صارا كالكلمة الواحدة، وأما الفعل فلم يدخله التنوين لثقله، وقله تمكنه، وإنما دخل الاسم لتمكنه في الاسمية، ولأنه خفيف"[3]، ومما سبق يتبين أن تنوين الأمكنية أو تنوين التمكين أو تنوين الصرف جئ به فرقاً بين الاسم الممنوع، والمنصرف وقد لحق هذا الاسم ليدل على بقائه على أصله من الإعراب، وأنه لم يشبه

---

(١) المقتصد ١/ ١١٤.

(٢) جاء في الهمع ٣/ ٥١٧ "قال الفراء (فرقا) بين الاسم والفعل وقال (قطرب والسهيلي فرقاً بين المفرد والمضاف) ومن ثم حذف في الإضافة".

(٣) كشف المشكل ٢/ ١٩٧.

الحرف فيبنى، ولا الفعل فيمنع من الصرف[1]، وأن هذا التنوين قد يلحق الاسم الممنوع من الصرف كما قال ابن جنى عندما يفقد الاسم أحد شروط منعه ليدل على أن الاسم فقد العلمية وأصبح نكرة.

٤- دخول تنوين التنكير على بعض الأسماء المبنية فرقاً بين معرفتها ونكرتها :-

يدخل تنوين التنكير على بعض الأسماء المبنية لغرض الفرق بين المعرفة منها والنكرة فدخل بعض الأسماء الأعجمية المختومة فى آخرها بلفظ (ويه) مثل سيبويه وعمرويه ودخل أسماء الأفعال مثل (صَهْ) وهيهات، ودخل أسماء الأصوات وحكاياتها فما كان منوناً منها فهو نكرة وما كان غير منون فهو معرفة.

قال الزجاجى: "الذى يدخل التنوين من أجله هو أن يكون فرقاً بين الأسماء المعرفة والنكرة فى بعد الأسماء خاصة. وهى الأسماء التى فى أواخرها زوائد من الألفاظ الأعجمية نحو: عمرويه، وبكروية، وسيبويه، وما أشبه ذلك، لأن هذه الأسماء لما جاءت فى أواخرها ألفاظ ليست فى كلام العرب استثقلوها فأجروها مجرى الأصوات، ومنعوها الإعراب، وبنوها على الكسر لسكون ما قبل أواخرها فيقولون: هذا عمرويهِ وبكرويهِ، ورأيت عمرويهِ وبكرويهِ، ومررت بعمرويهِ وبكرويهِ بالكسر فى كل حال.

فإذا أرادوا تنكيرها نونوها فقالوا: هذا عمرويهٍ، ومررت بعمرويهٍ آخر، فجعلوا التنوين دليلاً على المنكور منها.

وكذلك الأصوات وحكاياتها، يقال: قال الغراب غاق، إذا أرادوا التعريف كأنهم قالوا: قال الصوت الذى تعرفه وسمعت به، فلم ينونوه. وإذا أرادوا التنكير نونوا، فقالوا: قال: الغراب غاقٍ يا هذا، كأنهم قالوا: قال صوتاً من الأصوات.

وكذلك جميع الأصوات والحكايات، والزجر، يفرّق بين معرفتها ونكرتها بالتنوين"[2].

---

(١) ينظر مغنى اللبيب لابن هشام – تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد ٢/ ٣٤٠ بتصرف – ط مطبعة المدنى – القاهرة، وينظر الأشباه والنظائر للسيوطى ١/ ٣١٨.

(٢) الإيضاح فى علل النحو ص ٩٨ – ٩٩.

وقد بين ابن جنى أن تنوين التنكير يكون تابعاً لحركات البناء دون حركات الإعراب فقال: "ولا يوجد هذا القسم فى معرفة ألبتة، ولا يكون إلا تابعاً لحركات البناء دون حركات الإعراب، وذلك نحو: إيه، فذا نونت، وقلت: إيهٍ فكأنك قلت: استزاده. وإذا قلت: إيهِ فكأنك قلت: الاستزادة. فصار التنوين علمَ التنكير، وتركه علم العريف[1]، قال ذو الرُّمَة[2]:

وقفنا فقلنا: إيهِ عَنْ أمِّ سَالِمٍ ∴ وَمَا بَالُ تَكليمِ الدِّيَارِ البَلاقِعِ[3]

فكأنه قال: الاستزادة[4]: ... وكذلك صهٍ تقديره سكوتاً، وصَهْ تقديره السكوت. ومَهٍ معناه كفاً، ومَهْ معناه الكف، إلا أنَّ صَهْ ومَهْ فى المعرفة ساكنا الأواخر، لأن الصاد والميم قبلها متحركان. فلم يلتق ساكنان كما اتقيا فى إيه وغاق، والياء والهاء، والألف والقاف، فحركت الهاء فى إيهِ والقاف فى غاق لسكونهما وسكون ما قلبهما، فلما صرت إلى التنكير أتيت بالتنوين دلالة عليه. فأما صَهٍ ومَهٍ فإنما كسرت أواخرهما مع التنوين فى النكرة وقد كان آخرهما ساكناً فى المعرفة من قبل أن التنوين لما جاء دليلاً على التنكير وهو ساكن، والهاء قبله ساكنة، كسرت الهاء لسكونها وسكون التنوين بعدها فقالوا: صَهٍ ومَهٍ. وكذلك جميع ما هذه حاله من المبنيات"[5].

وقد وضح ابن جنى الفرق بين بعض الأسماء المبنية عند الوقف عليها فى حالة التعريف فما كان آخره ساكناً عند الوقف رجع إلى عدم التقاء الساكنين فى الاسم كما فى (صَهْ) و (مَهْ) وما كان متحركاً بالكسر عند الوقف رجع إلى التخلص من التقاء الساكنين كما فى (إيهِ) و (غاق). أما فى حال التنكير فيكون الكسر مع التنوين مع هذه المبنيات.

وقال الثمانينى: "وقسم يختص بالدخول على النكرة ليفصل بينها وبين المعرفة وهذا يكون فى الأصوات وأسماء الأفعال تقول: (صاح الغراب

---

(١) ينظر خزانة الأدب لعبد القادر البغدادى قدم له د/ محمد نبيل طريفى ٦/ ١٩٧ – منشورات دار الكتب العلمية – بيروت – ط الأولى ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م.

(٢) ذو الرمة: هو غيلان بن عقبة من بني صعب بن مالك ويكنى أبا الحارث له ديوان شعر مطبوع ورد ذكره فى الشعر والشعراء لابن قتيبه ٢/ ٤٣٧، خزانة الأدب ١/ ١١٩.

(٣) البيت من بحر الطويل ورد ذكره فى ديوان ذى الرمة ص ٧٧٨، وإصلاح المنطق لابن السكيت – شرح وتحقيق عبد السلام محمد هارون ص ٢٩١ – ط دار المعارف – ط الرابعة، ورصف المبانى ص ٣٤٤، والديار البلاقع: التى ارتحل سكانها، فهي خاليه والشاهد فيه (إيه عن أم سالم) أراد الشاعر تنوين التنكير اية فتركه للضرورة، لأنه أراد من الطلل أن يخبره عنها أىَّ حديث كان.

(٤) سر صناعة الإعراب ٢/ ٥٩.

(٥) سر صناعة الإعراب لابن جنى ٢/٥٩-٦٠ .

غاق غاقِ فالأول معرفة، لأنه غير منون، والثانى نكرة، لأنه منون... وتقول (هيهاتَ وهيهاتِ) بمعنى بَعُدَ فهذا معرفة، لأنه غير منون (وهيهاتٍ وهيهاتا) فهذا نكرة، لأنه منون، وتقول (أفٌ) بمعنى (أتضجّرُ) فهذا معرفة، لأنه غير منون و (أفٍ) فهذا نكرة، لأنه منون... وعلى ما بينت لكَ، الأصوات كلها، إذا لم تنونها كانت معارف، ودلت على شيء مخصوص.

وإذا نونتها كانت مبهمة، ودلت على شيء مبهم"[1] ونلحظ أن التنوين مع التركيب الأعجمى نحو: سيبويه وعمرويهِ جاء فرقاً بينه وبين التركيب العربى نحو: بعلبكِ[2] فتنوين التنكير دخل بعض الأسماء المبنية ليفرق بين المعرفة منها والنكرة فدخل الاسم الأعجمى المبنى على الكسر مثل سيبويه ونفطويهِ وذلك لثقل هذا الاسم فهو مبنى على الكسر دائماً لوجود هذه الزوائد وهى كلمة (ويه) منع هذا الاسم من الإعراب ومن هنا دخل تنوين التنكير هذا الاسم المبنى أما التنوين فى نحو: زيدٍ وبكر ورجلٍ، فتنوين تمكين دخل الاسم المعرب معرفة كان أو نكرة ودل على خفة هذا الاسم وتمكنه فى باب الاسمية ويقاس على سيبويه كل اسم فيه بعض الأحرف الزائدة وهى (ويه) فالاسم المنون منها فتنوينه تنوين تنكير.

أما ما جاء من تنوين التنكير فى بعض أسماء الأصوات وأسماء الأفعال فمرجعه إلى السماع عن العرب[3].

---

(١) الفوائد والقواعد ص ١٢، وينظر المساعد على تسهيل الفوائد لابن عقيل – تحقيق د/ محمد كامل بركات ٢/ ٦٧٧ – ط الأولى – ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢م.

(٢) جاء فى الأشباه والنظائر للسيوطى ١/ ٣١٩، "قال فى البسيط: فرقا بين التركيب مع الأعجمى والتركيب مع العربى".

(٣) ينظر سر صناعة الإعراب ٢/ ٦٠، مغنى اللبيب لابن هشام ٢/ ٣٤٠.

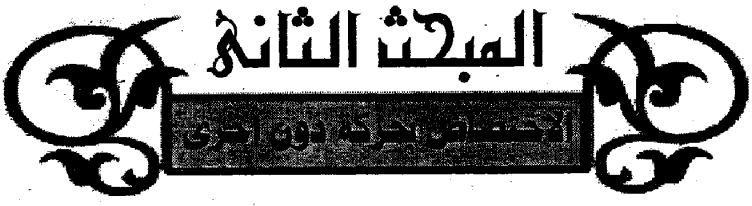

أولاً: الإختصاص بالرفع:

خص الفاعل بالرفع للفرق بينه وبين المفعول:

خص العربى الفاعل بالرفع وهو أشرف الحركات وأثقلها وذلك لقلة الفاعل فى كلامهم بالنظر إلى المفعول فأعطوا الضمة الفاعل ليقل فى كلامهم ما يستثقلون، وأعطوا الفتحة ليكثر فى كلامهم ما يستخفون وأن الفاعل يشبه المبتدأ فأعطى مثله أشرف الحركات؛ لأن كلاً منهما محكوم عليه ومعتمد البيان[1] "وأعطى المفعول النصب لأنه فضله فى الكلام فأعطى أخف الحركات لتزول بزواله"[2].

وقد بين علماء العربية حق الفاعل فيما اختص به من الرفع فقال الإمام عبد القاهر الجرجانى: "وإنما خص الفاعل بالرفع دون النصب، لأجل أن الرفع أثقل من النصب، والفاعل أقل من المفعول. ألا ترى أن فعلاً واحداً يكون له عدة مفعولات، ولا يكون له إلا فاعل واحد.

وذلك قولك: أعلمْتُ زيداً عمراً خير الناس، وتأتى فى كل فعل بالمصدر والحال والظرف نحو: قمت قياماً يوم الجمعة عند عمرو لابساً كذا. وعلى هذا يجرى الباب. وإذا كان المفعول يكثر هذه الكثرة، والفاعل كان الأولى أن يخص الفاعل بالأثقل الذى هو الرفع، والمفعول بالأخف الذى هو النصب لتكون قلة الفاعل موازية لثقل الرفع وخفة النصب موازية لكثرة المفعول"[3]، فقد أشار الإمام عبد القاهر إلى القسمة العدل بين الفاعل والمفعول فقد أعطى ما يقل فى الكلام وهو الفاعل أثقل الحركات وأعطى ما يكثر فى الكلام وهو المفعول أخف الحركات وقد أضاف ابن يعيش إلى هذه القسمة العدل وجوهاً يستحق من أجلها الفاعل الرفع ليفرق بينه وبين المفعول فقال: "فإن قيل: ولِمَ كان حقُ الفاعل أن يكون مرفوعاً، فالجواب عن ذلك من وجوه:

---

(١) شرح عيون الإعراب للمجاشعى ص ٧١ بتصرف.
(٢) كشف المشكل ١/ ٢٩٤.
(٣) المقتصد فى شرح الإيضاح ١/ ٣٢٦.

أحـدها: أن الفاعل رفع للفرق بينه وبين المفعول الذى لولا الإعراب لجاز أن يتوهم أنه فاعل، وكان الغرض اختصاص كل واحد منهما بعلامة تميزه عن صاحبه، وكان زمام هذا الأمر بيد الواضع.

وثانيها: أن الفاعل إنما اختص بالرفع لقوته؛ والمفعول بالنصب لضعفه، والمعنى بقوة الفاعل تمكنه بلزومه الفعل، وعدم استغناء الفعل عنه.

وليس المفعول كذلك بل يجوز سقوطه وحذفه. ألا ترىَ أنك تقول: ضُربَ زيدُ، ويكون الكلام مستقلاً، وإن لم تذكر مفعولاً، ولو أخذت تحذفَ الفاعل، ولم تقم مقامه شيئاً نحو: ضُربَ زيداً من غير فاعل، ولم يكن كلاماً، وإذا كان الفاعل أقوى، والمفعول أضعف، والضمة أقوى من الفتحة؛ لأن الضمة من الواو، والفتحة من الألف، والواو أقوى من الألف لأنها أضيق مخرجاً، ولذلك يسوغ تحريك الواو، ولا يمكن ذلك فى الألف لسعة مخرجها، ومخرج الحرف كلما اتسع ضعف الصوت الخارج منه، وإذا ضاق صَلُبَ الصوتُ، وقوى، فناسبوا بأن أعطوا الأقوى الأقوى والأضعف الأضعف.

ووجـه ثالـث: أن الفاعل أقل من المفعول إذ الفعل لا يكون له إلا فاعلُ واحدُ، وقد يكون له مفعولات كثيرة نحو: ضَرَبَ زيدُ عمراً وأعطيتِ زيداً درهما، وأعلمت زيداً عمراً خبر الناس، فيتعدى إلى مفعول واحد، وإلى اثنين، وإلى ثلاثة، وذلك أن تأتى بالمصدر بعد ذلك، والظرف من الزمان، والظرف من المكان، والمفعول له، والمفعول معه، والحال والاستثناء، والضمة أثقل من الفتحة، فأعطوا الفاعل الذى هو قليل الرفعَ الذى هو ثقيل، وأعطوا المفعول الذى هو كثير النصب الذى هو خفيف وإنما فعلوا ذلك لوجهين:

أحدهما: فى كلامهم ما يستثقلون وهو الضمة.

والثانى: أنهم خصوا الفاعل بالرفع، والمفعول بالنصب ليكون ذلك عدلاً فى الكلام، فيكون ثقل الرفع موازياً لقلة الفاعل، وخفة النصب موازية لكثرة المفعول... فيكون ذلك جارياً على منهاج الحكمة والعدل"[1].

فقد ذكر ابن يعيش الغاية والمقصد من اختصاص الفاعل بالرفع منها عدم توهم المفعول أنه فاعل فميز بعلامة النصب ومرجع ذلك أن المتكلم فخص الفاعل بالرفع لقوته التى تظهر فى عدم استغناء الفعل عنه حتى وإن بنىَ للمفعول فلابد من شىء يقوم مقامه بخلاف المفعول فإن

---

(١) شرح المفصل لابن يعيش ١/ ٧٥.

حذف فلا تختل العبارة بحذفه، ومن هنا كان الفاعل أقوى من المفعول فأعطى القوى للقوى وأعطيت الفتحة للمفعول لكونه فضلة، وبالإضافة إلى كثرة ورود المفاعيل في الكلام أعطيت هذه المفاعيل ما يناسبها وهو النصب ولم تعط الرفع أو الجر لئلا يتوالى عليها الثقل ولما كان الفاعل مقدماً في الرتبة على المفعول أعطى أشرف الحركات وهي الضمة فرقاً بينه وبين المفعول وقد أشار إلى ذلك ابن عصفور فقال: "وإنما رفع الفاعل ونصب المفعول تفرقة بينهما فإن قيل: فهلاّ كان لأمر بالعكس؟

فالجواب: إن الفعل لما كان يطلب جملة من المفعولين أقلها خمسة وهي المفعول المطلق والمفعول معه وظرف الزمان وظرف المكان والمفعول من أجله نحو قولك: قام زيدُ وعمراً قياماً يوم الجمعة أمامَك خوفاً من كذا. وأكثرها ثمانية، وذلك إذا كان الفعل من باب ما يتعدى إلى ثلاثة مفاعيل تقول: أعلمتُ وعمراً بكراً زيداً منطلقاً إعلاماً يومَ الجمعة أمامك خوفاً منه، ولا يطلب من الفاعلين إلا واحداً نصِبَتْ طلباً للتخفيف، ولم يرفع ولم يخفض لئلا يتوالى به الثقل. فلما استحق المفعول النصب لم يبق للفاعل إلا الرفع أو الخفض، فكان الرفع به أولى من الخفض حيث كان الرفع أولاً والخفض نائباً عنه؛ لأن الضمة من الواو... والواو من حروف مقدم الفم، لأنها من الشفتين، والكسرة من الياء، والياء من وسط اللسان، والفاعل أولى من حيث مرتبته أن يقدم على المفعول، فأعطى الأول للأول مناسبة"[1].

ومما سبق يترجح من الوجوه التي ميزت الفاعل بالرفع فرقاً بينه وبين المفعول أن الفاعل معتمد البيان ومقدم في المرتبة على المفعول وقلته في العبارة بالنسبة للمفعول فأعطى ما يستحقه وهو الرفع وأعطى المفعول النصب للفرق بينهما وللعدل ناسب الثقيلُ القليلَ والخفيفُ الكثير. والله اعلم.

---

(١) شرح جمل الزجاجي لابن عصفور - تحقيق د/ صاحب أبو جناح - ١/ ١٦٢ - بدون طبعة.

ثانياً: الإختصاص بالبناء

١- البناء على الضم:

تحريك (التاء) ضمير الرفع البارز المتصل بالضم فى نحو (فعلت)

فرقاً بين التكلم والخطاب

البناء هو لزوم أواخر الكلم حركة لا تتغير مع اختلافَ العوامل، فهو ضد الإعراب، لأن الإعراب اختلاف أواخر الكلم باختلاف العوامل، وحركات البناء أربع: الضمة، والفتحة، والكسرة، والسكون، وأنَّ حركات الإعراب أربع: رفع، ونصب، وجر، وجزم، وأنَّ من المبنيات ما يبنى على الضم، ومنها ما يبنى على الفتح، ومنها ما يبنى على الكسر، ومنها ما يبنى على السكون[1]. وتاء المتكلم (ضمير الرفع المتصل) من الأسماء التى تبنى على الضم فى نحو: كتبتُ، وضربتُ.

اختيار الحركة:

حرك ضمير الرفع المتصل إذا كان للمتكلم بالضم، ويستوى فيه المذكر، والمؤنث، لأن المتكلم لا يشاركه غيره فى لفظه وخص بالحركة لما لهذا الاسم من قلة فاحتاج إلى الحركة ليتقوى بها فهى بمثابة حرف ثان ضم إليه وعن اختيارها يقول ابن يعيش: "ضَرَبْتُ إذا كان المتكلم وحده بتاء مضمومة يستوى فيه المذكر، والمؤنث، لأن الفصل بين المذكر والمؤنث إنما يحتاج إليه لئلا يتوهم غير المقصود فى موضع المقصود، والمتكلم لا يشاركه غيره فى لفظه، وعبارته عن نفسه وغيره إذ لا يجوز أن يكون كلام واحد من متكلمين (فإن قيل) ولمَ كانت هذه التاء متحركة، وهلاَ كانت ساكنة؟ ... فالجواب أما تحريكها فلأن التاء هنا اسم قد بلغ الغاية فى القلة، فلم يكن بد من تقويته بالبناء على حركة لتكون الحركة فيه كحرف ثان، والذى يدل أن التاء اسم ههنا أنك تؤكدها كما تؤكد الأسماء، فتقول: فعلتُ أنا نفسى، ولو كانت حرفاً كالتاء فى فعلتْ إذا أريد المؤنث لم يجز تأكيدها كما لم يجز تأكيد تاء التأنيث فى نحو قائمة وقاعدة"[2].

---

(١) ينظر المحرّر فى النحو لعمر بن عيسى الهَرميّ ت ٧٠٢هـ - تحقيق أ. د/ منصور على محمد عبد السميع ١/ ٢٦٨ بتصرف – ط دار السلام – القاهرة – ط الأولى ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م.

(٢) ينظر شرح المفصل ٣/ ٨٦.

الاختصاص بالضمة:

خصت تاء المتكلم بالضم تنزيلاً للمتكلم منزلة الفاعل، وخصت تاء المخاطب بالفتح تنزيلاً للمخاطب منزلة المفعول وأرادوا بذلك الفرق بين ضميري المتكلم والمخاطب، أو لأن المتكلم فى الرتبة قبل المخاطب والغائب فأعطى أول الحركات وهى الضمة، وأعطى المخاطب الفتحة من باب التخفيف لكثرة المخاطب فى الكلام، وأعطيت المخاطبة الكسرة للفرق بينها وبين المخاطب، لأن الكسرة جزء من الياء التى فى الأمثلة الخمسة من نحو (تفعلين) ونرجع إلى أقوال العلماء فى القول باختصاص الضمة لتاء المتكلم ضمير الرفع المتحرك المتصل بالفعل الماضى قال أبو بكر الأنبارى[1]: "إن الضمة لتاء المتكلم كقولك: قمْتُ، وجَلسْتُ، والفتحة لتاء المخاطب، كقولك: قمْتَ وقعدْتَ، وجلسْتَ، والكسرة لتاء المخاطبة كقولك: قمْتِ وقعدْتِ، وجلسْتِ، فلما فرقت هذه الحركات على هذه الثلاث التاءات بقيت تاء الأنثى الغائبة لاحظَّ لها فى الحركات، وكرهوا أن يفتحوها فتلتبس بتاء المخاطب، وأن يضموها فتلتبس بتاء المتكلم، وأن يكسرها فتلتبس بتاء المخاطبة، فسكنوا التاء فى قعَدَتْ، وقامتْ فى آخر الفعل الماضى المسند إلى الأنثى الغائبة، لأنه لم يبق لها شىء من الحركات"[2].

بينما و ضح ابن يعيش ما يراه سبباً فى اختصاص ضمير الرفع المتصل المسند للمتكلم بالضمة دون الفتحة أو الكسرة فقال: وإنما خص بالضم دون غيره لأمرين:

أحدهما: أن المتكلم أول قبل غيره فأعطى أول الحركات، وهى الضمة.

والأمر الآخر: أنهم أرادوا الفرق بين ضميرى المتكلم والمخاطب فنزلوا المتكلم منزلة الفاعل، ونزلوا المخاطب منزلة المفعول من حيث كان هذا مخاطباً، وذاك مخاطباً، فضموا تاء المتكلم لتكون حركتها مجانسة لحركة الفاعل، وفتحوا تاء المخاطب لتكون حركتها من جنس حركة المفعول"[3].

---

(١) أبو بكر الأنبارى: هو أبو بكر بن بشار بن الأنبارى صاحب ثعلب من مصنفاته (الواضح والموضع، والمذكر والمؤنث) ت ٣٢٧ هـ - ينظر ترجمته فى طبقات الحفاظ للسيوطى ص ٣٥٠ – ط دار الكتب العلمية – بيروت – الفهرست لابن النديم ص ١١٢ – ط دار المعرفة – بيروت.

(٢) ينظر المذكر والمؤنث لأبى بكر بن الأنبارى – تحقيق د/ طارق الجنابى ص ١٨٥ بتصرف ط الجمهورية العراقية – وزارة الأوقاف – بغداد ١٩٧٩م.

(٣) شرح المفصل ٣/ ٨٦.

وتبعه في هذا الرأى الرضى فهو يرى أن الضمة في تاء المتكلم لمناسبة الضمة لحركة الفاعل فقال: "إنما ضموا التاء في المتكلم لمناسبة الضمة لحركة الفاعل، وخصوا المتكلم بها لأن القياس وضع المتكلم أولاً، ثم المخاطب، ثم الغائب، وفتحوا للمخاطب فرقاً بين المتكلم وبينه وتخفيفاً"(١).

وقد وضح العلماء الفرق بين المتكلم والمخاطب المذكر والمخاطبة المؤنثة بما لكل واحد من علامة تفرقه عن غيره سواء أكان الضمير ضمير رفع أو ضمير نصب أو ضمير جر فقال ابن السراج: "فالتاء للفاعل المتكلم مذكراً كان أو مؤنثاً فعلتُ، وصنعتُ، وعلامة المخاطب المذكر فعلتَ، والمؤنث فعلتِ... فإذا خاطبت فعلامة المخاطب كاف مفتوحة، والمؤنث كاف مكسورة نحو: ضربتكَ، وضربتكِ وكذلك المجرور تقول: مررت بكَ يا رجل، وبكِ يا امرأة"(٢)، وقال عن ضمير النصب المنفصل في الفرق بين خطاب المذكر والمؤنث: "وللمخاطب المذكر: إيَّاكَ وللمؤنث إيَّاكِ"(٣)، (٤).

وقال الثمانيني: "فأما أنتَ، وأنتِ فالتاء حرف مجرد للخطاب تفتحها للمذكر وتكسرها للمؤنث... فأما التاء في (قمتَ) فهي اسم، وتدل على الخطاب ويشترك فيها المؤنث والمذكر وضممتها للمتكلم لتفصل بينه وبين المخاطب، وفتحتها للمذكر وكسرتها للمؤنث لتفصل بينهما"(٥).

بينما يشير ابن يعيش في الفرق بين المذكر والمؤنث في الخطاب وكسر ما يخص المؤنثة إلى ياء المخاطبة لأن الكسرة من الياء فقال: "فإن كان مخاطباً فصلت بين لفظ مذكره ومؤنثه... فتقول في المذكر: ضربْتَ وفي المؤنث ضربْتِ، فتفتح التاء مع المذكر، وتكسرها مع المؤنث للفرق بينهما، وخصوا المؤنث بالكسرة، لأن الكسرة من الياء، والياء مما تؤنث بها في نحو: تفعلين، وفي ذى، ولما اختصت الضمة بالمتكلم لما ذكرناه والكسرة بالمؤنث المخاطب لم يبق إلا الفتحة فخص بها المخاطب المذكر"(٦).

ويرى الرضى أن الفتحة في خطاب المذكر من باب التخفيف لكثرة خطاب المذكر عن المؤنثة فقال: "وكسروا للمخاطبة فرقاً، ولم يعكسوا

---

(١) شرح الكافية للرضى ٣/ ١٤ ـ ١٥.
(٢) الأصول ٢/ ١١٥ ـ ١١٦.
(٣) في كشف المشكل ٢/ ١٩٣ "فما فتح فطلباً للخفة أو فرقاً بين مذكر ومؤنث في مثل: إياكَ وإياكِ ... وربما كسر بعض المبنيات علما للتأنيث مثل: منكِ وإليكِ... وكيف ذلكِ الرجلَ يا امرأة".
(٤) الأصول ٢/ ١١٧.
(٥) الفوائد والقواعد ص ٨٤٨.
(٦) شرح المفصل ٣/ ٨٦.

الأمر بكسرها للمخاطب وفتحها للمخاطبة، لأن خطاب المذكر أكثر فالتخفيف به أولى، وأيضاً هو مقدم على المؤنث، فخصّ، للفرق بالتخفيف، فلم يبق للمؤنث إلا الكسر"[1].

مما سبق يتضح أن ضم التاء ضمير الرفع البارز المتصل المسند إلى المتكلم يرجع إلى الآتى:

أولاً: للفرق بين المتكلم والمخاطب.

ثانياً: أن المتكلم فى الرتبة أسبق من المخاطب فخص بأول الحركات وأشرفها وهو الضمة.

ثالثاً: خص المتكلم بالضم ليشاكل الفاعل فى حركته وهى الضمة وخص المخاطب المذكر بالفتح ليشاكل المفعول فى حركته وهى الفتحة وخصت المخاطبة بالكسر لأنها تخاطب بالياء فى المضارع والأمر من (تفعلين) والكسرة من الياء. والله أعلم.

بناء المنادى المفرد المعرفة على الضم فرقاً بينه وبين الاسم غير المتمكن

العلم المفرد نحو: زيد، وبكر، وحَكَم فى النداء يبنى على الضم فيقال: يا زيدُ، يا بكرُ، يا حكمُ، لأنه يجرى عليه وجوه الإعراب فى غير النداء، فهو اسم يتصرف فيه لأنه متمكن أمكن، فنقول: هذا زيد، ورأيت زيداً، ومررت بزيد.

سبب بنائه فى النداء على حركة الضم:

وقوعه موقع الضمير فعندما تقول: يا زيدُ، كأنك تقول: يا أنت، فالنداء حال خطاب، والمنادى مخاطب، وحق الأسماء أن تكون معربة، فلما وقعت موقع المضمر بنيت، وكان بناء الاسم المنادى المفرد العلم على الحركة دون السكون، لأن هذا الاسم متمكن فوجب أن يميز عن ما بنى، ولا أصل له فى التمكن، فبنى على الحركة تميزاً له، وفرقاً عن مثل (مَنْ، وكَمْ، وإذْ) وغيرها من المبنيات، واختير الضم من بين الحركات الثلاث تشبيهاً له بالغايات (قبل وبعد) ونرجع إلى أقوال العلماء فى القول عن سبب اختيار الحركة فى بناء الاسم المفرد العلم المنادى، وقولهم فى اختيار الضم فيقول ابن السراج: "فإن قال قائل: ما علمنا أن قولهم: يا زيدُ مبنى على الضم، وليس بمعرب مرفوع؟ قيل: يدل على أنه غير معرب أن موضعه نصب، والدليل على ذلك أن المضاف إذا وقع موقع المفرد نصب تقول: يا عبد الله، وأن الصفة قد تنصب على الموضع تقول: يا زيدُ الطويلَ[2] فلو كانت الضمة إعراباً لما جاز أن تنصبه إذا أضفناه، ولا أن تنصب وصفةً لكنا

---

(١) شرح الكافية للرضى ٣/ ١٥.

(٢) يريد: يا زيدُ الطويلَ بالنصب على الموضع أى: أدعو زيداً الطويل.

نقول: إنه مضموم مضارع للمرفوع، ويشبهه من أجل أنَّ كل اسم متمكن يقع في هذا الموضع يضم فأشبه من أجل ذلك المرفوع (يقام) يعني الفاعل، لأن كل اسم متمكن يلي (قام) فهو مرفوع... وأما السبب الذي أوجب بناء الاسم المفرد وقوعه غير المتمكن، ألا ترى أنه قد وقع موقع المضمرة والمكنيات، والأسماء إنما جعلت للغيبة لا تقول: قام زيدُ، وأنت تحدثُ زيداً عن نفسه، إنما تقول: قمتَ يا هذا، فلما وقع زيد، وما أشبهه بعد (يا) في النداء موقع أنت والكاف وأنتم وهذه مبنيات لمضارعتها الحروف بُني... وبني على الحركة في النداء؛ لأن أصله التمكن، ففرق بينه وبين ما لا أصل له في التمكن فأما تحريكه بالضم دون غيره فإنهم شبهوه بالغايات نحو قبل وبعد إذ كانت تعرب بما يجب لها من الإعراب إذا أضفتها وهو النصب والخفض دون الرفع وتقول: جئت قبلك ومن قبلِكَ، فلما حذف منها الاسم المضاف إليه بني الباقي على الضم، وهي الحركة التي لم تكن له قبل البناء، فعلم أنها غير إعراب فقالوا: جئتك من قبلُ ومن بعدُ... فكذلك هذا المنادى لما كان مضافة منصوباً ضم مفرده، ألا ترى أنك تقول: يا عبدَ الله فتنصب، فإن لم تنصب قلت: يا عبدُ ويا غلامُ، فضمت فكذلك التقدير في كل مفرد وإن كنت لم تفرد عن إضافة فهذا تقديره"[1].

وذكر الإمام عبد القاهر الجرجاني أن بناء الاسم المفرد العلم على الضم للفرق بينه وبين الاسم المبني غير المتمكن وكان البناء على الضم؛ لأنه متصرف بوجوه الإعراب وقد أشار إلى ذلك فقال: أن يجري للاسم تمكن ثم تُعرضُ فيه البناءُ وذلك قولهم: يا حكمُ في النداء، لأجل أن حكماً اسم متصرف بوجوه الإعراب في الكلام. تقول: هذا حكمُ، ورأيت حكماً، ومررت بحكم فلما قصد بناؤه في حال النداء لعلة تذكر بعد بني على الحركة، ليكون فرقاً بينه وبين ما لم ينل نصيباً من التمكن كمَنْ وإذ"[2].

وقد جرى ابن يعيش على ما ذكره ابن السراج من القول في سبب بناء العلم المفرد المعرفة على الحركة دون السكون فقال: "فإن قيل: فلِمَ بني على حركة؟ ولِمَ كانت حركته ضمة فالجواب: أما تحريكه، فلأن له أصلاً في التمكن، فوجب أن يُميزَ عن ما بني ولا أصل له في التمكن فبني على حركة تمييزاً له عن مثل مَنْ وكمْ وغيرهما مما لم يكن له سابقة إعراب"[3] فأشار إلى أن الاسم المنادى العلم المفرد يبنى على الحركة فرقاً بينه وبين المبني على السكون من الأسماء المبنيات، وقال عن علة بنائه وكان حقه أن يكون معرباً لأنه اسم متصرف بوجوه الإعراب "فإن قيل فلمَ

---

(١) الأصول في النحو لأبي بكر بن سهل بن السراج ت ٣١٦هـ - تحقيق د/ عبد الحسين الفتلي ١/ ٣٣٢ – ٣٣٣ – ط مؤسسة الرسالة – بيروت – ط الثالثة – ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.

(٢) المقتصد في شرح الإيضاح ١/ ١٢٧، وينظر ١/ ١٣٦.

(٣) شرح المفصل لابن يعيش ١/ ١٣٠.

بنى وحق الأسماء أن تكون معربة؟ فالجواب: أنه إنما بنى لوقوعه موقع غير المتمكن، ألا ترى أنه وقع موقع المضمر، والمتمكنة من الأسماء إنما جعلت للغيبة، فلا تقول: قام زيد، وأنت تحدثه عن نفسه إنما إذا أردت أن تحدثه عن نفسه، فتأتى بضميره فتقول: قمتَ، والنداء حال خطاب والمنادى مخاطب فالقياس فى قولك: يا زيد أن تقول: يا أنت، والدليل على ذلك أن من العرب من ينادى صاحبه إذا كان مقبلاً عليه ومما لا يلتبس نداؤه بالمكنى فيناديه بالمكنى على الأصل فيقول: يا أنت... غير أن المنادى قد يكون بعيداً منك أو غافلاً، فإذا ناديته بأنت أو إيَّاك لم يعلم أنك تخاطبه أو تخاطب غيره فجئت بالاسم الذى يخصه دون غيره، وهو زيد، فوقع ذلك الاسم موقع المكنى، فتبنيه لما صار إليه من مشاركة المكنى الذى يجب بناؤه"[1] وهل يجوز بناء النكرة المقصودة والمضاف على الضم لوقوعهما موقع الاسم المفرد فى قولنا (يا رجلُ ويا عبد الله) من حيث أنهما مخاطبان بالنداء؟ ويجيب عن هذا ابن يعيش بقوله: "فالمنادى المنكور والمضاف قد وقعا الموقع الذى ذكرته من حيث أنهما مخاطبان، فالجواب عنه من وجهين:

أحدهما: أن المنادى المفرد المعرفة إنما بنى مع وقوعه الموقع الذى وصفناه، لأنه فى التقدير بمنزلة أنت، وأنت لا يكون إلا معربة غير مضاف فخرج المنكور إذا كان مخالفاً لأنت من جهة التنكير، والمضاف؛ لأن أنت غير مضاف فلم يبن لذلك مع تمكنه بالإضافة.

والوجه الثانى: أن المفرد يؤثر فيه النداء ما لم يؤثر فى المضاف، والنكرة. فالمضاف معرفة بالمضاف إليه كما كان قبل النداء، والنكرة في حال النداء كما كانت قبل ذلك[2]، وزيد وما أشبهه فى حال النداء معرفة بالإشارة والإقبال عليه منتقل عنه ما كان فيه قبل ذلك من التعريف، فلما لم يؤثر النداء فى معناه لم يؤثر فى بنائه"[3].

فقد وضح ابن يعيش عدم بناء النكرة والمضاف فى النداء كما هو الحال مع المفرد العلم، فالنكرة مبنية على ما ترفع به لا على حركة الضم، لأن المفرد العلم المعرفة يقع بعد حرف النداء موقع الضمير، والضمير معرفة أما النكرة فهى مبهمة قبل النداء وبعد النداء وكذلك الحال مع المضاف لم يبن، لأن المضاف لا يقع موقع الضمير فالمضاف اسم متمكن معرف بالإضافة وأن المفرد العلم أثر فيه النداء من حيث المعنى فهو مشار إليه والإقبال يكون عليه ولا تأثير فى النكرة والمضاف فالنكرة مبهمة من

---

(١) المرجع السابق ١/ ١٢٩ ـ ١٣٠.
(٢) فى حاشية الخضرى ٢/ ١١٤ "النداء مقصودة الأصلى طلب الإصغاء ولا التعريق.
(٣) شرح المفصل لابن يعيش ١/ ١٣٠.

قبل النداء ومن بعده، والمضاف معرف كذلك من قبل النداء ومن بعده، وأن المضاف ليس بمفرد كحال العلم المعرفة فقد وقع موقع المفرد وهو الضمير جاء في المحرر في النحو: "فإذا قيل: ولم بنى المفرد، ولم يبن المضاف؟ قيل: لأن المفرد أشبه المضمر من حيث إنه مفرد مثله، لأن قولك: (يا زيدُ) مفرد وقولك: (يا أنت) مفرد. وأما قولك: يا عبد الله، يا غلام زيد، فإنه وإن كان واقعاً موقع المضمر، فلذلك لم يبن، وبقى منصوباً على أصله"[1].

وقد اختلف رأى النحويين فى اختيار الحركة للعلم المفرد فى النداء فابن يعيش[2] والهرمى[3] تبعا ابن السراج[4] فى القول بأن هذا الاسم أخذ حصة من أصله وهو التمكن فهو يجرى بتصاريف الإعراب من رفع ونصب وجر إذ أصله الحركة فلما بنى بنى على حركة، لأن له أصل فى الإعراب بينما يرجع الخضرى البناء على الحركة إلى عروض البناء فقال: "وبنى على حركة إيذاناً بعروض البناء"[5] واختلف رأيهم فى اختيار الضم دون الكسر أو الفتح فمنهم من أرجعه إلى التشبيه بالغايات ومنهم من أرجعه إلى دفع اللبس، فمن شبهه بالغايات وهى قبل وبعد فى البناء على الضم عند القطع عن الإضافة ابن السراج[6]. وابن يعيش، فقال العلامة ابن يعيش إن اختصاص الضم يرجع إلى وجهين:

أحدهما: شبهه بالغايات نحو: قبلُ وبعدُ ووجه الشبه بينهما أن المنادى إذا أضيف أو نكر أعرب، وإذا أفرد بنى كما أن قبل وبعد تعربان مضافتين ومنكورتين، وتبنيان فى غير ذلك، فكما بنى قبلُ وبعدُ على الضم كذلك المنادى المفرد يبنى على الضم.

والثانى: أن المنادى إذا كان مضافاً إلى مناديه كان الاختيار حذف ياء الإضافة والاكتفاء بالكسرة منها، وإذا كان مضافاً إلى غائب كان منصوباً، وكذلك إذا كان منكوراً فلما كان الفتح والكسر فى غير حال البناء، وبنى جعل له فى حال البناء من الحركات ما لم يكن له فى غير حال بنائه وهو الضم، فذلك علة بنائه على الضم"[7].

والهرمىّ والخضرى من الذين بنوا العلم المعرفة المنادى على الضم لدفع اللبس بينه وبين المنادى المضاف إلى ياء المتكلم فى نحو: يا

---

(١) المحرر فى النحو للهرمى ٢/ ٧٤٢.
(٢) شرح المفصل ١/ ١٣٠.
(٣) المحرر فى النحو ٢/ ٧٤٣.
(٤) الأصول لابن السراج ١/ ٣٣٣.
(٥) حاشية الخضرى على شرح ابن عقيل ٢/ ١١٤.
(٦) الأصول ١/ ٣٣٣.
(٧) شرح المفصل ١/ ١٣٠.

غلامى. إذا بنى المنادى المفرد العلم على الكسر وحذف المضاف إليه واكتفى بالمضاف فى النداء ودفعاً اللبس فى البناء على الفتح بالمنادى المضاف إلى ياء المتكلم عند قلب هذه الياء ألفاً ثم حذفها فقال عمر الهَرمىّ: "وخص بالضم من دون سائر الحركات الثلاث، لأن الضم ليس هو من حركات المنادى، إذ كل منادى – فى كلام العرب – منصوب، فلو نصبنا هذا، لألبس المعرب والمبنى فخصصنا بالضم فرقاً بين المعرب والمبنى، لأنا لو فتحناه، لألبس بالمنادى المعرب، ولم يُكسر فيقال: يا زيدِ بكسر الدال فرقاً بينه وبين قولك يا غلام بكسر الميم، ويا ربِّ بكسر الباء. إذا أضفتهما إلى ياء النفس، فلو جعلنا المنادى المفرد مكسوراً، لألبس بالمضاف إلى ياء النفس، فلذلك كان المنادى المفرد مخصوصاً بالضم، لأن الضم لا يكون للمنادى إعراباً"[1]. وقال الخضرى إن حذف ياء المتكلم ثم قلب الكسرة التى قبل الياء ضمة قليل لا يعتد به فلا يلتبس مع المنادى المفرد عند بنائه على الضم فذكر فى حاشيته "كانت ضمة لدفع اللبس الحاصل بغيرها إذ الكسر يلبس بالمضاف لياء المتكلم بعد حذفها، والفتح يلبس به قلبها ألفاً وحذفها. وأما ضمهُ بعد حذف يائه فليل لا يبالى باللبس به"[2].

بعد هذه الإطلالة على أقوال العلماء فى بناء العلم المفرد المعرفة على حركة الضم فى النداء، "وأن البناء فى الأصل هو لزوم آخر الاسم السكون"[3]، ولكن تحريكه يكون لغاية، ومن هنا جاء تحريك المنادى المفرد المعرفة، لأن هذا الاسم متمكن فى باب الإعراب، وجاء اختيار الضم من بين الحركات الثلاث من وجهين:

الأول: التشبيه بالغايات عند القطع عن الإضافة، وأن الضم ليس من حركات المنادى، فتحريك هذا الاسم المتمكن جاء للفرق بينه وبين الاسم غير المتمكن المبنى على السكون.

والثانى: دفع اللبس بينه، وبين الاسم المضاف إلى ياء المتكلم عند حذف هذه الياء قبل قلبها ألفاً أو بعد قلبها.

واختيار ثالث للبناء على الضمة: أنها أقوى الحركات، وأشرفها، وأن الموضع موضع دلالة على التمكن، فيختار فيه أقوى هذه الألفاظ[4] وإعلاماً بأن البناء عارض لا أصلى[1].

---

(١) المحرر فى النحو ٢/ ٧٤٣.
(٢) حاشية الخضرى ٢/ ١١٤.
(٣) ينظر المحرر فى النحو ٢/ ٧٤٢ بتصرف.
(٤) ينظر المقتصد ١/ ١٤٦ بتصرف.

بناء (قبلُ وبعدُ) على الضم فرقاً بين البناء العارض والبناء الأصلى

قبلُ، وبَعْدُ ظرفا الزمان أو المكان بحسب إضافتهما، يكونان إما معربين، وإما مبنيين فيعربان بالنصب على الظرفية أو بالجر بحرف الجر، ويجب إعرابهما فى ثلاث صور:

الأولى: إذا أضيفا وصرح بالمضاف إليه نحو قوله تعالى: ﴿وَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ قَبْلَ طُلُوعِ الشَّمْسِ وَقَبْلَ غُرُوبِهَا﴾[٢]، وقوله تعالى: ﴿قَالُوا أُوذِينَا مِنْ قَبْلِ أَنْ تَأْتِيَنَا وَمِنْ بَعْدِ مَا جِئْتَنَا﴾[٣].

والثانية: أن يحذف المضاف إليه وينوى ثبوت لفظه، فيبقى الإعراب وترْكُ التنوين كما لو ذكر المضاف إليه، وقرى ﴿لِلَّهِ الْأَمْرُ مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ﴾[٤] بالجر[٥] من غير تنوين، أى من قبل الغلب ومن بعده.

والثالثة: أن يحذف المضاف إليه، ولا ينوى شىء، فيبقى الإعراب ولكن يرجع التنوين نحو (جئت قبلاً) فقبلا منصوب على الظرفية على أنه مفعول فيه، فلم ينو لفظ المضاف إليه ولا معناه وقبل هنا نكرة لعدم الإضافة لفظاً وتقديراً ولذلك نونا، وفى الصورة الأولى والثانية معرفة.

فإن نوى معنى المضاف إليه دون لفظه بنيا على الضم نحو: قوله تعالى: ﴿لِلَّهِ الْأَمْرُ مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ﴾[٦] فى قراءة الجماعة[٧].

فقبل وبعد من الظروف التى تقطع عن الإضافة، وقيل: "هما أصل الغايات"[٨]، وأن غاية كل شىء ما ينتهى به ذلك الشىء، وهذه الظروف إذا أضيفت كانت غايتها آخر المضاف إليه، لأنه به يتم الكلام، وهو نهايته، فإذا قطعت عن الإضافة، وأريد معنى المضاف إليه صارت هى غايات ذلك

---

(١) حاشية الخضرى ٢/ ١١٤ بتصرف.
(٢) سورة طه من الآية رقم (١٣٠).
(٣) سورة الأعراف من الآية رقم (١٢٩).
(٤) سورة الروم من الآية رقم (٤).
(٥) قال القرطبى: "حكى الفراء (من قبل ومن بعد مخفوضين بغير تنوين، وأنكره النحاس، ورده الجامع لأحكام القرآن للقرطبى – مراجعة د/ محمد إبراهيم الحفناوى ١٤/ ١٠ – ط الأولى ١٤١٤هـ - ١٩٩٤ – ط الثانية ١٤١٦هـ - ١٩٩٦ – ط دار الحديث – القاهرة.
(٦) سورة الروم من الآية رقم (٤).
(٧) ينظر أوضح المسالك لابن هشام ٣/ ١٥٤ – ١٦٠ بتصرف.
(٨) ينظر الأمالى الشجرية ١/ ٣٢٨.

الكلام[1]، ومن حقها ألا تكون غاية، بل تكون الغاية هى المنسوب إليه، فلما حذف المنسوب إليه أى المضاف إليه، وضمنت معناه استغرب صيرورتها غاية لمخالفة ذلك لوضعها، فسميت بذلك الاسم لاستغرابه، ولم يسمَّ (كل) و (بعض) مقطوعى الإضافة غايتين لحصول العوض وهو التنوين عن المضاف إليه[2] والمضاف من الغايات.

يتعرف بالمضاف إليه محذوفاً كما كان يتعرف به مذكوراً، لأنك تنويه وتقدره تقول: جاء زيد قبلَ جعفر، وجاء خالد بعدُ، أرت بعدَه، أى: بعد جعفر فحذفته، وأنت تريده، وتقول جاء القوم وأخوك خلفُ ومحمد قدامُ تريد خلفهَم وقدامهم[3] فخلف وقدام من الظروف التى تقطع عن الإضافة فتبنى على حركة الضم ومثلهما أوَّلُ، ومن علُ، وتحت، وفوق، وأمام، وقدام، ووراء، وخلف، وأسفل، ودون.

سبب البناء على الحركة:

بنيت قبلُ وبعدُ وأخواتهما من الغايات على الحركة دليلاً على التمكن فى باب الاسمية فنرى قبلاً فى حال الإضافة معرفة فى نحو قولك: جئت قبلكَ، ومن قبلِك وهي هنا جاءت منصوبة على الظرفية وجاءت مجرورة بمن، وجاءت قبل وبعد نكرتين منصوبتين على الظرفية فى نحو: جئت قبلاً وبعداً، وجاءت الحركة لتفرق بين ما يكون فيه الاسم مبنياً بناءً عارضاً وما يكون فيه البناء أصلياً نحو: مَنْ وكمْ.

جاء فى المقتصد "وأما سبب بنائه على الحركة فما ذكرنا من أنهم يجعلون الحركة دليلاً على التمكن، وفرقاً بين ما يكون البناء فيه عارضاً، وبين ما يكون عريق البناء، وذلك أن قبلُ وبعدُ وأولُ وعلُ تعرب كلها تقول: جئتك من قبل زيد ومن بعده، وقبلَهُ وبعدَه، وجئتك أولَ رجل وهذا أولُ رجل، ومررت بأولِ رجل... كما يقولون: هذا حكمُ، ورأيت حكماً، ومررت بحكم، فإذا أريد بناء هذه الكلم التى أعربت فى مواضع بنيت على الحركة فرقاً بينها وبين كم، وما أشبهه مما ليس له تمكن"[4].

---

(١) شرح المفصل لابن يعيش ٤/ ٨٥ – ٨٦.

(٢) شرح الكافية للرضى – تحقيق د/ إميل بديع يعقوب ٣/ ٢٥٤ بتصرف – منشورات دار الكتب العلمية – بيروت – ط الأولى – ١٤١٩ – ١٩٩٨م.

(٣) الأمالى الشجرية لأبى السعادات هبة الله المعروف بابن الشجرى ١/ ٣٢٨ – ٣٢٩ – طبعة مصورة.

(٤) المقتصد فى شرح الإيضاح ١/ ١٤٦.

ويرى صاحب الأمالى الشجرية: أن البناء على الحركة جاء بسبب الشبه بينها وبين الحرف الذى جاء لمعنى فلما حذف المضاف إليه من الغايات أشبهت الغايات ذلك الحرف فبنيت على الحركة حيث قال: "وحَذْفُ المضاف إليه فى الغايات فمثاله: جئت قبلُ وجئت يا فلان بعدُ، أصله: جئتُ قبلكَ، وجئتَ بعدى فحذفت المضاف إليه فاستحق الظرف البناء، لأن المحذوف كجزء منه، لأنه يقتضيه، فتنزل بعد حذفه منزلة بعض كلمة فأشبه الحرف الذى جاء لمعنى[1]، وبنوه على حركة، لأنهم لما نقلوه من الإعراب إلى البناء لم يكونوا ليبنوه على أضعف وجوه البناء، فيسووا بينه وبين ما بنى فى أصل وضعه كمَنْ، وكَمْ"[2]، فابن الشجرى يرى أن حذف المضاف إليه كان سبباً فى تحريك الغايات وأشبهت بذلك الحرف الذى جاء لمعنى ولم تبن على السكون حتى لا يلتبس البناء العارض بالبناء الأصلى وهو يعارض القول بأنَّ الحركة كانت بسبب التقاء الساكنين[3] وتبعه فى هذا القول ابن يعيش فقال: "وليس تحريكها لالتقاء الساكنين كما يظن بعضهم ألا ترى أن من جملة الغايات أوَّلُ، ومِن علُ[4] وآخرها متحرك ولم يلتق فيه ساكنان"[5].

اختيار البناء على الضم:

اختير لقبلُ وأخواتها من الغايات البناء على الضم دون الفتح أو الكسر وكان الاختيار للضمة لأنها أقوى الحركات وأشرفها وأن الضمة لم تكن لها فى حال إعرابها وأن الموضع موضع دلالة على التمكن فى باب الاسمية وجعلت الضمة كالعوض عن المضاف إليه المحذوف منها[6]، ويرجع الاختيار للضمة فى حال البناء تشبيهاً لها بالمنادى المفرد المعرفة واستبعد البناء على الفتح حتى لا يلتبس بحال إعرابها فهى تكون منصوبة على الظرفية واستبعد البناء على الكسر أيضاً حتى لا يلتبس بحال إعرابها عندما تكون مجرورة ونرجع إلى أقوال العلماء حيث قال ابن يعيش: "أما

---

(١) فى المحرر فى النحو ١/ ٢٦٦ "لما لم يُضَفْ إلى شىء فأشبه الحرف، لأنه قد نقص فبنى على الضم".
(٢) الأمالى الشجرية ١/ ٣٢٨.
(٣) المرجع السابق الجزء والصفحة – الأمالى الشجرية ١/ ٣٢٨.
(٤) فى شرح الكافية للرضى ٣/ ٢٥٤ "فإذا بنيت "علُ" على الضم وجب حذف اللام أى الياء نسيا منسياً إذ لو قلت: (عَلىُ) لاستثقلت الضمة على الياء" ولو حذفتها، وقلت (من على) لم يتبين كونها مبنية على الضم كأخواتها".
(٥) شرح المفصل ٤/ ٨٦.
(٦) المقتصد ١/ ١٤٦ بتصرف.

الضم فيها خاصة، فلان الضمة حركة لم تكن لها فى حال إعرابها، وتمكنها ألا ترى أنها فى حال إعرابها تكون منصوبة ومجرورة نحو قولك: جئت قبلكَ وبعدك، وجئتُ من قبلِكَ ومن بعدِك، فلما بنيت، ووجب لها الحركة ضموها لئلا يتوهم أنها معرفة إذ الضمة غريبة منها، وقيل: حركت بأقوى الحركات، وهى الضمة لتكون كالعوض من حذف ما أضيف إليه وقيل: بنيت على الضم لشبهها بالمنادى المفرد من نحو: يا زيد، ووجه الشبه بينهما أن المنادى المفرد متى نكر أو أضيف أعرب نحو... قوله تعالى: ﴿يَا حَسْرَةً عَلَى الْعِبَادِ﴾[1] وإذا أفرد معرفة بنى وقد كان له حالة تمكن، وكذلك قبل وبعد إذا نكر وأضيف أعرب، وإذا أفرد معرفة بنى فلذلك قالوا: جئت قبلُ وبعدُ، ومن قبلُ ومن بعدُ قال الله تعالى: ﴿لِلَّهِ الْأَمْرُ مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ﴾[2] والمراد من قبل كل شىء ومن بعد كل شىء وكذلك بقية الظروف"[3].

وقال ابن الشجرى عن عدم اختيار الفتح أو الكسر "وإنما بنوا هذا الضرب على الضمة دون الفتحة والكسرة، لأنه إنما يعرب بالنصب والخفض دون الرفع، فلو بنوه على أحدهما التبست حركة بنائه بحركة إعرابه وفى التنزيل: ﴿قَالُوا أُوذِينَا مِنْ قَبْلِ أَنْ تَأْتِيَنَا وَمِنْ بَعْدِ مَا جِئْتَنَا﴾[4]، وفيه ﴿لِلَّهِ الْأَمْرُ مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ﴾ أى من قبل غلبهم ومن بعد غلبهم فلما حذف ما أضيفا إليه بنيا"[5].

ولكن الرضى يرى أن اختيار الضمة يرجع إلى جبر الوهن الذى أصاب الغايات بسبب ما حذف منها أو ليكمل لها جميع الحركات من ضمة وفتحة وكسرة فقال: "وبناء الغايات على الحركة ليُعلم أن لها عرقاً فى الإعراب، وعلى الضم جبراً بأقوى الحركات لما لحقها من الوهن بحذف المحتاج إليه، أعنى المضاف إليه، أو ليكمل لها جميع الحركات، لأنها فى حال الإعراب، كانت فى الأغلب غير متصرفة، فكانت إما مجرورة بـ (مِن) أو منصوبة على الظرفية، أو لتخالف حركة بنائها حركة إعرابها"[6].

---

(١) سورة يس من الآية رقم (٣٠).
(٢) سورة الروم من الآية رقم (٤).
(٣) شرح المفصل لابن يعيش ٤/ ٨٦ – ٨٧.
(٤) سورة الأعراف من الآية رقم (١٢٩).
(٥) الأمالى الشجرية ١/ ٣٢٨.
(٦) شرح الكافية للرضى ٣/ ٢٥٥.

وقد سبق هؤلاء العلماء في الحديث عن الغايات وسبب بنائها على الضم والفرق بينها وبين المبني غير المتمكن أمام النحاة سيبويه فقال: "إمام ما كانَ غاية نحو: قبْلُ بَعْدُ وحَيْثُ فإنهم يحركونه بالضمة. وقد قال بعضهم: حَيْثَ، شبهوه بأين[1] ويدلك على أن قبْلُ وبَعْدُ غير متمكنين أنه لا يكونَ فيهما مفردين ما يكون فيهما مضافين، لا تقول: قبل وأنت تريد أن تبنى عليها كلاماً، ولا تقول: هذا قبلُ[2]، كما تقول هذا قبلَ العتمة، فلما كانت لا تمكن، وكانت تقع على كل حين، شبهت بالأصوات، وهلْ وبلْ، لأنها ليست متمكنة"[3].

وتبع المبردُ سيبويه في القول ببناء قبل وأخواتها من الغايات عند قطعها عن الإضافة فقال: "فأما الغايات فمصروفة عن وجهها، وذلك أنها مما تقديره الإضافة، لأن الإضافة تعرفها وتحقق أوقاتها، فإذا حذفت منها، تركت نياتها – كانت مخالفة للباب معرفة بغير إضافة، فصرفت عن وجوهها. وكان محلها من الكلام أن يكون نصباً أو خفضاً. فلما أزيلت عن مواضعها ألزمت الضمَّ، وكان دليلاً على تحويلها، وأن موضعها معرفة، وإن كانت نكرة أو مضافة لزمها الإعراب، ولذلك قولك: جئتُ قبلك وبعدَك، ومن قبلِك ومن بعدِك، وجئت قبلاً وبعداً كما تقول: أولاً وآخراً"[4].

---

(١) قال ابن يعيش عن بناء (حيث) على الضم وبنائها على الفتح في ٤/ ٩١ "هي مبنية في جميع لغاتها، والذي أوجب بناءها أنها تقع على الجهات الست، وهي: خلف، وقدام، ويمين، وشمال، وفوق، وتحت، وعلى كل مكان، فأبهمت حيث، ووقعت عليها جميعاً فضاهت بابهامها في الأمكنة إذ المبهمة في الأزمنة الماضية، وكما أن إذ تضاف إلى جملة توضحها كذلك حيث، وكما أنها أشبهت الاسم الموصول في افتقاره إلى الجملة، فبنيت كبناء الموصلات، ووجه ثان: أنه ليس شيء من ظروف الأمكنة يضاف إلى جملة إلا حيث، فلما خالفت أخواتها بنيت لخروجها عن بابها، ووجب أن يكون بناؤها على السكون، لأن المبنى على حركة ما كان له أصل في التمكن... فأما حيث فلما لم تكن لها هذه الحالة كانت ساكنة الآخر. إلا أنه التقى في آخرها ساكنان، وهما الياء والثاء، فمنهم من فتح طلباً للخفة لثقل الكسرة بعد الياء كأين وكيف، ومنهم من شبهها بالغايات، فضمها كقبلُ وبعدُ ووجه الشبه بينهما: أنها ظرف، وكانت أضافتها إلى الجملة مخالف لظروف الأمكنة فهي تضاف إلى المفرد نحو: أمامك... فلما أضيف إلى الجملة صارت أضافتها كلا إضافة فأشبهت قبل وبعد في قطعهما عن الإضافة إلا أن الحركة في حيث لالتقاء الساكنين، وفي قبلُ وبعدَ للبناء" بتصرف.

(٢) يريد سيبويه بقول (لا تقول: هذا قبل) أن الظروف المقطوعة عن الإضافة المبنية لا تقع خبراً كما لا تقع حالاً ولا صفة – ينظر حاشية المقتضب ٣/ ١٧٤.

(٣) الكتاب ٣/ ٢٨٦.

(٤) المقتضب لأبي العباس المبرد – تحقيق أ. د/ محمد عبد الخالق عضيمة ٣/ ١٧٤ – ١٧٥ ط لجنة إحياء التراث الإسلامي.

يتبين من أقوال العلماء عن قبل وبعد وأخواتهما من ظروف الغايات أن الأصل فى قبل وبعد الإضافة إلى ما بعدهما فلما اقتطعا عن الإضافة والمضاف مع المضاف إليه بمنزلة الكلمة الواحدة، فعندما حذف المضاف إليه تنزل المضاف بمنزلة الجزء من الكلمة، وبعض الكلمة مبنى فحركت قبلُ وبعدُ تميزاً لهما على ما بنى من الأسماء غير المتمكنة على السكون نحو: كَمْ ومَنْ وإذْ وكانت الحركة ضمة لوجهين:

الأول: أنه لما حذف المضاف إليه بنيت قبل وبعد على أقوى الحركات وأشرفها تعويضاً عما حذف منها.

والوجه الثانى: إنما بنوهما على الضمة، لأن النصب والجر يدخلهما فى حال إعرابهما نحو: حنتُ قبلك ومن قبلِك. وأما الرفع فلا يدخلهما ألبته فلو بنوهما على الفتح أو الكسر لالتبست حركة الإعراب بحركة البناء[1].

أما حيث من ظروف الأمكنة فمبنية على الضم تشبيها لها بقبلُ وبعدُ وهو أجود القولين ذكره المبرد فقال: "فمن جعل (حيث) مضمومة ، وهو أجود القولين – فإنما ألحقها بالغايات نحو: من قبلُ ومن بعدُ ... ومَنْ فتح فللياء التى قبل آخره، وأنه ظرف بمنزلة (أين) وكَيْف)"[2].

٣- ضم الميم من (مُنذُ) للفرق بين من مركبة فيها ومن مفردة. (عند الكوفيين):-

اختلف النحويون فى أصل (مُنذُ) وثمرة هذا الاختلاف ينتج عنه إعراب الاسم الواقع بعدها فالبصريون يرون أن مُنْذُ ومُذ إن كان ما بعدهما مرفوعاً فهما اسمان مبتدأن وما بعدهما يكون خبراً عنهما، وإن كان ما بعدهما مجروراً فهما حرفا جر مجرور بهما.

أما الكوفيون فيرون إن رفع الاسم بعدهما بتقدير فعل محذوف ويرون أن جر الاسم بعدهما اعتباراً بمن المركبة فى (منذ) والخفض بمنذ أجود من (مذ)[3] ونرجع إلى أقوال النحويين فى (منذ).

جاء فى الجنى الدانى اختلف فى (منذ) فقال البصريون: بسيطة وقال الكوفيون مركبة. ثم اختلفوا فقال الفراء[1]: أصلها (مِنْ ذو): من

---

(١) ينظر حاشية المقتضب – للأستاذ/ محمد عبد الخالق عضيمة ٣/ ١٧٤ بتصرف.
(٢) المقتضب ٣/ ١٧٨.
(٣) ينظر الإنصاف لأبى البركات الأنبارى ١/ ٣٨٢ بتصرف.

الجارة، وذو الطائية"[٢] التى بمعنى الذى[٣] وذكر ابن فضال المجاشعى قول بعض الكوفيين: إنها مركبة من مِنْ الجارة وإذ الظرفية فقال: "وزعم بعض الكوفيون أن الأصل فيها (مِنْ إذ) إلا أن الهمزة حذفت فصار (منذ) ثم ضمت الميم للفرق بين حكم مِنْ مفردة وحكمها مركبة، ومن قال: مُذ حذف النون والهمزة جميعاً قال: واختير الرفع لـ (مُذ) لإجحافك (مِنْ) واختير الجرّ لـ(منذ) لو فاره (مِنْ) بإبقائها على حرفين كما كانت فقوى حكمها لذلك"[٤].

وجاء فى الأنصاف احتجاج الكوفيين على ما ذهبوا إليه من التركيب فى (منذ) "بأن قالوا: الدليل على أنّ الاسم بعدها يرتفع بتقدير فعل محذوف أنهما مركبان من (مِنْ) و (إذ) فتغيرا عن حالهما فى إفراد كل واحد منهما فحذفت الهمزة، ووصلت (مِنْ) بالذال وضمت الميم للفرق بين حالة الإفراد والتركيب.

والذى يدل على أن الأصل فيهما مِنْ و إذ أنّ من العرب من يقول فى مُنذ: (مِنذ بكسر الميم[٥]، فكسر الميم يدل على أنها مركبة من مِنْ وإذ، وإذا ثبت أنها مركبة من (مِنْ وإذ) كان الرفع بعدهما بتقدير فعل، لأن الفعل يحسن بعد إذ، والتقدير: ما رأيته مذ مضى يومان، ومنذ مضى ليلتان، فأما إذا كان الاسم بعدهما مخفوضاً كان الخفض بهما اعتباراً بمن، ولهذا المعنى كان الخفض بمنذ أجود من مُذ، لظهور نون مِنْ فيها تغليباً لمن، والرفع بمذُ أجود لحذف نون من منها تغليباً لإذ، والذى يدل على أن أصل (مُذ ومُنذ) واحد أنك لو سميت بمذ لقلب فى تصغيره: (مُنَيذ) وفى تكسيره (أمناذ) فتعود النون المحذوفة؛ لأن التصغير والتكسير يردان الأشياء إلى أصولها كما تقول فى تصغير منذ وتكسيره إذا سميت به"[٦].

وجاء فى الإنصاف احتجاج الفراء على أنّ منذ مركبة من (مِن و ذو) وهذا نصه: "حذف الواو من (ذو) اجتزاء بالضمة عنها، وصُيِّرا كلمة واحدة، وإذا كانا مركبتين من مِنْ و ذو التى بمعنى الذى، فالذى اسم

---

(١) الفراء: هو أبو زكريا يحيى بن زياد الفراء ت ٢٠٧ هـ من آثاره (معانى القرآن – كتاب البهى) – ينظر طبقات النحويين ص ١٣١، الفهرست ص ٩٨.

(٢) الجنى الدانى فى حروف المعانى للمرادى ت ٧٤٩ هـ - تحقيق د/ فخر الدين قباوة وزميله ص ٥٠١ – منشورات دار الكتب العلمية – بيروت – ط الأولى ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م.

(٣) الإنصاف فى مسائل الخلاف لأبى البركات الأنبارى – تحقيق محمد محى الدين عبد الحميد ١/ ٣٨٣ – ط المكتبة العصرية – بيروت.

(٤) شرح عيون الإعراب ص ١٩٤.

(٥) فى التصريح ٢/ ٢٠ "وقد تكسر ميمها عند عُكَل" وينظر الهمع ٢/ ١٦٤.

(٦) الإنصاف فى مسائل الخلاف ١/ ٣٨٢ – ٣٨٣.

موصول يفتقر إلى صلة وعائد والصلة لا تخلو: إما أن تكون من مبتدأ وخبر، أو فعل وفاعل، فإذا قلت: (ما رأيته مذ يومان) أو (منذ ليلتان) فالتقدير فيه: ما رأيته من الذى هو يومان، فحذف (هو) الذى هو المبتدأ، وبقى الخبر الذى هو يومان، وحذف المبتدأ من الاسم الموصول جائز كقولك: (الذى أخوك زيد) أى: الذى هو أخوك زيد، والذى يدل على جوازه قولهم: (ما أنا بالذى قائل لك شيئاً) أى: ما أنا بالذى أنا قائل لك شيئاً، وهذا كثير فى كلامهم، فأما إذا كان الاسم بعدهما مخفوضاً فهو مخفوض بمن، ولهذا إذا ظهرت النون فى منذ كان الاختيار الخفض، وإذا لم تظهر كان الاختيار الرفع"[1].

واختار الرضى القول بأنَّ (منذ) ركبت من (من وإذ) ويوضح اختياره لما يرى من ابتداء غاية الزمان فى (مِنْ) ودلالة (إذ) على الزمن الماضى وحمله على هذا الاختيار لما يراه فى (منذ) من دلالتها على هذا المعنى فى جميع المواضع التى تأتى فيها ويرن أنَّ ضم الذال من (منذ) جاء لالتقاء الساكنين نون (مِن) وذال (إذ) فحركت الذال من (منذ) تشبيهاً له بالغايات المتمكنة فى الأصل كـ (قبلُ) و (بعدُ) حيث قال: وإنما حملنا على تركيبه من كلمتين وجود معنى الابتداء والوقت الماضى فى جميع مواقع (منذ)... وهما معنى (مِنْ) و (إذ) فغلب على الظن تركبه منهما، مع مناسبة لفظه للفظهما، وأمور النحو أكثرها ظنى فنقول: حُذِف لأجل التركيب همزة (إذ) فبقى: (منذ) بنون وذال ساكنين.

وحق (إذ) أن يضاف إلى الجمل، والإضافة إليها كلا إضافة، فضموا الذال لما أحرجوا إلى تحريكها للساكنين، تشبيهاً له بالغايات المتمكنة فى الأصل كـ قبل وبعد، لما صار على ثلاثة أحرف، بخلاف (إذ) قبل التركيب، فإنه وإن كان واجب الإضافة إلى الجمل، إلا أن وضعه وضع الحروف، فلم يشبه الغايات المعربة الأصل، كما شابهها (حيث) فكأنه حرف، لا اسم مضاف. وذلك أن أكثر ما يضاف اسم على ثلاثة أحرف أو أكثر، فبقى: (مِنذْ كما هو اللغة السُليمية، ثم استثقلوا الخروج من الكسر إلى ضم لازم مع أن بينهما حاجزاً غير حصين، فضموا الميم اتباعاً للذال، ثم أنهم جوزوا تخفيفه بحذف النون، أيضاً. فإذا كان كذا رجع الذال إلى السكون الأصلى، إذ التحريك إنما كان للساكنين.

والغرض من هذا التركيب تحصيل كلمة تفيد تحديد زمان فعل مذكور مع تعيين ذلك الزمان المحدود، كتحديد زمان عدم الرؤية فى نحو: (ما رأيته منذ يومُ الجمعة) وتحديد الزمان مع تعيينه يحصل، إما بذكر مجموع ذلك الزمان من أوله إلى آخره المتصل بزمان التكلم، نحو: (منذ

---

(١) المرجع السابق ١/ ٣٩١.

يومان) و (مذ يومان) و (مذ سنتان) و (مذ زيد قائم)، إذا امتد قيامه إلى وقت التكلم، وإما بذكر أول الزمان المتصل آخره بزمان التكلم غير متعرض لذكر الآخر، للعلم باتصاله بوقت التكلم، مخصصاً لذلك الأول بما لا يشاركه فيه غيره مما هو بعده، نحو: (مذ يومُ الجمعة) و (مذ يومُ قدمت فيه) و (مذ قام زيد) تريد يوم الجمعة الأقرب إلى وقت التكلم، إذ لا يشاركه في هذا الاسم ما بعده من الأيام يجب أن يكون أصل (منذ) (من أول إذ) فحذف (أول) المضاف إلى (إذ) ثم ركب (منذ) من (من) و (إذ) كما ذكرنا، وذلك لأن معنى (منذ زيد نائم) من أول وقت نوم زيد، وأما الثاني، فلا يحتاج فيه إلى تقدير مضاف وحذفه، إذ معنى (منذ قام زيد) منذ قيام زيد"[1].

وقد ردَّ النحويون على دعوى الفراء والكوفيين ومن قال بقولهم من التركيب في (منذ) وأن هذا القول خروج عن الظاهر بغير دليل[2] قاله المجاشعي ويرى أنَّ (منذ) الاختيار فيها الجر ومذ اختير فيها الرفع ويرجح ذلك لقول من قال لقوة الاسمية فيها والحذف من اختصاص الأسماء وأن المحذوف يرد إليها عند التصغير حيث قال: "ومما يدلك على أنها محذوفة أنك لو سميت بها وصغرت لقلت (مُنَيْذُ) فلما قويت فيها الاسمية من هذا الوجه اختاروا أن يرفعوا ما بعدها، وليست منذ كذلك، لأنها موفورة الحروف، فحكم الحرفية فيها أظهر"[3].

وتبعه في هذا الرأي ابن يعيش وهو عدم التركيب فقال: "هذه دعاوى لا دليل عليها والأصل عدم التركيب"[4] ويرى ابن يعيش أن العرب استعملت (منذ ومذ) اسمين وحرفين والأغلب على منذ أن تكون حرفاً والأغلب على مذ أن تكون اسما لما لحقها من الحذف والحذف بابه الأسماء والأفعال نحو: يد ، ودم في الأسماء ومن نحو: خذ وكلْ في الأفعال وأما الحروف فليس الأصل فيها الحذف[5].

وعن سبب البناء جاء في الإنصاف من رد البصريين على الكوفيين من أنَّ البناء في (مُنْذُ) لما تضمنه من معنى الأمد المحدد بـ (من وإلى) أي من أول هذا الوقت إلى آخره وأن الذال من منذ حركت بالضم اتباعاً لحركة الميم وأن حركة الميم بالضمة هي لغة فصيحة فقالوا: "وإنما بنيا لتضمنهما معنى (من وإلى)، ألا ترى أنك إذا قلت: (ما رأيته مذ يومان، ومنذ ليلتان) كان معناه: ما رأيته من أول هذا الوقت إلى آخره، وبنيت مذ

---

(١) شرح الكافية للرضي ٣/ ٢٩٥ ـ ٢٩٦.
(٢) ينظر الإنصاف ١/ ٣٩٢.
(٣) شرح عيون الإعراب ص ١٩٤ بتصرف، وينظر توجيه اللمع لابن الخباز ص ٢٤٠.
(٤) شرح المفصل ٤/ ٩٥.
(٥) المرجع السابق ٤/ ٤٩ بتصرف.

على السكون، لأنه الأصل فى البناء، وبنيت (منذ) على الضم، لأنه لما وجب تحريكها لالتقاء الساكنين حركت بالضم، لأن من كلامهم أن يتبعوا الضم الضم كما قال: (رُدُّ يا فتى)[1] وقالوا عن اللغة التى جاءت بكسر الميم من (منذ) بأنها شاذة أو بالحمل على ما جاء على لغتين بالضم والكسر، والضم أفصح: "وقولهم: (إن من العرب من يقول فى مُنذُ مِنْذُ بكسر الميم) قلنا: أولاً هذه لغية شاذة نادرة لا يعرج عليها، وليس فيها حجة على أنها مركبة من (مِنْ وإذ)، وإنما هى لغَّة نادرة بكسر كما جاءت اللغة الفصيحة المشهورة بالضم، فهو من جملة ما جاء على لغتين الضم والكسر، والضم أفصح، فأما أن تدل على أنها مركبة من (مِن وإذ) فكلاً.

وقد أجاب البصريون على ما ذهب إليه الفراء من القول بأنَّ (منذ) مركبة من (من و ذو) وأن (ذو) بمعنى (الذى) فقالوا: إن (ذو) بمعنى الذى استعملتها طيئ خاصة ولم تستعمل العرب قاطبة ذو بمعنى الذى مع مِنْ كما زعم الفراء وأن قوله بأن المبتدأ حذف من صلة الذى فى قوله (مِنَ الذى هو يومان) لا يجوز وقد يجوز على ضعف إذا طال الكلام ومن النحويين من يحكم على الحذف بالشذوذ ولا يقاس عليه "وإذا كان شاذاً لا يقاس عليه مع طول الكلام فمع عدمه أولى فدل على فساد ما ذهب الله والله أعلم[2].

وتبع ابن يعيش قول البصريين بأن البناء مع الضم فى منذ أى بناء الذال على الضم تبعاً لضم الميم وكان تحريكها بالضم من أجل الفرار من الخروج من ضم إلى كسر وهو ما يوجبه التقاء الساكنين وهما النون من (منذ) والذال منها أما (مذ) فهى ساكنة، لأنه لم يلتق فى آخرها ما يوجب لها الحركة فإن جاء بعدها ساكن ضمت الذال لالتقاء الساكنين فى نحو: (مذ اليوم)[3]. بينما يرى السيوطى أنَّ بناء (منذ) على الضم بالحمل على سائر الظروف نحو قبل وبعد فقال: "عندى أن التعليل بالحمل مع سائر الظروف قبل وبعد وقطُ وعوض أولى"[4].

يتبين من قول الكوفيين ورد البصريين عليهم أن الضم فى (مُنذ) ضم الميم هو لغة فصيحة عن العرب وأن ما قاله الكوفيون من أن الضم جاء للفرق بين (مِن) مركبة فى (مُنذ) ومن مفردة قول بغير دليل وأنَّ الميم كانت مكسورة لكونها مركبة من (من و إذ) أو من (مِنْ وذو) الطائية ونطق بها بعض العرب على الأصل فهى لغة نادة والقول بعمل (منذ ومذ) الجر،

---

(١) الإنصاف ١/ ٣٩١.
(٢) ينظر الإنصاف ١/ ٣٩٢ ـ ٣٩٣ بتصرف.
(٣) شرح المفصل لابن يعيش ٤/ ٩٥ بتصرف.
(٤) همع الهوامع ٢/ ١٦٤.

وهما مركبان قول باطل، لأن الحرفين إذا ركبا بطل عمل كلِّ واحد منهما مفرداً وحدث حكم آخر كما فى نحو (لولا، ولو ما) وما أشبه ذلك[1].

٢ - البناء على الفتح

بناء الفعل الماضى على الفتح فرقاً بينه وبين بناء فعل الأمر

قسمت الأفعالُ باعتبار الزمان إلى ماض ومستقبل وحاضر. فالماضى ما عُدِمَ بعد وجوده فيقع الإخبار عنه فى زمان بعد زمان وجوده نحو: حَضَرَ، وشَرِبَ، وكَتَبَ.

والمستقبل: ما لم يكن له وجود بَعْدُ بل يكون زمان الإخبار عنه قبل زمان وجوده، وهو ما يعبر عنه النحويون بفعل الأمر نحو: اكتُبْ، وقمْ.

والحاضر: هو الذى يصل إليه المستقبل ويسرى منه الماضى فيكون زمان الإخبار عنه هو زمان وجوده وهو ما يعبر عنه النحويون بالفعل المضارع نحو: يكتبُ، ويضربُ، ويحضرُ[2]، والأفعال من خلال هذه التقسيمات قسم منها ضارع الأسماء مضارعة تامة وهو الفعل المضارع فاستحق به أن يكون معرباً، وقسم ضارع الأسماء مضارعة ناقصة وهو الفعل الماضى، وقسم لم يضارع الأسماء بوجه من الوجوه، وهو فعل الأمر والأصل فى الأفعال السكون. ومن التقسيمات الثلاثة السابقة كان الفعل المضارع له المرتبة الأولى لكونه معرباً بوجود أحرف المضارعة الأربعة (الألف والنون والياء والتاء) وكانت المرتبة الأخيرة لفعل الأمر، لأنه لم يضارع الاسم ألبته فيقى على أصله وهو السكون[3] والبناء فأعربوا من الأفعال ما أشبه الأسماء وضارعها وهو الفعل المضارع وبنوا منها على الحركة ما ضارع المضارع[4] وهو الفعل الماضي فقد توسط الحال فنقص عن درجة الفعل المضارع وزاد على فعل الأمر، لأن فيه بعض ما فى المضارع وذلك أنه يقع موقع الاسم فيكون خبراً نحو قولك: زيد قام فيقع موقع قائم، ويكون صفة نحو: مررت برجل قام، فيقع موقع: مررت برجل قائم، وقد وقع أيضاً موضع الفعل المضارع فى الجزاء نحو قولك: إن قمتَ قمتُ، والمراد: إن تقم أقم، فلما كان فيه المضارعة للأسماء، والأفعال

---

(١) الإنصاف ١/ ٣٩٢ بتصرف.
(٢) شرح المفصل لابن يعيش ٧/ ٤ بتصرف.
(٣) ينظر شرح السيرافى بحاشية كتاب سيبويه ١/ ١٦ بتصرف.
(٤) ينظر الأصول لابن السراج ٢/ ١٤٥.

المضارعة ميز بالحركة على فعل الأمر لفضله عليه، إذ كان المتحرك أمكن من الساكن ولم يعرب كالمضارع لقصوره عن مرتبته، فصار له حكم بين المضارع وحكم الأمر[1].

تحريك الفعل الماضي:

كان الفعل الماضي مبنياً على الحركة بجميع أبنيته الثلاثي منها والرباعي وذوات الزوائد منهما نحو: قام واستقام، ودحرج، وتدحرج وما أشبه ذلك، ونرجع إلى أقول النحويين عن سبب اختيار الحركة للفعل الماضي حيث قال عبد القاهر الجرجاني: "إلا أنهم بنوا هذا القبيل على الحركة للدلالة على التمكن، وذلك أن مثال الماضي قد حصل له تمكن ليس لمثال الأمر، لأنك تقول: مررت برجل ضرب زيداً، فيقع موقع الاسم، وتقول: إن فعلتَ فعلتُ، فيقع موقع المضارع، لأن المعنى: إن تفعلْ أفعلْ، ألا ترى أنك تقول: إنْ فعلت غداً فعلتُ كما تقول: إن تفعلْ غداً، وفعل الأمر ليس له هذا التمكن، لأنه لا يوصف به، ألا ترى أنك لا تقول: مررت برجل اضْربْ زيداً، ولا تقول: اضْربْ أضربْ بمعنى: إن تضربْ أضربْ فلما حصل لمثال الماضي تمكن ليس لمثال الأمر بُني على أقوى العلامتين، وهو الحركة إذ هي أقوى من السكون"[2].

فقد بين العلامة الجرجاني أن فعل الأمر أو الجملة الطلبية لا تقع نعتاً فلا يجوز النعت بالجملة الطلبية وهذا ما أقره النحويون بخلاف الفعل الماضي فيقع بعد أدة الشرط ويقع بعد النعت المنعوت وقد صرح النحويون بعدم وقوع الجملة الطلبية صفة في تقول: (مررت برجل اضربْه) فإن جاء ما ظاهرة أنه نعت فيه بالجملة الطلبية فيخرج على إضمار القول، ويكون القول المضمر صفة[3] فلابد للنعت بالجملة أن تكون الجملة خبرية أى محتملة الصدق والكذب، لأن الغرض من الإتيان بالنعت إيضاح المنعوت وتعيينه أو تخصيصه، فلابد من أن يكون معلوماً للسامع قبل الكلام ليحصل الغرض منه، والإنشائية لا تعلم قبل التكلم بها[4].

فيكون التقدير في: مررت برجل اضربه: برجل مقول فيه اضربه.

فيكون فعل الأمر معمول القول المضمر، ولا يقع فعل الأمر جواباً على تقدير الأداة الجازمة والفاعل المتكلم إلا قليلا لما اعتبره النحويون منه عدم استقامة المعنى معه.

---

(١) شرح المفصل لابن يعيش ٧/ ٤ – ٥.
(٢) المقتصد ١/ ١٣٦.
(٣) ينظر شرح ابن عقيل ٣/ ١٩٩، التصريح ٢/ ١١٢.
(٤) ينظر منحة الجليل – بتحقيق شرح ابن عقيل – تأليف محمد محى الدين عبد الحميد – بحاشية شرح ابن عقيل ٣/ ٢٠٠ بتصرف.

جاء فى التصريح عند حديثه عن اللام الطلبية "(وجزمها فعل المتكلم المبدوء بالهمزة والمبدوء بالنون حال كونهما (مبنيين للفاعل قليل) لأن المتكلم لا يأمر نفسه"[1] ويؤكده الصبان لما فيه من الضعف حيث قال: "(قوله ولا يطرد إلا بتجوز وتكلف) بمنزلة التعليل للضعف أى لأنه لا يستقيم من جهة المعنى فى كل موضع إلا بتجوز وتكلف فى بعض المواضع نحو: أكرمنى أكرمْكَ، أما التجوز فلما قيل من أن أمر المتكلم نفسه إنما هو على التجوز بتنزيل نفسه منزلة الأجنبى، وأما التكلف، فلأن دخول لام الأمر على فعل المتكلم قليل"[2]، وقد تحدث عنه الأشمونى فى تنبيهاته فقال: "شرط الجزم بعد الأمر صحة إن تفعل، كما أن شرطه بعد النهى صحة وضع إن لا تفعل، فيمتنع الجزم فى نحو: أحْسنْ إلىَّ لا أحسن إليك، فإنه لا يجوز إن تحسن إلىَّ لا أحَسن إليك لكونه غير مناسب"[3].

بينما يرى صاحب شرح اللمع حركة الماضى تشبه حركة المعرب من وجهين وبهما ضارع المعرب، فبنى على الحركة:

فالوجه الأول: "أنك لا تحلقه هاء السكت كما تلحق: كَيْفَهْ ولِمَه.

والثانى: أن الفعل قد تلحقه التشديد فقد قالوا: اخْصَبّ كما يلحق الاسم المعرب نحو: جَعْفر فى الوقف[4].

وجاء فى حاشية يس أن البناء على الفتح لئلا يلتقى ساكنان فى نحو: قال وقد طرد فى باقى الفعل الماضى فقال: "وبعضهم قال إنما بنى الماضى على حركة لئلا يلتقى ساكنان فى نحو قال وطرد فى الباقى"[5] والذى عليه النحويون أن الفعل الماضى حرك للفرق بينه وبين فعل الأمر المبنى على السكون وهو أصل البناء وقد ميز الماضى لما أشبه الأسماء فى وقوعه موقعها قال أبو البركات الأنبارى: "وبنى على حركة، تفضيلاً له على فعل الأمر، لأن الفعل الماضى أشبه الأسماء فى الصيغة نحو قولك: مررت برجل ضرب كما تقول: مررت برجل ضارب، فأشبه أيضاً ما أشبه الأسماء فى الشرط والجزاء، فإنك تقول: إن فعلتَ فعلتُ، والمعنى فيه: إن تفعلْ أفعلْ، فلما قام الماضى مقام المستقبل، والمستقبل قد أشبه الأسماء،

---

(١) التصريح ٢/ ٢٤٦.
(٢) حاشية الصبان على شرح الأشمونى ٣/ ٣١٠.
(٣) شرح الأشمونى بحاشية الصبان ٣/ ٣١١.
(٤) شرح اللمع فى النحو للقاسم بن محمد الواسطى الضرير – تحقيق د/ رجب عثمان محمد ص ١٢ –١٣٠ بتصرف.
(٥) حاشية يس على التصريح بمضمون التوضيح ١/ ٥٤.

وجب أن يبنى على حركة، تفضيلاً على فعل الأمر الذى ما أشبه الأسماء، ولا أشبه ما أشبهها"[1].

وتبعه في القول ابن يعيش فيرى حركة الماضى تمييزاً له على فعل الأمر الذى لزم أصل بناء الأفعال فقال: "إن الغرض بتحركه أن يجعل له مزية على فعل الأمر"[2].

من خلال ما تقدم يظهر أن تحريك الفعل الماضى مرجعه إلى أمرين:

الأول: وهو الفرق بينه وبين فعل الأمر المبنى على عدم الحركة وهو السكون الذى أشبه الأسماء غير المتمكنة نحو: كَمْ و مَنْ فى لزوم أصل الأفعال وهو البناء على السكون فكان تحريك الماضى تمييزاً له على فعل الأمر.

والأمر الثانى: أن تحريك الفعل الماضى مرجعه للشبه بينه وبين الأسماء وأن مضارعته للأسماء مضارعة ناقصة حيث وقع صفة فى نحو: مررت برجل قام، وبعد حرف الشرط فى نحو: إن ذهب زيد، جلس عمرو[3]، ويقع خبراً فى نحو زيد قام فجميع المواضع التى وقع فيها الفعل الماضى يقع فيها الاسم، والفعل المضارع فمن هنا حرك لهذا الشبه بينه وبين الأسماء وما يضارعها، فبنى على الحركة تبنيها على التمكن.

اختيار الفتحة لحركة الماضى:

كانت الفتحة أولى الحركات بالاختيار؛ لأنها الأخف وأنَّ الفعل فى التمكن أقل قوة من الأسماء فوجب أن يخص بأضعف الحركات وأقربها إلى السكون ليكون تمكن اللفظ على قدر تمكن المعنى[4] وقد ذكر أبو البركات الأنبارى وجهين لاختيار الفتحة فقال: "وإنما كانت الحركة فتحة لوجهين:

أحدهما: أن الفتحة أخف الحركات، فلما وجب بناؤه على حركة وجب أن يبنى على أخف الحركات.

والوجه الثانى: أن لا يبنى على الكسر، لأن الكسر ثقيل، والفعل ثقيل، والثقيل لا ينبغى أن يبنى على ثقيل، وإذا كان الجر لا يدخله، وهو

---

(١) أسرار العربية لأبى البركات – تحقيق محمد بهجة البيطار – ص ٣١٥ – ٣١٦ – ط المجمع العلمى العربى بدمشق.
(٢) شرح المفصل لابن يعيش ٧/ ٥، وينظر شرح جمل الزجاجى ٢/ ٣٣٣.
(٣) ينظر توجيه اللمع لابن الخباز ص ٧١ بتصرف.
(٤) ينظر المقتصد ١/ ١٣٦ – ١٣٧ بتصرف.

كسر عارض، فالكسر اللازم أولى أن يمنع فلهذا لم يجز أن يبنى على الكسر، ولم يجز أن يبنى على الضم لأن الضم أثقل من الكسر وإذا منع أن يبنى على الثقيل وهو الكسر فمن الأولى أن يمنع أن يبنى على الأثقل وهو الضم، لأن بعض العرب يجتزئ بالضمة عن الواو فيقول فى قاموا: قامُ، وفى كانوا: كانُ قال الشاعر:

فلو أنَّ الأطباءَ كانُ حولى ∴ وكان مع الأطباءِ الشفاءُ[1]

فلو بنى على الضم لالتبس بالجمع فى بعض اللغات، فعدل ببناء الفعل الماضى على الضم مخافة الإلباس، وإذا منع البناء على الكسر والضم فوجب أن يبنى على الفتح[2] وقد بين إمام العربية سيبويه من قبل القول فى اختيار الحركة للفعل الماضى لما لهذا الفعل من مواقع يأتى فيها تميزه عن فعل الأمر فحرك من أجلها ولزم فعل الأمر السكون الذى هو أصل الأفعال وأشبه بذلك كمْ وإذْ من الأسماء غير المتمكنة فقال: "ولم يسكنوا آخر فَعَلَ، لأن فيها بعض ما فى المضارعة، تقول: هذا رجلٌ ضربَنا، فتصف بها النكرة، وتكون فى موضع ضارب إذا قلت: هذا رجلٌ ضارب. وتقول: إن فَعَل فَعلتُ، فيكون فى معنى إن يفعلْ أفعلْ، فهى فِعْلُ كما أنَّ المضارع فَعْلُ وقد وقعت موقعها فى إنْ، ووقعت موقع الأسماء فى الوصف كما تقع المضارعة فى الوصف، فلم يسكنوها كما لم يسكنوا من الأسماء ما ضارع المتمكنَ، ولا ماصُيِّر من المتمكن فى موضع بمنزلة غير المتمكن... والوقف قولهم: اضربْ فى الأمر، لم يحركها لأنها لا يوصف بها، ولا تقع موقع المضارعة، فبعُدَتْ من المضارعة بُعْدَ كمْ وإذْ من المتمكنة، وكذلك كل بناء من الفعل كان معناه أفعلْ"[3].

وبعد هذه الإطلالة على الفعل المبنى وفعل الأمر وحركة كل منهما يتبين أن الفعل المبنى عند النحويين نوعان:

---

(١) البيت مجهول القائل، وهو من بحر الوافر، ذكره بالهمزة بكسر وزنه فالصحيح:
فلو أن الأطبا كانُ حولى ∴ وكان مع الأطباء الأساة
يقصر (الأطبا) لإقامة الوزن، والأساة جمع آس كقضاة وغزاة جمع قاض وغاز. =
= والشاهد: فيه: قوله: (كانُ) بضم النون حيث استغنى بهذه الضمة عن واو الضمير، والأصل: كانوا، فحذفت الواو، وبقيت الضمة دليلا عليها. البيت ورد ذكره فى شرح المفصل لابن يعيش ٧/ ٥، شرح جمل الزجاجى ٢/ ٣٣٣.

(٢) أسرار العربية ص ٣١٦ ـ ٣١٧ بتصرف، وينظر شرح المفصل لابن يعيش ٧/ ٥ بتصرف.

(٣) الكتاب ١/ ١٦ ـ ١٧.

الأول:

ما اتفق على بنائه وهو الفعل الماضى وإنما كان بناؤه على حركة -مع أن الأصل في البناء السكون- لأنه أشبه الفعل المضارع المعرب فى وقوعه خبراً وصفة وصلة وحالاً، والأصل فى الإعراب أن يكون بالحركات، وإنما كانت الحركة فتحة فى الفعل الماضى، لأنها أخف الحركات، وقصدوا بذلك أن تتعادل خفتها مع ثقل الفعل بسبب كون معناه مركباً، لئلا يجتمع ثقيلان فى شىء واحد لو بنى على الضمة أو الكسرة، وتركيب معناه هو الدلالة على الحدث والزمان[1] ففى نحو: ضَرَبَ وشَرِبَ مبنى على الفتح لفظاً، وفى نحو: ضربْتُ وضربُوا فالفعل الماضى مبنى على الفتح المقدر، لأن فى ضربت اتصل بالفعل ضمير رفع متحرك بارز فبنى الفعل على السكون العارض، لأن العرب كرهت توالى أربع متحركات وهى أحرف الفعل الثلاثة وتاء الفاعل، لأن تاء الفاعل لشدة اتصالها بالفعل نزلت منه منزلة الجزء، فالفتح فى الفعل معها مقدر منع من ظهوره الثقل أما فى (ضربوا) فالفتح مقدر منه من ظهوره التعذر فالفعل مبنى على الضم العارض لمناسبة واو الجماعة[2].

الثانى:

ما اختلف فى بنائه وهو فعل الأمر نحو (اضْرِبْ) فهو مبنى على السكون عند البصريين، ومعرب عند الكوفيين فهو مجزوم بلام الأمر مقدرة، وأصله لتضرب، فحذفت اللام تخفيفاً، فصار (تضرب) ثم حُذف حرف المضارعة قصداً للفرق بين هذا وبين المضارع غير الجزوم عند الوقف عليه فاحتيج بعد حذف حرف المضارعة إلى همزة الوصل توصلاً للنطق بالساكن. وهو الضاد. فصار (اضرب) وفى هذا من التكلف ما ليس يخفى[3] فالأمر بغير اللام مبنى على السكون عند البصريين إلا إن كان مضاعفاً فيجوز ضمهُ، وفتحهُ وكسرُهُ[4].

---

(١) ينظر منحة الجليل – بتحقيق شرح ابن عقيل لمحمد محى الدين عبد الحميد – بشرح ابن عقيل ١/ ٣٨ بتصرف.
(٢) ينظر التصريح ١/ ٥٤ – ٥٥ بتصرف، وحاشية يس على التصريح ١/ ٥٤ – ٥٥.
(٣) ينظر منحة الجليل بحاشية شرح ابن عقيل ١/ ٣٨.
(٤) ارتشاف الضرب لأبى حيان ٢/ ٦٧٤.

تحريك النون بالفتح من (أنا) ضمير المتكلم فرقاً بينه وبين (أنْ) الناصبة للفعل المضارع

ضمير المتكلم (أنا):

عند البصريين هو الهمزة والنون (أنَ) بفتح النون عند وصلها فى الكلام فى نحو: أنَ فعلتُ، ويؤتى بالألف لبيان الحركة عند الوقف فيقال (أنا) فرقا بينه وبين (أنْ) المصدرية الناصبة للفعل المضارع، وعند الكوفيين الضمير هو (أنا) أى أن الألف بعد النون المفتوحة من نفس الكلمة، وقد تسكن نون (أنْ) فى الوصل، فيقال: (أنْ فعلتُ) وقد يوقف عليها بالسكون وقد تبين فتحتها وقفاً بهاء السكت فيقال: أنَهْ، وبعض العرب يثبت الألف فى الوصل أيضاً فى السعة[1] جاء فى اللسان نقلاً عن الصحاح: "وأما قولهم: أنا فهو اسم مكنى، وهو للمتكلم وحده، وإنما يبنى على الفتح فرقاً بينه وبين (أنْ) التى هى حرف ناصب للفعل، والألف الأخيرة إنما هى لبيان الحركة فى الوقف فإن وُسِطت سقطت إلا فى لغة رديئة كما قال[2]:

أنا سَيْفُ العشيرةِ فاعرفُونى ∴ جميعاً قد تَذَرَّيتُ السَّناما[3]

وجاء فى شرح المفصل: "ومنهم من يسكن النون فى الوصل والوقف فيقول: أنْ فعلتُ، وهذا مما يؤيد مذهب البصريين وأنَّ الألف زائدة لبيان الحركة لوقوعها موقع ما لا شبهة فى زيادتها، وهى الهاء، وسقوطها فى هذه اللغة.

وقد حكى الفراء آن فعلتُ[4] بقلب الألف إلى موضع العين، فإن صحت هذه الرواية كان فيها تقوية لمذهبهم، فهو عند الكوفيين مبنى على السكون، وهى الألف، وعند البصريين مبنى على الفتح، ويحتمل أنهم إنما فتحوه لئلا يشبه الأدوات[5].

---

(١) ينظر شرح الكافية ٣/ ١٩ – ٢٠.

(٢) البيت من الوافر وهو لحميد بن بجدل ورد ذكره فى رصف المبانى ص ١٤/ ٤٠٣، شرح الكافية للرضى ٣/ ٢٠، خزانة الأدب للبغدادى ٥/ ٢٣٨ بلفظ حميداً بدل جميعاً والشاهد فيه: إثبات الألف فى حال الوصل (أنا سيف).

(٣) اللسان مادة (أ. ن. ن) ط دار المعارف.

(٤) فى ارتشاف الضرب ٢/ ٩٢٧ "ولغة قضاعة آن على وزن عَان وجعله ابن مالك من باب المَقلوب" – تحقيق د/ رجب عثمان محمد – الناشر الخانجى – ط الأولى ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م.

(٥) شرح المفصل ٣/ ٩٤.

وجاء في الأشباه والنظائر: "قال الجزولي[1]: قد يبنى على حركة للفرق بين معنى أداة واحدة.

قال الشلوبين[2]: كالفتحة في أنا اسم المتكلم، لأن الألف هي للوقف، فكان حق النون أن تكون ساكنة، لأن أصل البناء السكون، إلا أنا فرقاً بين (أنْ)[3] الساكنة النون إذا كانت أداة للدلالة على المتكلم وبين (أنْ) التي تصير الفعل في تأويل الاسم ففتحت النون من أداة المتكلم"[4].

يتبين مما سبق أنَّ ضمير الرفع المنفصل (أنا) عند البصريين هو (أنْ) بسكون النون أو بفتحها في الوصل: (أنَ فعلتُ)، أي الضمير هو الهمزة والنون، وجيء بالألف بعد النون في الوقف لبيان حركة النون في (أنَ) فرقاً بين ضمير المتكلم وبين الحرف وهو (أنْ) الناصبة للفعل المضارع، وقد ردَّ الرضي على الكوفيين قولهم: إن (أنا) بتمامه بالألف هو ضمير المتكلم بقوله: "سقوطه في الوصل في الأغلب، مع فتح النون أو سكونه، ومعاقبة هاء السكت له[5] وقفاً دليلان على زيادته، وكونه لبيان الحركة وقفا"[6].

وذكر عبد القادر البغدادي قول ابن جني ما يؤيد رأي البصريين من زيادة الألف في (أنا) لبيان فتحة النون فقال: "ولكن قضينا بزيادتها من حيث كان الوصل يزيلها ويُذهبها، كما يذهب الهاء التي تلحق لبيان الحركة في الوقف ألا ترى أنك تقول في الوصل: أنَ زيدُ كما قال تعالى: ﴿إِنِّيٓ أَنَا رَبُّكَ﴾[7] تكتب بألف بعد النون، وليست الألف في اللفظ، وإنما كتبت على الوقف، فصار سقوط الألف في الأصل، كسقوط الهاء التي تلحق في الوقف

---

(١) الجزولي: هو عيسى بن عبد العزيز الجزولي النحوي من آثارة (شرح أصول ابن السراج، مقدمة مشهورة بقانون الجزولي) ت ٦٠٧هـ - ينظر هدية العارفين- لإسماعيل باشا البغدادي ١/ ٨٠٧ – ط دار الكتب العلمية ، نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة للطنطاوي ص ١٨٠.

(٢) الشلوبين: هو عمر بن محمد أبو علي الأشبيلي المعروف بالشلوبين من مصنفاته (شرح الجزولية – وكتاب التوطئة) ت ٦٣٢هـ - ينظر إنباه الرواة ٢/ ٣٣٢، البداية والنهاية لابن كثير ١٣/ ١٧٣.

(٣) الأشباه والنظائر ١/ ٣٢٠ – ٣٢١.

(٤) شرح المقدمة الجزولية للشلوبين ٣/ ١٠٤١.

(٥) قال في ٣/ ١٩ "وقد يوقف على نونها ساكنة، وقد تبين فتحتها وقفاً بهاء السكت قال حاتم: "هكذا فزدى أنه" فقد بين فتحة النون بهاء السكت.

(٦) شرح الكافية ٣/ ٢٠، وينظر توجيه اللمع ص ٣٠٢.

(٧) سورة طه من الآية رقم (١٢).

لبيان الحركة فى الوصل، وبُينت الفتحة بالألف كما بينت بالهاء، لأن الهاء مجاورة للألف.

وقد قالوا فى الوقف: أنه، فبينوا الفتحة بالهاء كما بينوها بالألف، وكلتاهما ساقطة فى الوصل"[1].

فالضمير المنفصل المرفوع الموضع للمتكلم (أنا).

الهمزة والنون ساكنة أو مفتوحة هو الضمير، والألف زائدة لبيان حركة النون وللفرق بينها وبين أداة الحرف (أنْ) الناصبة للفعل المضارع عند الوقف عليه وهو ما ذهب إليه البصريون.

أما الكوفيون فقد ذهبوا إلى أنَّ (أنا) كله بتمامه هو الضمير المنفصل المرفوع الموضوع للمتكلم وصلاً ووقفاً.

فتح النون من جمع المذكر السالم فرقاً بينها وبين نون المثنى

النون من علامة التثنية فى نحو: هذان الزيدان، وضربْتُ الزيدَيْن، ومررت بالزيدَيْن، ومن الجمع فى نحو: هؤلاء الزيُدونَ ورأيت الزيدِيْنَ ومررت بالزيديْن هذه النون كسرت فى التثنية لالتقاء الساكنين، والساكنان هما الألف والنون فى حالة الرفع والياء والنون فى حالتى النصب والجر، "وإنما كان أصل النون السكون لأنها لحقت الاسم المثنى عوضاً عن الحركة والتنوين اللذين كانا يجب له إذا كان معرباً متمكناً كما وجب للواحد المتمكن"[2]، والتنوين ساكن لا يجوز تحريكه كقولك: هذا زيدُ بسكون النون التى بعد الدال من زيد، وهى نون ساكنة تظهر فى اللفظ دون الخط والضمتان اللتان فوق (الدال) إحداهما علامة للرفع والثانية علامة للتنوين ودالة عليه[3]، وإلى ذلك أشار إمام العربية سيبويه بقوله: "واعلم أنك إذا ثنيت الواحد لحقته زيادتان: الأولى منهما حرف المد واللين، وهو حرف الإعراب غير متحرك ولا منون، يكون فى الرفع ألفاً... ويكون فى الجر ياء مفتوحاً ما قبلها... ويكون فى النصب كذلك... وتكون الزيادة الثانية نوناً

---

(١) خزانة الأدب للبغدادى ٥/ ٢٣٨ ــ ٢٣٩.
(٢) سر صناعة الإعراب لابن جنى ٢/ ٤٠ بتصرف.
(٣) المحرر فى النحو للهرمى ١/ ٢٧٥ ــ ٢٧٦ بتصرف.

كأنها عوض لما منع من الحركة والتنوين، وهى النون وحركتها الكسر، وذلك قولك: هما الرجلان ورأيت الرجلين، ومررت بالرجلين"[1].

حركة نون جمع المذكر السالم:

حركة النون فى الجمع فتحة لالتقاء الساكنين (الواو والنون) ولكن خص التثنية بالكسر من أجل التعادل بين الخفيف والثقيل، وخص الجمع بفتح النون من أجل التعادل أيضاً حيث وضحه ابن جنى بقوله: "وحركة نون التثنية كسرة، وحركة نون الجمع الذى على حد التثنية فتحة نحو: الزيدان والزيدون وكلتاهما حركة لالتقاء الساكنين، وخالفوا الحركة للفرق بين التثنية والجمع، وكانت نون التثنية أولى بالكسر من نون الجمع، لأنه قبلها ألفاً، وهى خفيفة، والكسرة ثقيلة، فاعتدلا، وقبل نون الجمع واو أو ياء، وهى ثقيلة، ففتحوا النون ليعتدل الأمر"[2].

وتبعه فى هذا الرأى الإمام عبد القاهر الجرجانى فرأى أن فتح النون فى جمع المذكر السالم للفرق بينها وبين النون فى المثنى وكان اختيار الفتح ليعادل الثقيل الخفيف حيث قال: "وأما كسر النون فى التثنية وفتحها فى الجمع فللفرق بين القبيلتين ولأن نون التثنية يقع بعد ألف أو ياء مفتوح ما قبلها، فلما كان كذلك لم يستثقل فيه الكسر الذى هو أصل التقاء الساكنين، والنون فى الجمع يقع بعد واو مضموم ما قبلها أو ياء مكسور ما قبلها، فيختار فيه الفتح ليعادل خفته ثقل الضمة والواو، والكسرة والياء"[3].

ولكن أبى البركات الأنبارى له وجهة أخرى يراها فى فتح نون الجمع وكسر نون التثنية كما هو الحال فيما عكسوه من كسر ما قبل ياء الجمع وفتح ما قبل ياء التثنية فيرجع فتح ما قبل ياء التثنية إلى أمور ثلاثة:

الأمر الأول: أن التثنية أكثر من الجمع، فأعطوا الأكثر الحركة الخفيفة وهى الفتح، والأقل وهو الجمع الحركة الثقيلة وهى الكسرة.

الأمر الثانى: أن حرف التثنية فى زيادته على الواحد للدلالة على التثنية أشبه تاء التأنيث التى تزاد على الواحد للدلالة على التأنيث، وتاء

---

(١) الكتاب ١/ ١٧ – ١٨.
(٢) أسرار صناعة الإعراب ٢/ ٥٤.
(٣) المقتصد ١/ ١٩٢.

التأنيث يفتح ما قبلها فكذلك ما أشبهها وقد استحق التثنية الفتح لأنه قبل الجمع.

والأمر الثالث: أن بعض علامات التثنية الألف، والألف لا يكون ما قبلها إلا مفتوحاً ففتحوا ما قبل الياء إجراء لها على حكم الألف[1] لأن الألف هى علامة الرفع فى المثنى والرفع هو الأصل[2]، وعلامة النصب هى الياء وحمل الجر على النصب وكان حمله عليه أولى لاشتراكهما فى وقوعهما فضلتين[3] أما فتح نون جمع المذكر وكسر نون المثنى.

فيقول أبو البركات الأنبارى إن الحاجة إلى الفرق بينهما لأزالة اللبس فى جمع الاسم المقصور فى حالة الجر والنصب بتثنية الاسم الصحيح حيث ذكر: "ألا ترى أنك تقول فى جمع مصطفى: "رأيت مُصْطَفَيْنَ، مررت بمُصطفينَ قال الله تعالى:﴿وَإِنَّهُمْ عِنْدَنَا لَمِنَ الْمُصْطَفَيْنَ الْأَخْيَارِ﴾[4]، فلفظ مصطفيْنَ كلفظ: زيدَيْن، فلو لم يكسروا نون التثنية، ويفتحوا نون الجمع لالتبس هذا الجمع بهذه التثنية"[5].

ويرى أن هذا الأمر لو عكس ففتح مع المثنى وكسر مع الجمع حرف النون أيضاً للفرق، فانَّ هذا الأمر ممتنع لثلاثة أوجه:

الوجه الأول: أن نون التثنية تقع بعد ألف أو ياء مفتوح ما قبلها، فلم يستثقلوا الكسرة فيها، وأما نون الجمع فإنها تقع بعد واو مضموم ما قبلها، أو ياء مكسور ما قبلها فاختاروا لها الفتحة، ليعاد لوا خفة الفتحة ثقل الواو والضمة، والياء والكسرة، ولو عكسوا ذلك لأدى ذلك إلى الاستثقال إما لتوالى الأجناس، وإما للخروج من الضم إلى الكسر.

والوجه الثانى: أن التثنية قبل الجمع أي أسبق منه[6]، والأصل فى التقاء الساكنين الكسر، فحركت نون التثنية بما وجب لها فى الأصل، وفتحت نون الجمع، لأن الفتح أخف من الضم.

---

(١) أسرار العربية ص ٥٣ ــ ٥٤ بتصرف.
(٢) أسرار صناعة الإعراب ٢/ ٥٤ بتصرف.
(٣) توجيه اللمع ص ٩٤.
(٤) سورة القصص الآية رقم (٤٧).
(٥) أسرار العربية ص ٥٥.
(٦) فى كشف المشكل ١/ ٢٦٠ "أما السبق فإن التثنية لما سبقت الجمع والتقى ساكنان كسر أحدهما على التقاء الساكنين وخص بالحركة الحرف الصحيح دون العليل" وينظر المحرر فى النحو ١/ ٢٧٧.

والوجه الثالث: أن الجمع أثقل من التثنية، والكسر أثقل من الفتح، فأعطوا الأخف الأثقل، والأثقل الأخف ليعادلوا بينهما[1].

فتح ما قبل علامة التثنية:

يرى النحويون وفى مقدمتهم إمام العربية سيبويه أن فتح ما قبل علامة التثنية للفرق بينها وبين علامة الجمع كما كان فتح نون علامة الجمع الصحيح للفرق بينها وبين نون علامة التثنية التى حركت بالكسر فقال فى الكتاب: "ويكون فى الجر ياء مفتوحاً ما قبلها، ولم يُكْسَرْ ليفصل بين التثنية والجمع الذى على حد التثنية"[2].

وتبعه فى القول الحيدرى فقال فى حكم تثنية الاسم الصحيح: "إن تثنيتة على لفظ واحد فتقول فى زيد: زيدان، وفى عمرو: عمران تلحقه ألفاً فى حال رفعه، وياء فى حال نصبه وجره مفتوحاً ما قبلها فرقاً بينها وبين ياء الجمع السالم الصحيح"[3].

وقال بهذه المخالفة ورأى كسر ما قبل ياء الجمع للفرق بينها وبين علامة التثنية ابن الخباز فقال عند حديثه عن علامة الجمع إذا كان مجروراً "وإن كان مجروراً ألحق ياء مكسوراً ما قبلها، أما الياء، فلأنها أخت الكسرة التى هى جر فى الواحد، وأما كسر ما قبلها فللدلالة على شدة الامتزاج، وقيل للفرق بين التثنية والجمع"[4].

الغاية من تحريك ما قبل علامة التثنية والجمع بحركتين مختلفتين وتحريك نون التثنية بالكسر وتحريك نون الجمع بالفتح ترجع إلى الأهداف الآتية:

١ ـ التعادل بين الخفيف والثقيل أى أن التثنية أكثر من الجمع فخصت بالفتحة قبل العلامة فعدل بين الخفيف والثقيل قبل العلامة وبعدها.
٢ ـ من علامة التثنية الألف، والألف يلزم فتح ما قبلها[5] وجرى فتح ما قبل الياء فى حالتى النصب والجر تجنباً لاختلاف الحركة قبل العلامة، ولا حاجة لهذا الاختلاف.
٣ ـ خوف اللبس بين الجمع والتثنية ففتحت النون للفرق بين جميع الاسم المقصور وتثنية الاسم الصحيح نحو: مصطفيْنَ، وزيدان.

---

(١) أسرار العربية ص ٥٦ بتصرف.
(٢) الكتاب ١/ ١٧.
(٣) كشف المشكل ١/ ٢٠٦.
(٤) توجيه اللمع ص ٩٤.
(٥) ينظر شرح عيون الإعراب للمجاشعى ص ٥٢ ـ ٥٢، كشف المشكل ١/ ٢٧٤.

٤ ـ كراهة توالى الثقلاء عند عدم فتح نون الجمع، فقبل علامة الجمع فى حالتى النصب والجر الكسرة ثم الياء ثم كسر النون لو لم تفتح وكذلك مع الجمع فى حالة الرفع فيكره للثقل الخروج من ضم ما قبل الواو للمناسبة إلى كسر نون الجمع.

"فأما الفرق، فإنهم أرادوا أن يفرقوا بين نون الجمع ونون التثنية بحركة يبين لهم الفرق بها، فجعلوا الفتحة فى الجمع، والكسرة فى التثنية، فوقع لهم الفرق بذلك.

وأما السبق فلكون التثنية قبل الجمع، فسبقت على الكسر، لأن الكسر أصل فى الساكنين إذا التقيا.

وأما التعديل: فلأن التثنية خفيفة، والجمع ثقيل، والكسرة ثقيلة، والفتحة خفيفة، فجعل الخفيف، وهو الفتح مع الثقيل، والثقل ـ وهو الكسر ـ مع الخفيف ليعتدل الكلام"[1].

فتح لام المستغاث به فرقاً بينها وبين لام المستغاث من أجله والمتعجب منه (إذ لم يكن منادى)

الاستغاثة: مصدر قولك: استغاث فلان بفلان[2]، أى صاح[3] هذا من ناحية اللغة.

واصطلاحاً: هى نداء مَنْ يخلص من شدة أو يعين على دفعها[4] فالاستغاثة دعاءُ المستنصر المستنصرَ به، والمستعين المستعان به ومنه قوله تعالى: ﴿إِذْ تَسْتَغِيثُونَ رَبَّكُمْ﴾[5]، وقوله تعالى[6]: ﴿فَاسْتَغَاثَهُ الَّذِي مِنْ شِيعَتِهِ﴾[7] وقد تأتى الاستغاثة على غير وفق رغبة المستغيث نحو قوله تعالى[8]: ﴿وَإِنْ يَسْتَغِيثُوا يُغَاثُوا بِمَاءٍ كَالْمُهْلِ﴾[9].

---

(١) ينظر المحرر فى النحو ١/ ٢٧٧.
(٢) عدة السالك لمحى الدين عبد الحميد بحاشية أوضح المسالك ٤/ ٤٦.
(٣) اللسان مادة (غ. و. ث).
(٤) حاشية الخضرى ٢/ ١٢٦.
(٥) سورة الأنفال من الآية رقم (٩).
(٦) سورة القصص من الآية رقم (١٥).
(٧) ينظر المساعد على تسهيل الفوائد ٢/ ٥٢٢.
(٨) سورة الكهف من الآية رقم (٢٩).
(٩) عدة السالك ٤/ ٤٦.

فالداعي مستغيث والمدعو مستغاث، وجميع ما ينادى يصح كونه مستغاثاً ومتعجباً منه، وإنما سيق المتعجب منه هذا المساق، لأن الاستغاثة لطلب النصر أو العون[1] ولا يستعمل فيها من حروف النداء إلا (يا) ويمتنع حذفها[2] فإذا استغيث المنادى أو تُعجب منه جُرَّ باللام واجبة الفتح[3] إذا كان مستغاثاً به، ومكسورة إذا كان مستغاثاً منه ومن الاستغاثة قول عمر - ﷺ - لما طعنه العِلج، قال: يا لله يا للمسلمين بفتح اللامين من اسم الله، ومن المسلمين، لأنه استغاث بالله وبالمسلمين على العلج. والمعنى: يا لله ويا للمسلمين لِلعِلج بكسر اللام من العلج، لأنه مستغاث منه[4]، ومثال المتعجب منه يا للماء؛ ويا للعجب، ويا للدواهي، وإنما جيء باللام، لأنه ذلك أعون على مد الصوت، وهو معين على المقصود بالاستغاثة[5] والداعي إلى نداء المتعجب منه أحد أمرين:

الأمر الأول: أن يرى الإنسان أمراً يعده عظيماً لسبب قام عنده فينادى جنس مارآه نحو: يا للماء[6]، ويا للمصيبة.

الأمر الثاني: أن يرى أمراً يعده عظيماً لسبب قام عنده فينادى من له نسبه إليه، ومعرفة به وتمكن منه نحو: "يا للعلماء، ويا للأرباب المروءة والنجدة"[7].

وقد يقال: يا لِزيد بكسر اللام، ويا لِلماء، ويا لِلدواهي فيكون هذا مستغاثاً، ولو كان مجاوراً لحرف النداء والمعنى: يا ناس أجيبوا لِزيد، ويا قوم اعجبوا للماء[8].

حركة لام المستغاث به:

المستغاث به: اللام معه مفتوحة واختلف في السبب الموجب لفتحها إلى قولين:

---

(١) المساعد ٢/ ٥٢٦.
(٢) حاشية الخضرى ٢/ ١٢٦.
(٣) أوضح المسالك ٤/ ٤٦.
(٤) المحرر فى النحو ٢/ ٧٦٧.
(٥) المساعد ٢/ ٥٢٦.
(٦) فى المقتصد ٢/ ٧٩٠ "كأنك ترى ماءً يعجبك فتنادية تقول: تعالَ حتى ترى فإنك عجب الشأن فلا يعرفك كل أحد".
(٧) عدة السالك بحاشية أوضح المسالك ٤/ ٥١.
(٨) المحرر فى النحو ٢/ ٧٦٧.

القول الأول: إنها فتحت تفرقة بينها وبين لام المستغاث من أجله، واستدل على ذلك بأنك إذا عطفت على المستغاث به نحو يا لزيد ولِبكر، كسرت لام المعطوف، لأنه قد زال اللبس.

القول الثاني: إنها فتحت مع المستغاث به لوقوعه موقع المضمر فكما أن المضمر إذا دخلت عليه اللام فتحت معه نحو: لك وله فكذلك هذا[1].

وقد أشار إلى هذا المبرد بقوله: "فإذا دعوْتَ شيئاً على جهة الاستغاثة فاللام معه مفتوحة. تقول: يا للناس ويا لله... فإن دَعَوْتَ إلى شيء فاللام معه مكسورة تقول: يا للعجب ومعناه: يا قوم تعالوا إلى العجب. فالتقدير: يا قوم لِلعجب أدعو.... أما قولهم: يا لِلعجب، ويا لِلماء. فإنما كسروا اللام، كما كسروا مع كل ظاهر نحو قولك: لِلماء أدعو، ولِزيد الدارُ... وأما المفتوحة التي للمستغاث فإنما فتحت على الأصل ليفرق بينها وبين هذه التي وصفنا ... فأما قولنا: فتحت على الأصل فلأنَّ أصل هذه اللام الفتح، تقول: هذا له وهذا لك، وإنما كسرت مع الظاهر فراراً من اللبس، لأنك لو قلت: إنك لِهذا وأنت تريد: لِهذا – لِم يَدْر السامع أتريد لام المِلك أم اللام التي للتوكيد؟"[2].

وذكر ابن السراج أنَّ لام الجر تفتح مع المنادى إذا كان مستغاثاً به لأن المنادى يقع موقع المضمر وأن هذه اللام تفتح مع الضمائر وأن فتحها للفرق بين المستغاث به وهو المدعو والمستغاث منه وهو المدعو إليه حيث قال في باب اللام التي تدخل في النداء للاستغاثة والتعجب: "اعلم أنَّ اللام التي تدخل للاشتغاثة هي لام الحفض وهي مفتوحة إذا أدخلتها على الاسم المنادى، كأن المنادى كالمكنى. وقد بينا هذا فيما مضى[3] فانفتحت مع المنادى كما تنفتح مع المكنى ألا ترى أنك تقول: لِزيد، ولبكر فتكسر. فإذا قلت: لك وله فتحت، ... فتقول: يا لبكر، ويا لزَيد، ويا للرجال، ويا للرجلين إذا كنت تدعوهم وقال أصحابنا: إنما فتحتها لتفصل بين المدعو والمدعو إليه[4]. ووجب أن تفتحها، لأن أصل اللام الخافضة إنما كان الفتح فكسرت مع المظهر ليفصل بينها وبين لام التوكيد، ألا ترى أنك تقول: إنَّ هذا لزيدُ، إذا أردت: إن هذا زيدُ فاللام هنا مؤكدة، وتقول: إن هذا لِزيد، وإذا

---

(١) ينظر شرح جمل الزجاجي ٢/ ٥٢٠ – ٥٢١. بتصرف

(٢) المقتضب ٤/ ٢٥٤.

(٣) قال في ١/ ٣٣٣ "وأما السبب الذي أوجب بناء الاسم المفرد فوقوعه موقع غير المتمكن ألا ترى أنه قد وقع موقع المضمرة والمكنيات... إنما تقول: قمت يا هذا فلما وقع زيد وما أشبهه بعد (يا) في النداء موقع أنت والكاف، وأنتم وهذه مبنيات لمضارعها الحروف بنى".

(٤) ينظر المقتصد ٢/ ٧٨٩.

أردت أنه فى ملكه، ولو فتحت لالتبسا، فإن وقعت اللام على مضمر فتحتها على أصلها فقلت: أنَّ هذا لك، وإن هذا لأنت ليس هنا لبس"[1].

وقد تبع ابنُ فضال المجاشعى المبرد وابن السراج فى القول بأن لام المستغاث به فتحت للفرق بينها وبين لام المستغاث من أجله فى جوابه للسؤال الذى طرحه بقوله: "ويقال: لمَ فتحوا لام المستغاث به؟

والجواب: أنهم أردوا أن يفرقوا بينها وبين لام المستغاث من أجله، لأن لام المستغاث من أجله مكسورة كما قال[2]:

فَيَا لِلنَّاسِ لِلْواشِى المُطَاعِ .. تَكَنَّفَنِى الوُشَاةُ وأزْعَجُونِى

ووجه ثان وهو أنَّ المنادى واقع موقع المضمر، واللام مع المضمر مفتوحة ففتحت مع المنادى حملاً على فتحتها مع المضمر، فإن بَعُدَتْ رجعت إلى الكسر نحو قولك: "يا لزَيْدٍ ولِعَمْرٍو"[3] ويفهم من نصه أن فتح لام المستغاث به من أجل خوف اللبس بينها وبين لام المستغاث من أجله وعلى الرغم من ذلك الخوف تكسر هذه اللام إذا اقترنت بواو العطف لأن الواو يفهم معها أن الثانى داخل فى حكم الأول وعليه يزول اللبس بين المدعو والمدعو إليه وعُلِم بأن ما بعد الواو فى لِعمرو ليس بمدعو إليه بشرط إذا لم تأت بـ (يا) النداء بعد الواو وهذا ما قاله إمام العربية سيبويه حيث ذكر "وتقول: يا لزيدٍ ولعمرو وإذا لم تجىء بيا إلى جنب اللام كسرت وردتَ إلى الأصل"[4].

وبين المبرد أنَّ العطف يدل على التشريك فى الحكم وأن ما بعد الواو مدعو لا مدعو إليه وقد رجعت اللام إلى الكسر لزوال اللبس وكسرت مع الاسم الظاهر حيث قال: "وتقول: يا للرجال ولِلنساء. تكسر اللام فى النساء، لأنك إنما فتحتها فى الأول فِراراً من اللبس، فلما عطفت عليه الثانى عُلم أنه يراد به ما أريد بما قبله، فأجريتها مجراها فى الظاهر[5].

---

(١) الأصول لابن السراج ١/ ٣٥١.

(٢) البيت من الوافر لقيس بن ذريح العامرى وقد تزوج بلبنى بنت الحباب الكعبية وقد اشتغل بها عن كل شىء فصعب ذلك على أبيه وأشار إليه بالطلاق فلم يقبل وذلك قال تكنفنى الوشاة: أى: أحاط بى الوشاة جمع واش وأزعجونى أى: أقلقونى ووصف أباه بالواشى المطاع ومن يحذو حذوه فى الإشارة بالكلام مثل أمه وعشيرته - ينظر حاشية الأصول ١/ ٣٥٢ والشاهد فى البيت على فتح لام المستغاث به فى (فياللناس) وكسر لام المستغاث من أجله فى (للواشى) والبيت ورد ذكره فى الكتاب ٢/ ٢١٩، شرح جمل الزجاجى ٢/ ١١٢، الجنى الدانى ص ١٠٣.

(٣) شرح عيون الإعراب ص ٢٦٧.

(٤) الكتاب ٢/ ٢٢٠.

(٥) المقتضب ٤/ ٢٥٥.

حركة لام المتعجب منه:

المتعجب منه إذا نودى حركت لامه بالفتح فى نحو: يا للماء ويستعمل معه من أدوات النداء (يا) كما تستعمل مع المستغاث به حيث قال سيبويه: "وأما المستغاث به فيا لازمه له، لأنه يجتهد. فكذلك المتعجب منه، وذلك: يا للناس ويا للماء. وإنما اجتهد، لأن المستغاث عندهم متراخ أو غافل والتعجب كذلك"[1].

وقال ابن السراج عن نداء المتعجب إنه مثل المستغاث من فتح اللام معه ودخول (يا) من أدوات النداء عليه لأنه مدعو حيث ذكر وقالوا: يا للعجب ويا للماء لما رأوا عجباً أو رأوا ماء كثيراً كأنه يقول: تعال يا عجب وتعال يا ماء فإنه من أيامك، وزمانك... ومثل ذلك قولهم يا للدواهى أى: تعالين فإنه لا يستنكر لكن لأنه من أحيا نكن وكل هذا فى معنى التعجب، والاستغاثة"[2].

هذا إذا كان المتعجب منه مدعو فاللام معه مفتوحة فرقاً بينها وبين لام المتعجب منه إذا كان مدعو إليه حيث قال سيبويه: "هذا باب ما تكون اللام فيه مكسورة... وذلك قول بعض العرب: يا لِلعجب ويا لِلماء وكأنه نبه بقوله: يا غيرَ الماء الماء ... كسروها لأن الاسم الذى بعدها غيرُ منادى، فصار بمنزلته إذا قلت هذا لِزيد فاللام المفتوحة أضافت النداء إلى المنادى المخاطب، واللام المكسورة.

أضافت المدعُوّ إلى ما بعده لأنه سبب المدعو وذلك أن المدعو إنما دُعى من أجل ما بعده، لأنه مدعو له"[3].

وقال ابن السراج: "وقد تحذف العرب المنادى المستغاث به مع (يا) لأن الكلام يدل عليه فيقولون: يا لِلعجب، ويا لِلماء، كأنه قال: يا لقوم للماء ويا لقوم لِلعجب"[4].

وبعد هذا العرض لأقوال العلماء فى فتح لام المستغاث به والمتعجب منه إذا نودى يتبين لنا:

أن الغاية والحاجة فى مجئ هذه اللام أنها أعون على مد الصوت وهو معين على المقصود بالاستغاثة[5] وأن فتح اللام كان للفرق بين

---

(١) الكتاب ٢/ ٢٣١.
(٢) الأصول ١/ ٣٥٣ ـ ٣٥٤، وينظر المقتصد ٢/ ٧٩٠.
(٣) الكتاب ١/ ٢١٨ ـ ٢١٩.
(٤) الأصول ١/ ٣٥٤.
(٥) المساعد ٢/ ٥٢٦.

المستغاث به والمتعجب منه المنادى وبين المستغاث منه وهو المدعو إليه والمتعجب منه إن لم يكن منادى، وأن المنادى إذا كان مستغاثاً به واقع موقع المضمر بعد أداة النداء (يا) وكما أن المضمر إذا دخلت عليه اللام فتحت فى نحو: لأنت، ولك، وله فكذلك تفتح مع ما يقعَ موقعه وهو المستغاث به وفى هذا يقول السيوطى: "وكان ينبغى على هذا أن تكسر لام المستغاث فى نحو: يا لزيد، لدخولها على الظاهر إلا أنهم فتحوها تفرقة بينها وبين لام المستغاث من أجله، وكانت أحق بالفتح من لام المستغاث من أجله، لأن المستغاث به منادى، والمنادى واقع موقع المضمر، ولام الجر تفتح مع المضمر، ففتحت مع ما وقع موقعه"[1].

فتح آخر الإسم المنادى المؤنث المرخم فرقاً بين المذكر والمؤنث

الترخيم فى اللغة: هو التسهيل والتليين[2] يقال: صوت رخيم أى سهل لين[3].

وفى اصطلاح النحويين: حذف أواخر الأسماء فى النداء[4].

ويجوز فى المرخم: لغتان إحداهما: أن يُنْوى المحذوف منه.

والثانية: أن لا يُنوى، ويُعَبر عن الأولى بلغة من ينتظر الحرف وعن الثانية بلغة من لا ينتظر الحرف[5] ولغة من نوى هى أن يترك الاسم على ما كان عليه من حركة أو سكون وكأنه لم يحذف منه شيئاً لأنه ينوى ذلك المحذوف، ولغة من لم ينو هى: أن يقدر الاسم بعد الحذف كأنه كامل[6] وكل مرخم يجوز ترخيمه على اللغتين معاً إلا ما كان من الصفات فيه التاء فارقه بين المذكر والمؤنث نحو ضاربة ومُسْلِمَة فإنها لا ترخم إلا على لغة من نوى خاصة، لأنه يلتبس بما لبس بمرخم[7]، فنقول فى ترخيم ضاربَة: يا ضاربَ. ولا يجوز أن تقول: يا ضاربُ لئلا يلتبس بنداء النكرة المقبل عليها[8]

---

(١) الأشباه والنظائر ١/ ٣٢١.
(٢) شرح جمل الزجاجى ٢/ ١١٣.
(٣) شرح الأشمونى ٣/ ١٧١.
(٤) شرح جمل الزجاجى ٢/ ١١٣.
(٥) شرح ابن عقيل عن حاشية الخضرى ٢/ ١٣٥.
(٦) شرح جمل الزجاجى ٢/ ١١٥.
(٧) المرجع السابق ٢/ ١٢٠.
(٨) المرجع السابق ٢/ ١١٥ – ١١٦.

ويقول ابن عقيل فى نداء ما فيه التاء فارقة بين المذكر والمؤنث:

"إذا رُخِّم ما فيه تاء التأنيث – للفرق بين المذكر والمؤنث، كمُسْلِمة – وجب ترخيمه على لغة مَنْ ينتظر الحرف فتقول: (يا مُسْلِم) بفتح الميم، ولا يجوز ترخيمه على لغة من لا ينتظر الحرف، فلا تقول: (يا مُسْلِمُ) بضم الميم – لئلا يلتبس بنداء المذكر. وأما ما كانت فيه التاء لا للفرق، فيرخم على اللغتين فتقول فى (مَسْلَمة) علماً: (يا مَسْلَمَ) بفتح الميم وضمِّها"[1].

ويقول الصبان: "(قوله كمُسْلِمَة وحارثة) أى: لمؤنث أو مذكر فلا يجوز ترخيمها على لغة من لا ينتظر لايهامه تذكير المؤنث. إن كانا لمؤنث، ونداء مذكر لا ترخيم فيه إن كانا لمذكر، وحفصة أى: لمؤنث، فلا يجوز ترخيمها على لغة من لا ينتظر لايهامه تذكير المؤنث، ولا فرق فى الثلاثة بين أن تكون أعلاماً أو نكرات مقصودة. وكالثلاثة فى التزام الأول كل ما كانت التاء فيه للفرق. أما ما ليست التاء فيه للفرق كحمزة وطلحة فيجوز فيه الوجهان"[2].

يتبين أن الاسم المختوم بتاء التأنيث وهذه التاء كانت فارقة بين الاسم المذكر والمؤنث نحو: قائم وقائمة، وضارب وضاربة، فعند ترخيمه يبقى الحرف الأخير على ما كان عليه من الحركة وهى الفتحة كأنه ينوى النطق بالتاء وذلك للفرق بين المنادى المذكر، والمؤنث المرخم. والله أعلم.

٣ – البناء على الكسر

كسر "لام الجر" فرقاً بينها وبين لام الابتداء

اللام فى نحو: إن هذا لعيسى، وإن زيداً لأميرُ وإنَّ هذا لهو. لام الابتداء وتفيد التوكيد وحركتها الفتح وأصلها وأصل كل حرف مفرد وقع فى أول الكلمة أن يكون متحركاً بالفتح نحو: واو العطف وفائه، وهمزة الاستفهام.

أما اللام فى نحو: إنَّ هذا لِعيس، وإن زيداً لأمير والغلام لهذا، والمال لِزيد فلام الجر وتفيد الملك أو الاستحقاق[3] ولها معان كثيرة ذكر المرادى أنَّ لها ثلاثين قسماً من معانيها[4] وهذه اللام جاءت مكسورة مع

---

(١) بحاشية الخضرى ٢/ ١٣٦، وينظر التصريح ٢/ ١٨٩.
(٢) حاشية الصبان ٣/١٨٢ .
(٣) سر صناعة الإعراب ١/ ٢٨٦ – ٢٨٧ بتصرف.
(٤) الجنى الدانى للمرادى ص ٩٦.

المظهر فى نحو: الغلام لِمحمد وفى الأمثلة السابقة وجاءت مفتوحة مع المضمر فى نحو: الغلام له، وإنَّ هذا لك وكان ينبغى أن تكون مفتوحة مع المظهر كما أنها مفتوحة مع المضمر إلا أنها كسرت للفرق بينها وبين لام الابتداء ولو فتحت فى الموضعين لا لتبس معنى الابتداء بمعنى الملك[1].

الغاية والحاجة إلى الفرق بينهما:

دفع اللبس عندما لا يبين الإعراب إذا اعتمد عليه فى نحو: هذا وهذه، والذى، والتى والاسم المقصور كله، وعند الوقف فإنه يزيلُ الإعراب فكرة العرب أن يقع اللبس فى ما لا يظهر إعرابه، فاحتاطوا، فكسروا اللام فى ما يظهر إعرابه، وفى ما لا يظهر إعرابه وهذا هو الغاية والوجه من كسرها مع المظهر أما المضمر فإنما تركت مفتوحة معه فى نحو: إنَّ هذا لك، لأن ضمير المجرور فى اللفظ غير ضمير المرفوع ولزوال اللبس[2].

قال سيبويه: "هذا باب ما ترده علامةُ الإضمار إلى أصله. فمن ذلك قولك: لِعبد الله مالُ، ثم تقول: لك مالُ، وله مالُ فتفتح اللام، وذلك أن لو فتحوها فى الإضافة لا لتبسَتْ بلام الابتداء إذا قال: إن هذا لطيُ، ولهذا أفضل منك، فأرادوا أن يميزوا بينهما، فلما أضمروا لم يخافوا أن تلتبس بها، لأن هذا الإضمار لا يكون للرفع، ويكون للجر ألا تراهم قالوا: يا لبكر حين نادوا، لأنهم قد علموا أن تلك اللام لا تدخل ها هنا"[3].

وقال الإمام عبد القاهر الجرجانى: "لام الجر فى نحو: لزيد فأصله الفتح، وإنما كُسِر للفرق بينه وبين لام الابتداء إذ كان يلتبس فى مواضع كثيرة ألا ترى أنك لو قلت: إنَّ هذا لِعيسى، وأنَّ هذا لِعيسى، تريد بأحدهما أن تقول: إنَّ هذا ملكُ له، وبالآخر إن هذا لهُوَ كقولك: إنَّ هذا لزيدُ، لم يفصل بين الحالين، ولا لتبس لام الابتداء بلام الملك، إذ ليس يظهر الإعراب فى آخره،فيفرق بين الحالين بالرفع والجر، وكذلك كنت تقول: لعيسىَ غلامُ، ولِعيسى غلامُ، تريد بأحدهما أنه غلامُ، وبالثانى إنَّ فى مُلكِهِ علاماً، فكان يلتبس الأمر فى ذلك، فلا يفصل بين الغرضين. والأسماء التى لا يظهر الإعراب فى آخرها كثيرة، فلما وقع هذا اللبس كُسرَ لام الجر فى كل اسم ظاهِر، وإن كان معرباً ليجرى الباب على سنن واحد، وقوى ذلك أنَّ الأسماء المعربة لفظاً كان يحصل هذا اللبس فيها عند الوقف، إذ لو قلت: إن هذا لِزيد تريد: المُلكَ، وإن هذا لزيد: تريد أنه هو لم يُفرَّقْ بين

---

(١) سر صناعة الإعراب ١/ ٢٨٧ بتصرف.
(٢) سر صناعة الإعراب ١/ ٢٨٧ بتصرف.
(٣) الكتاب ٢/ ٣٧٦ – ٣٧٧.

المقصودين لسكون آخر الاسم، فلما حصل هذا الالتباس في هذه المواضع الكثيرة استمر الكسر في لام الجر لينكشف الاشتباه"[1].

وتبع السيوطي من سبقه من العلماء في القول بكسر لام الجر للفرق بينها وبين لام الابتداء ولو تركت على أصلها لحدث اللبس بينهما فقال: "أصل لام الجر أن تكون مفتوحة لكونها مبنية على حرف واحد فتحرك بالفتح طلباً للتخفيف، وإنما كسرت للفرق بينها وبين لام الابتداء في نحو قولك: لِموسى غلامٌ، ولموسى غلامُ ولذا بقيت مع المضمر على فتحها، لأنه لا لبس معه لكون الضمير مع لام الابتداء من ضمائر الرفع، والضمير مع لأن الجر من ضمائر الجر، ولفظ ضمائر الجر وضمائر الرفع مختلف فلا لبس حينئذ"[2].

يتبين مما سبق من نصوص العلماء أن كسر لام الجر مع الأسماء المظهرة لدفع اللبس بين لام الجر ولام الابتداء خصوصاً عندما لا يكون للإعراب أثر في الفرق بين المعاني مع الاسم المقصور والمبني من أسماء الإشارة والأسماء الموصولة وعند الوقف على الاسم الذي يظهر الإعراب في آخره. أما الضمائر فلا تكسر معها لام الجر لدفع اللبس لوجود الفرق بين ضمائر الرفع وضمائر الجر، فلام الابتداء تدخل على ضمائر الرفع في نحو: إنَّ هذا لأنت، ولام الجر تدخل على ضمائر الجر في نحو: إنَّ هذا لك، وله وقد ذكر ابن جني أنَّ فتحها مع المضمر يرجع لأمرين آخرين بالإضافة لزوال اللبس بين ضمير الجر وضمير الرفع في اللفظ:

الأمر الأول: أن الإضمار يرد الأشياء في أكثر أحوالها إلى أصولها فلما كان أصل حركة لام الجر الفتح، وكان الإضمار مما ترجع الأشياء فيه إلى أصولها تُركت هذه اللام الجارة مع المضمر مفتوحة.

الأمر الثاني: تقدم رتبة الابتداء على الجر فاستحق الابتداء الفتح واستحق الجر الكسر، فإنَّ أول أحوال الاسم هو الابتداء، فلما كان الابتداء متقدماً في المرتبة، وكان فتح هذه اللام هو الأول المتقدم من حاليها جُعل الفتح الذي هو أول مع لام الابتداء، ولما كان الكسر فيها إنما هو ثانٍ غير أول جعل مع لام الجر الذي هو تبع للابتداء[3].

وبذلك وضح الفرق بين اللامين فلام الابتداء مفتوحة على الأصل ولام الجر كسرت لأجل دفع اللبس بين معنى الابتداء والملك وحين لا يظهر للإعراب دور في تجلية المعنى، والله أعلم.

---

(١) المقتصد ١/ ١٤٢ ـ ١٤٣.
(٢) الأشباه والنظائر ١/ ٣٢١.
(٣) سر صناعة الإعراب ١/ ٢٨٧ ـ ٢٨٩ بتصرف.

دخول (أل) المعرفة على كنى البهائم فرقاً بين الكنى عن أعلام الأناسي وكنى أعلام البهائم

الكناية قال عنها ابن يعيش: "التعبير عن المراد بلفظ غير الموضوع له لضرب من الاستحسان والإيجاز ومن ذلك قوله تعالى: ﴿كَانَا يَأْكُلَانِ الطَّعَامَ﴾[1]، كنى بذلك عن قضاء الحاجة، لأن كل من يأكل الطعام يحتاج إلى قضاء الحاجة، وهو مأخوذ من كنوت عن الشيء إذا عبرت عنه بعبارة أخرى تورية[2].

الغرض من الكنى تخصيص الواحد فهى تجرى مجرى الأعلام نحو: أبى عبيد الله، وأبى محمد،وسميت كنية،لأنهم زادوا بها العلم تبيناً[3]

فإذا كنوا عن أعلام الأناسي قالوا: فلان وفلانة وهما يجريان مجرى الأعلام فى عدم دخول لام التعريف عليهما كما لا تدخل على العلم نحو: محمد وزيد وعمر، وتمنع (فلانة) من الصرف للعلمية والتأنيث[4]، وإذا كنوا عن أعلام البهائم أدخلوا عليهما لام التعريف فقالوا: الفلان والفلانة فرقاً بين أعلام الأناسى وأعلام البهائم، وفى هذا الشأن يقول ابن يعيش: "وإذا كنوا عن أعلام البهائم أدخلوا اللام فقالوا: الفلان والفلانة وذلك لنقصانهن عن درجة الأناسى فى التعريف إذا العلمية فيها إنما كان على التشبيه بالأناسى"[5].

وقال الرضى: "اعلم أنه يكنى بـ (فلان) و (فلانة) عن أعلام الأناسى خاصة فيجريان مجرى المكنى عنه، أى: يكونان كالعلم، فلا يدخلهما اللام، ويمتنع صرف (فلانة)، كما يجرى (أفعل) بمعنى: (أحمق)

---

(١) سورة المائدة من الآية رقم (٧٥).
(٢) شرح المفصل ١/ ٤٨.
(٣) المتبع فى شرح اللمع لأبى البقاء العكبرى – تحقيق د/ عبد الحميد حمد الزوى ٢/ ٤٦٨ – منشورات – جامعة قار يونس – بنغازى – ط الأولى ١٩٩٤م.
(٤) شرح الكافية للرضى ٣/ ٣٣٧ بتصرف.
(٥) شرح المفصل ١/ ٤٨.

مجرى المكنى عنه فى الامتناع من الصرف ... ولا يجوز تنكير (فلان) كسائر الأعلام، فلا يقال: (جاءنى فلان وفلان آخر) إذ هو موضوع للكناية عن العلم.

وإذا كنى عن المكنى قيل: (أبو فلان) و (أم فلان).

وإذا كنى بـ (فلان) و (فلانة) عن أعلام البهائم أسماء كانت أو كُنىً أدخل عليهما لام التعريف، فيقال: (الفلان) و (أبو الفلان) و (أم الفلان) لقصد الفرق. وكانت كناية البهائم أولى باللام من كناية أعلام الإنسان، لأن أنس الإنسان بجنسه أكثر، فهو عنده أشهر من أعلام البهائم، فكان فيها نوع تنكير"[1].

يتضح الفرق بين الكناية عن بنى الإنسان والكنية عن البهائم بدخول (ال) أو لام التعريف فيما يخص الكناية عن البهائم ويوضح السيوطى الغاية والسبب فى قبول كنى البهائم للام التعريف بقوله: "إنما اختصت باللام لوجهين:

أحدهما: أنها أنقص عن درجة الأناسى فى التعريف، فخصت باللام إشعاراً بنقصان درجتها عن درجة الأصل.

والثانى: أن أعلام البهائم أقل فكانت أقبل للزيادة لعلتها"[2].

وبذلك نكنى عن الإنسان فنقول: قال فلان أو جاء فلان وعن غيره من البهائم: أقبل الفلانُ بأل فرقاً بين الكنايتين.

لا يؤكد الضمير المنصوب المتصل بالضمير المنصوب المنفصل فرقاً بينه وبين البدل

الضمير المتصل فى نحو: قمْتَ، وأكرمتُكَ، ومررْتُ بكَ، فالأول ضمير الرفع فعند توكيده يؤكد بضمير الرفع المنفصل فيقال: قمت أنت، وفى أكرمتك ضمير النصب وهو الكاف فعند توكيده يؤكد بضمير الرفع المنفصل، فيقال: أكرمتك أنت، وضمير الجر في بَك، فعند توكيده يؤكد بضمير الرفع المنفصل فيقال: مررت بك أنت فضمير النصب وضمير الجر يؤكدان بضمير الرفع المنفصل فإذا أتبعت المتصل المنصوب بمنفصل منصوب نحو: رأيتك إيّاك فمذهب البصريين أنه بدل، ومذهب الكوفيين أنه توكيد وجوزه ابن مالك وحجتهم فى ذلك ليجرى المتناسبان مجرى واحداً. جاء فى المساعد: ويجعل المنصوب المنفصل فى نحو: رأيتك إياك توكيداً لا

---

(١) شرح الكافية ٣/ ٣٣٧.
(٢) الأشباه والنظائر ١/ ٣١٩.

بدلاً وفاقا للكوفيين قال المصنف: ليجرى المتناسبان مجرى واحداً، وذلك أن رأيتك إياك مثل: فعلتَ أنت، وأنت تأكيداً إجماعاً، فليكن إيَّاك توكيداً فقول الكوفيين أصح من قول البصريين"[1] فالكوفيون يرون كما أن للرفع ضميراً منفصلاً، فللنصب ضميراً منفصلاً هو إياك وإياه فيقال: رأيتك إيّاك، ورأيته إيّاه ولكنهم لما أجازوا توكيده بالمرفوع المنفصل أجازوا توكيده بالمنصوب المنفصل.

أما البصريون فيرون أن إيَّاك وإيَّاه فى رأيتك إياك، ورأيته إياه بدل[2] وأنَّ المرفوع عامله معنوى وهو الابتداء وأن المنصوب والمجرور عاملهما لفظى فإذا أضمر المرفوع انفصل وإذا أضمر المنصوب والمجرور اتصلا بعاملهما، فصار المرفوع مختص بالانفصال، ولم يكن للمنصوب والمجرور ضميراً منفصلاً وكانا من واد واحد وهو العامل اللفظى فحملاً على الضمير المنفصل فى تأكيدهما لتحقيق الفعل الثابت للشىء بعينه دون من يقوم مقامه، فكان الضمير المنفصل المرفوع هو الأصل فى التأكيد فاستعمل للرفع والنصب والجر كما اشترك الجميع فى (نا) ضمير الرفع المتحرك فوقع فاعلاً مرفوعاً ومفعولاً به منصوباً ومضافاً إليه مجروراً فى نحو: قمنا وأكرمنا وغلامنا[3] وجعل الفرق بين البدل والتأكيد فى رأيتك إياك فيكون بدلاً ورأيتك أنت تأكيداً وإلى هذا يشير ابن يعيش بقوله: "وقد ساووا بين المرفوع والمنصوب فى بعض المواضع وذلك نحو: قمنا وذهبنا النون والألف فى موضع رفع، وأكرمنا زيد وأعطانا عمرو النون والألف فى موضع نصب، ولذلك وقع الظاهر بعده مرفوعاً بحق الفاعل، وتقول: نزل علينا وغلامنا فيكون النون والألف فى موضع جر، وأصل الضمير المنفصل الرفوع لأن أول أحواله الابتداء، وعامل الابتداء ليس بلفظ، فإذا أضمر فلابد أن يكون ضميره منفصلاً، والمنصوب والمجرور عاملهما لا يكون إلا لفظاً، فإذا أضمر اتصلا به فصار المرفوع مختصاً بالانفصال فإذا أكد المضمر لتحقيق الفعل له دون من يقوم مقامه احتجنا إلى ضمير منفصل، وأصل الضمير المنفصل المرفوع، ولم يكن للمجرور ضمير منفصل، وكان المجرور، والمنصوب من واد واحد، فحملاً عليه مع أنهم أرادوا الفرق بين البدل والتأكيد، فإذا قالوا: رأتيك إيَّاك كان بدلاً، وإذا قالوا: رأيتك أنتِ كان تأكيداً، فلذلك استعمل ضمير المرفوع فى المنصوب والمجرور، واشترك الجميع فيه كما اشتركن فى نا، وجروا فى ذلك على قياس اشتراكها كلها فى لفظ واحد"[4].

---

(١) المساعد على تسهيل الفوائد ٢/ ٤٠٠.
(٢) ينظر حاشية يس على التصريح ٢/ ١٢٨ بتصرف.
(٣) ينظر التصريح بمضمون التوضيح ٢/ ١٢٨ بتصرف.
(٤) شرح المفصل لابن يعيش ٣/ ٤٣.

فابن يعيش يسير على نهج مذهب البصريين كما هو واضح من نصه من جعل الضمير المنفصل المرفوع فى رأيتك أنت تأكيداً وضمير النصب فى رأيتك إياك بدلاً.

بينما الرضى يختار مذهب الكوفيين فقال فى شرحه: "أما المنصوب المتصل فأصله ألا يؤكد إلا بالمنصوب المنفصل، إذ للمنصوب ضمير منفصل، فيقال: (رأيتك إياك)، و (رأيته إياه) لكنهم كما أجازوا تأكيده بالمنصوب المنفصل أجازوا تأكيده بالمرفوع المنفصل نحو: رأيتك أنت، و (رأيته هو) فالمرفوع المنفصل يقع تأكيداً لفظياً لأى متصل كان، مرفوعاً أو منصوباً أو مجروراً، وإنما كان كذلك دون المنصوب المنفصل لقوته وأصالته، إذ المرفوع قبل المنصوب والمجرور فتُصُرِّفَ فيه أكثر.... ولولا هذا النظر، لكان القياس أن يؤكد الضمير المجرور بالمنصوب المنفصل لما بين الجر والنصب من الأخوّة ...

وقال النحاة إن المنفصل فى نحو: (ضربتك أنت) تأكيد، وفى (ضربتك إياك) بدل، وهذا عجيب، فإن المعنيين واحد، وهو تكرير الأول بمعناه، فيجب أن يكون كلاهما تأكيداً لاتحاد المعنيين، والفرق بين البدل والتأكيد معنوى كما يظهر فى حد كل منهما"[1].

فالضمير المنفصل المرفوع فى: رأيتك أنت، ورأيته هو، والضمير المنفصل المنصوب فى رأيتك إياك، ورأيته إيَّاه من باب التوكيد للفظى عند الكوفيين ومن قال به من النحويين كابن مالك والرضى وأن المنصوب من باب تكرير الأول بمعناه فقد اتحدا من جهة المعنى وإن اختلف اللفظ، ولكن رُدَّ رأيهم القائل بأنَّ الضمير المنفصل فى قمت أنت لا يكون إلا توكيداً بجواز إبدال الضمير من الضمير، والمطابقة ترجح جانب البدلية، كما فى قمت أنت وعدم المطابقة ترجح جانب التوكيد كما فى نحو: رأيتك أنت[2]، وجاء فى توجيه اللمع: بدل المضمر من المضمر كقولك: جئت أنت ويجوز أن يكون توكيداً"[3].

وبذلك تتضح الغاية من قول البصريين بأن الضمير المنفصل المنصوب فى رأيتك إياك بدل لما فيه من مطابقة الضمير (ضمير النصب المنفصل لضمير النصب المتصل) وبه قالوا بوجود الفرق[4] بين التأكيد فى

---

(١) شرح الكافية للرضى ٣/ ٣٨٤.
(٢) ينظر المساعد ٢/ ٤٠٠ بتصرف.
(٣) توجيه اللمع لابن الخباز ص ٢٧٧..
(٤) جاء فى الأشباه ١/ ٣١٩: "قال فى البسيط لا يؤكد الضمير المنصوب بالمنفصل المنصوب فرق بينه وبين البدل".

رأيتك أنت لعدم المطابقة والبدل فى رأيتك إياك ورأيته إياه لوجود المطابقة وهى بدل الكل من الكل. والله أعلم.

دخول التاء فى عدد المذكر فرقاً بين المعدود المذكر والمعدود المؤنث

العدد: مصدر عددتُ الشيء أعدُهُ عداً إذا أحصيته، والعدد الاسم[1] وهو على أربعة أنواع:

الأول: مفرد تقول فى المذكر منه: واحد، اثنان، وفى المؤنث: واحدة، واثنتان وثنتان، والعشرون والثلاثون وسائر العقود.

والثانى: مضاف وهو من ثلاثة إلى عشرة، ومائة وألف.

والثالث: مركب: وهو من أحد عشر إلى تسعة عشر.

والرابع: معطوف وهو العقود المعطوفة على النيف من واحد وعشرين إلى تسعة وتسعين. فأما الواحد والاثنان والواحدة والثنتان والاثنتان، فلا يجوز فيها الإضافة أصلاً، وإنما لم يجز فيها ذلك، لأن ذكر المعدود يغنى عن ذكر العدد فتقول: رجل عُلِم أنه واحد، وإذا قلت: امرأة. علم أنها واحدة، وإذا قلت: رجلان، علم أنهما اثنان، وإذا قلت: امرأتان، علم أنهما اثنتان هذا حكم المفرد.

أما العدد المضاف من ثلاثة إلى عشرة فيراد به إما المعدود أو العدد مجرداً من المعدود، فإن أريد به العدد مجرداً من المعدود كان كله بالتاء فتقول: ستة نصف اثنى عشر، وثلاثة نصف ستة وسبب ذلك أن العدد كله مؤنث وأصل المؤنث أن يكون بالتاء فجاء هذا على أصله[2] فإن أريد بالعدد المعدود، فلا يخلو من أن تذكره أو لا تذكره. فإن ذكرته كان بالتاء مع المذكر وحذفها مع المؤنث[3].

فما الغاية أو الحاجة إلى دخول التاء فى عدد المذكر؟

---

(١) شرح المفصل ٦/ ١٦.

(٢) جاء فى شرح الكافية ٣/ ٣٦١ "إن ما فوق الاثنين من العدد موضوع على التأنيث فى أصل وضعه، وأعنى بـ (أصل وضعه) أن يعبر به عن مطلق العدد نحو: (ستة ضعف ثلاثة) و (أربعة نصف ثمانية) قبل أن يستعمل بمعنى المعدود كما جاء فى ثلاثة رجال".

(٣) شرح جمل الزجاجى ٢/ ٢٩ بتصرف.

لقد علل النحويون لدخول التاء وحذفها فى نحو: (مررت بثلاثة رجال وأربع نسوة) بوجوه منها:

الأول: أنَّ العدد بمعنى الجماعة، والجماعة مؤنثة[1]، والأصل أن تثبت التاء فى جميع أسماء العدد لكنها أثبتت مع المذكر وسقطت مع المؤنث خوفاً من اللبس لذلك جاء مع المذكر على الأصل لأن المذكر أصل والمؤنث فرع. وإثبات (التاء) فى الجماعة أصل فلما احتاجوا إلى الفرق بين المذكر والمؤنث (فرقوا) بحذف التاء من المؤنث.

والثانى: أن العدد هو المعدود فى المعنى فتأنيث المضاف إليه[2] يغنى عن تاء (التأنيث فى المضاف لئلا يجمع بين علامتى تأنيث.

والثالث: لمجرد الاعتدال بين خفة المذكر وثقل المؤنث فجعلت التاء مع المذكر لخفته[3].

والرابع: أن أصل العدد التأنيث وأن هذا العدد مجهول فى الذهن فهو بمثابة ما لا يعقل، والإخبار عن جماعة ما لا يعقل كالإخبار عن المؤنث المفرد فلذلك أنث.

وعن الوجه الثالث يقول ابن عصفور: "إن العدد كله مؤنث فجعلت تاء التأنيث فى المذكر منه لأنه أخف من المؤنث، ولم يجعلوها فى المؤنث لئلا ينضاف ثقل العلامة إلى ثقل التأنيث"[4].

وعن الرابع يقول ابن يعيش: "وقيل: إنما كان أصل العدد التأنيث من قبل أن كل اسم لا يخلو مسماه من أن يكون عاقلاً أو غير عاقل، ومسمى قولنا: ثلاثة وأربعة ونحوهما من الأعداد إنما هو شىء فى الذهن مجهول فصار بمنزلة ما لا يعقل، والإخبار عن جماعة ما لا يعقل كالإخبار عن المؤنث المفرد فلذلك أنث"[5].

والوجه الخامس: أن العدد جمع والجمع تارة يحمل على اللفظ وتارة يحمل على المعنى كما فى نحو: قام الرجال، وقامت الرجال فجاء العدد بالتاء مع المذكر على اللفظ وجاء مع المؤنث على المعنى[6] وقد جاء من الجموع ما هو مذكر ويجمع بتاء التأنيث، وما هو مؤنث ويجمع بغير

---

(١) ينظر المقتصد ٢/ ٩٩٨.
(٢) ينظر المتبع فى شرح اللمع ٢/ ٥٨٨ ـ ٥٨٩ بتصرف.
(٣) ينظر شرح المفصل ٦/ ١٩ بتصرف.
(٤) شرح جمل الزجاجى ٢/ ٣٠.
(٥) شرح المفصل ٦/ ١٩.
(٦) ينظر المتبع فى شرح اللمع ٢/ ٥٨٩.

تاء التأنيث نحو: عقاب وأعقب، ويقولون فى جمع غراب وهو مذكر أغربة[1].

والوجه السادس: أن التاء مع المذكر لم تكن للتأنيث وإنما كانت للمبالغة كما دخلت فى علامة ونسّابة وحذفها من المؤنث كحذفها من المؤنث معنى والمؤنث المجازى جاء فى المقتضب: "فإذا أردت أن تجمع الذكر ألحقته اسماً من العدة فيه علامة التأنيث. وذلك نحو: ثلاثة أثواب، وأربعة رجال. فدخلت هذه الهاء على غير ما دخلت عليه فى ضاربة وقائمة، ولكن كدخولها فى علامة ونسابة، ورجل ربَعَة[2] وغلام يَقعة[3].

فإذا أوقعت العدة على المؤنث أو قعته بغير هاء فقلت: ثلاث نسوة، وأربع جوار، وخمس بغلات. وكانت هذه الأسماء مؤنثة بالبنية، كتأنيث عَقرب، وعناق، وشمس، وقِدر[4].

وجاء فى أسرار العربية: "كما زيدت فى علامة ونسابة والمذكر أفضل من المؤنث فكان أولى بزيادتها[5] وعلى الرغم من ذكر هذه الوجوه التى وضحت سبب دخول التاء فى عدد المذكر وحذفها من عدد المؤنث نستنبط منها أن العدد فى أصل وضعه مؤنث سواء أكان من ناحية المعنى أو من ناحية اللفظ وأنّ دخول التاء فى عدد المذكر للفرق بينه وبين عدد المؤنث وأن المذكر كان له الحق بها لأنه الأصل فأصل الأشياء فى الوجود التذكير والتأنيث فرع عليه[6] وأن التأنيث هو الأصل فى العدد فاتبع الأصل الأصل وحذف من الفرع وهو العدد مع المؤنث ومن النحويين من ذكر بعض هذه الوجوه وغيرها فقال ابن الخباز: "وأما الثلاثة وما بعدها إلى العشرة، فإذا أضفن إلى مذكر ألحقن التاء، وإذا أضفن إلى مؤنث حذفت منهن كقولك: ثلاثة رجال وثلاث نسوة، ويقال: هذا الثوب سبعُ فى ثمانية، أى طول سبع أذرع فى ثمانية أشبار، لأن الذراع مؤنثة، والشبر مذكر، وفى التنزيل: ﴿سَخَّرَهَا عَلَيْهِمْ سَبْعَ لَيَالٍ وَثَمَانِيَةَ أَيَّامٍ حُسُوماً﴾[7] وإنما كان الأمر كذلك لثلاثة أوجه:

---

(١) ينظر شرح جمل الزجاجى ٢/ ٣٠.
(٢) رجل رَبَعَة: أى مربوع الخلق لا بالطويل، ولا بالقصير–اللسان مادة (ر. ب. ع).
(٣) غلام يَقعة: إذا شارف الاحتلام – اللسان مادة (ي. ف. ع).
(٤) المقتضب للمبرد ٢/ ١٥٥، وينظر المتبع ٢/ ٥٨٩، شرح المفصل ٦* ١٩.
(٥) أسرار العربية لأبى البركات الأنبارى ص ٢١٨.
(٦) الكتاب ٣/ ٢٤١: "الأشياء كلها أصلها التذكير" وفى الفوائد ص ٥٩٤: "التذكير أصل والتأنيث فرع عليه".
(٧) سورة الحاقة من الآية رقم (٧).

أحدها: أن المذكر هو الأصل فزيدت معه التاء، لأنه يحتمل الزيادة، والمؤنث فرع، فلم تزد معه التاء، ألا ترى أنهم لما فرقوا بين المنصرف وغير المنصرف زادوا التنوين على المنصرف لخفته.

الوجه الثاني: أن جموع التكسير لا فرق فيها بين المذكر والمؤنث إلا فى القليل، فأرادوا الفرق بينهما، وكان المذكر أحمل للزيادة.

الوجه الثالث: أنَّ زيادة التاء مع المذكر ليست تذكيراً، وطرحها مع المؤنث ليست تأنيثاً كما توهم جمع ممن رأيناه جاهلاً بالعربية، وإنما زيادة التاء مع المذكر للتأنيث، فهو مؤنث بعلامة، طرح التاء من المؤنث كطرحها من عين وأتان وهما مؤنثان، ولم تكن فيهما التاء"[1].

وقال ابن عقيل: "أن التاء يؤتى بها تنبيها على أن المؤنث أولى بها من المذكر، فأتى بالتاء فى المذكر تنبيها على أن التاء ليس بلازم منها أنها لا تكون إلا للمؤنث بل المؤنث بها أولى أو تنبيهاً على أن ما ثبتت فيه التاء مما يقع على المذكر والمؤنث كشاة، المؤنث أولى به لأجل التاء"[2].

وجاء فى التصريح: "قال ابن مالك[3] وإنما حذفت التاء من عدد المؤنث وأثبتت فى عدد المذكر فى هذا القسم، لأن الثلاثة وأخواتها أسماء جماعات كزمرة وأمّة، وفرقه، فالأصل أن تكون بالتاء لتوافق نظائرها فاستصحب الأصل مع المذكر لتقدم رتبته وحذفت مع المؤنث فرقاً لتأخر رتبته"[4].

ومن خلال ما تقدم من أقوال النحويين يتضح أن الغاية من مجىء التاء فى عدد المذكر تنبيها على أن العدد فىأصله مؤنث وخصت بالذكر مع عدد المذكر للفرق بينه وبين عدد المؤنث وأنها مع المذكر بمثابة المؤنث اللفظى كطلحة، وحمزة، ومع المؤنث فى عدم ثبوتها بمثابة المؤنث المعنوى كعقاب أو المؤنث المجازى كعين وأذن وفى ذكرها تنبيها على تقدم رتبة المذكر على المؤنث وأنه أخف فلذلك حمل الأصل معه فى تأنيث العدد وكانت التاء فرقاً كما جاء فى الأشباه:"التاء الداخلة على العدد لم تدخل لتأنيث ما دخلت عليه، لأن مذكر، بل دخلت للفرق بينه وبين العددين"[5].

---

(١) توجيه اللمع لابن الخباز ص ٤٣٥ ـ ٤٣٦.
(٢) المساعد على تسهيل الفوائد ٣/ ٢٩٤.
(٣) شرح التسهيل ٢/ ٣٩٨.
(٤) التصريح ٢/ ٢٦٩، وينظر حاشية الصبان ٤/ ٦١.
(٥) الأشباه والنظائر للسيوطى ١/ ٣١٩.

حذف الألف من (ذا) اسم الإشارة عند التثنية وتشديد النون فى (ذان) للفرق بين تثنية المبنى وتثنية المعرب

(هذا) اسم الإشارة للمفرد المذكر اختلف البصريون والكوفيون فى الحروف التى وضع الاسم عليها.

قال الكوفيون إن الاسم هو (الذال) من (ذا) وما زيد عليها لتكثير بنية الكلمة كراهية أن يبقى الاسم على حرف واحد.

وقال البصريون إن الاسم هو (ذا) وذهب إليه الأخفش ومن تابعه من البصريين وأن أصله (ذىٌ) بتشديد الياء إلا أنهم حذفوا الياء الثانية[1] لضرب من التخفيف[2] فبقى (ذىٌ) فأبدلوا من الياء ألفاً لئلا تشبه من الحروف (كى)[3]. وذهب بعضهم: إلى أن أصلها (ذوَى) فحذفت اللام ثم قلبت الواو ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها.

دليل الكوفيين: على أن الألف زائدة حذفها عند التثنية فيقال: (ذان).

ودليل البصريين على أن الاسم ثلاثى وأن الألف فى (ذا) أصلية قولهم فى تصغير (ذا): (ذيَّا) وأصله ذيِّيا بثلاث ياءان من أصل الكلمة، وياء التصغير، لأن التصغير يرد الأشياء إلى أصولها واستثقلوا اجتماع ثلاث ياءات فحذفوا الأولى، أما الياء الثانية فياء التصغير جاءت لمعنى، والثالثة لو حذفت لوقعت ياء التصغير قبل الألف، والألف لا يكون ما قبلها إلا مفتوحاً[4].

والذى حمل البصريين على جعله من الثلاثى الوضع غلبة أحكام الأسماء المتمكنة عليه كوصفه ومنه قوله تعالى: ﴿مَالِ هَذَا الْكِتَابِ﴾[5]

---

(١) جاء فى شرح الكافية ٣/ ٧٦، "إنما حذفت اللام اعتباطاً أولاً كما فى (يده، ودم) ثم قلبت العين ألفاً، لأن المحذوف اعتباطاً كالعدم.

(٢) شرح المفصل ٣/ ١٢٦.

(٣) سر صناعة الإعراب ٢/ ٣٧.

(٤) الإنصاف ٢/ ٦٧١ – ٦٧٣.

(٥) سورة الكهف من الآية رقم (٤٩).

والوصف به ومنه قوله تعالى: ﴿اذْهَبُوا بِقَمِيصِي هَذَا﴾[1]، وتثنيته وجمعه وكان رَدّهم على قول الكوفيين بأنّ (ذان) تثنية (ذا): ليس ذلك تثنية على حد قولهم فى زيد: زيدان، وفى عمرو: عمران، وإنما هى صيغة مرتجلة للتثنية كما أن (هؤلاء) صيغة مرتجلة للجمع[2].

ونرجع إلى أقوال النحويين عن حذف الألف للتثنية كما قال الكوفيون: قال العكبرى: "فإذا ثنيت (ذا) قلت: ذانك، بتخفيف النون وتشديدها والتحقيق: أنها صيغة مرتجلة للتثنية، وليست تثنية هذا على القياس، لأن الاسم المعرفة إذا ثنى تنكر و (هذا) لا يتنكر فى التثنية. والألف التى فى (هذان) مجتلبة للتثنية. والألف التى كانت فى الواحد حذفت لالتقاء الساكنين. وإذا لم يدخل عليه فى التثنية (ها) ألزمه كاف الخطاب فى الأكثر. ومَن شدد النون جعل ذلك عوضاً من الألف المحذوفة"[3].

فالعكبرى ذهب إلى أن (ذان) صيغة مرتجلة أو مصنوعة للتثنية وليست تثنية (هذا) ولكنه ذكر أن الألف التى فى المفرد حذفت لالتقاء الساكنين وأيده ذلك ابن يعيش فقال إن الألف لم تقلب كما فى الاسم معرب (رحيان) وذلك للفرق بين الاسم غير المتمكن والاسم المتمكن جاء فى شرح المفصل: أما ذهاب ألفه فى التثنية فلم يكن لما ذكروه من الاستغناء عنه بحرف التثنية إنما حذفه لالتقائه مع حرف التثنية فحذف لالتقاء الساكنين ولم يقلبوه كما قلبوه فى (رحيان) لبعده من التمكن وعدم تصرفه...

وقد اختلف النحويون فى هذه التثنية، فذهب قوم إلى أنها تثنية صناعية، والنون عوض من الحركة والتنوين كما كانت فى قولك: الزيدان، والعمران كذلك، وإن كان الواحد مبنياً لا حركة ولا تنوين فيه، لأنه بالتثنية فارق الحرف وعاد إلى حكم التمكن، فقد فيه فى التثنية الحركة والتنوين فصارت النون عوضاً منهما، وقال آخرون إن النون فى هذان، وهذين عوض من الألف الأصلية حين حذفت فى التثنية لالتقاء الساكنين، وذهب آخرون إلى أنها ليست تثنية صناعية، وإنما هى صيغة لتثنية كما صيغت اللذان واللتان للتثنية، وليست النون عوضاً من الحركة والتنوين، ولا عوضاً من الحرف المحذوف، وذلك أن أسماء الإشارة لا تصح تثنية شىء منها من قبل أنّ التثنية إنما تأتى فى النكرات وأسماء الإشارة لا يصح

---

(١) سورة يوسف من الآية رقم (٩٣).
(٢) الإنصاف ٢/ ٦٧٣، شرح الكافية ٣/ ٧٦ بتصرف.
(٣) المتبع فى شرح اللمع ٢/ ٤٧٠.

تنكيرها بحال"[1] فقد سرد ابن يعيش آراء النحويين فى تثنية ذا (ذان) وما درا حول وجود النون من (ذان) فمنهم من قال إنها عوض عن الحركة والتنوين المقابل فى الاسم المتمكن نحو (زيد) لأن النون فى الاسم المتمكن المثنى عوض عن الحركة والتنوين فى الاسم المفرد ولكن (ذا) اسم مبنى ليس له أى قدر من المتمكن ولكنه فى التثنية ألحق بالاسم المتمكن فيخضع لحالات الإعراب من الرفع بالألف والنصب والجر بالياء، ومنهم من قال إن النون عوض عن الألف فى (ذا) التى حذفت فى التثنية ومنهم من قال إنها جزء من هذه الصيغة التى وضعت بتمامها للتثنية (ذان).

بينما الرضى نهج نهج من سبقه فى القول بأن الألف حذفت فى التثنية ولم تقلب فرقاً بين تثنية الاسم المبنى وتثنية الاسم المتمكن فقال: "والجواب عن حذف الألف فى التثنية، أنه لاجتماع الألفين ولم يُردَّ إلى أصله، فرقاً بين المتمكن وغيره نحو: (فتيان) وغيره"[2].

فيتبين أن (ذان) تثنية (ذا) وهو الاسم الموضوع فى الإشارة للمفرد عند البصريين إما أن تكون تثنية مرتجلة موضوعة هكذا بتمامها للدلالة على المثنى.

وإما أن تكون الألف فى المفرد (ذا) حذفت لالتقائها ساكنة مع ألف التثنية ولم يُرَدَّ هذه الألف بدلاً من الحذف إلى أصلها الواو أو الياء، وهذا للغاية فى الفرق بين تثنية الاسم المبنى والاسم المتمكن فى نحو: (فتيان) وعصوان، وزيدان (وعمران) وقد أشار إلى ذلك السيوطى فيما نقله بقوله: "حذفت ألف ذا فى التثنية هرباً من التقاء الساكنين، ولم تقلب كما قلبت ألف المعرب فرقاً بين تثنية المبنى، وتثنية المعرب وشددت النون فى (ذان) عند بعضهم فرقاً بينها وبين النون فى الأسماء المعربة[3].

أما (ذه) من (هذه) فتأنيث (ذا) فهى إشارة إلى المفردة وما حقيقة الهاء من (ذه)؟ قال ابن جنى: "بدل من ياء (هذى)[4].

وذكر ابن يعيش أنَّ الإشارة إلى المؤنث ففيه خمس لغات (ذى، وذه، وتا، وتى، وته) وأنَّ (ذى) الياء فيه أصل وأن هذه الصيغة وضعت هكذا للتأنيث وأن الياء فيه أصل وليست زائدة للتأنيث حتى لا يبقى الاسم على حرف واحد.

---

(١) شرح المفصل ٣/ ١٢٦ – ١٢٧.
(٢) شرح الكافية للرضى ٣/ ٧٦.
(٣) الأشباه ١/ ٣١٩ – ٣٢٠.
(٤) سر صناعة الإعراب ٢/ ١١١.

أما (ذه) فهى (ذى) الهاء فيها بدل من الياء[1]، وليست أيضاً زائدة للتأنيث[2] والتاء فى (تا، وتى، وته) بدل من الذال فيها[3].

(١) ينظر المذكر والمؤنث لابن الأنبارى ص ١٨٥.
(٢) شرح المفصل ٣/ ١٣١ بتصرف.
(٣) شرح الكافية ٣/ ٧٧.

الفصل الثاني

الفروق التصريفية

ويشتمل على أربعة مباحث:

المبحث الأول: الفرق بالحركة.

المبحث الثاني: الفرق بتغيير الصيغة.

المبحث الثالث: الفرق بالحذف.

المبحث الرابع: الفروق الهجائية.

تغيير صيغة الفعل المبنى للمفعول فرقاً بينه وبين المبنى للفاعل

عند بناء الفعل للمفعول لابد من خُطُوات ثلاث:

الأولى: حذف الفاعل.

الثانية رفع المفعول.

الثالثة: تغيير صيغة الفعل، وهذا الفعل ننظر إلى زمنه فإن كان ماضياً ضم أوله، وكسر ما قبل آخره كقولك: ضُرب زيدٌ[1]. فإنَّ ضم الحرف الأول إشارة إلى حذف فاعله وأنَّ الضم من علامات الفاعل، ومن هنا كان تحريك الفعل بحركة فاعله المحذوف للدلالة عليه واختير كسر ما قبل الآخر ليكون الفعل على بناء لم يشاركه فيه غيره من أبنية الأسماء، والأفعال المبنية للفاعل خوف الإشكال[2]. وإن كان الفعل مضارعاً ضم أوله وفتح ما قبل آخره نحو: يُضْرَبُ، وأن فتح ما قبل الآخر اختير على الضم، والكسر، لأن فى الضم ثقلاً وفى الكسر التباساً بصيغة الفعل المبنى للمعلوم[3] فالفعل المبنى للمجهول غيرت صيغته فى زمن الفعل الماضى وفى المضارع للفرق بين صيغة الفعل المحذوف الفاعل وصيغة الفعل المسمى فاعله.

قال أبو البركات الأنبارى: "فإن قيل: لِمَ وجب تغيير الفعل إذا بنى للمفعول؟ قيل: لأن المفعول يصح أن يكون هو الفعل، فلو لم يغير الفعل لم يعلم هل هو الفاعل بالحقيقة أم قائم مقامه؟ فإن قيل: ضموا الأول وكسروا الثانى نحو: ضُربَ زيدُ وما أشبه ذلك؟ قيل: إنما ضموا الأول ليكون دلالة على المحذوف الذى هو الفاعل إذ كان من علاماته،وإنما كسروا الثانى لأنهم لما حذفوا الفاعل الذى لا يجوز حذفه، أرادوا أن يصوغوه على بناء لا يشركه فيه شىء من الأبنية فبنوه على هذه الصيغة فكسروا الثانى،

---

(١) ينظر توجيه اللمع ص ١٢٨ بتصرف.
(٢) شرح المفصل ٧/ ٧١ بتصرف.
(٣) توجيه اللمع ص ١٢٨ بتصرف.

لأنهم لو ضموه لكان على وزن: (طُنُب)[1]، وجُمُل[2]، ولو فتحوا لكان على وزن: ثُغر[3]، وصُرَد[4] ولو أسكنوه لكان على وزن: قُلب، وفُقل، فلم يبق إلا الكسر فحركوه به"[5].

ويقول ابن الخباز: إن تغيير صيغة الماضى فى المبنى للمجهول للفرق بينه وبين المضارع حيث كسر ما قبل الآخر فى الماضى، وتغيير صيغة المضارع بفتح آخره للفرق بينه وبين الفعل المبنى للمعلوم.

جاء فى توجيه اللمع: "فإن كان ماضياً ضم أوله، وكسر ما قبل آخره كقولك: ضُرِبَ، وشُتِمَ، وأما كسر ما قبل آخره للفرق بين وبين المضارع... وإن كان مضَارعاً ضم أوله، وفتح ما قبل آخره كقول: يضْرَب. وإنما فتح ما قبل آخره، لأن فى الضم ثقلاً، وفى الكسر التباساً بالفعل المسمى بالفاعل نحو يُكْرِم"[6].

بينما يرى السيوطى أن تغيير صيغة الماضى والمضارع عند البناء للمفعول من أجل الفرق بينه وبين الفعل المبنى للفاعل جاء فى الأشباه: "ومنها تغيير صيغة الفعل المبنى للمفعول فرقاً بينه وبين المبنى للفاعل ونقل عن ابن السراج قوله: "وقد جعل بينهما فى جميع تصاريف الأفعال ماضيها ومستقبلها وثلاثيها ورباعيها، وما فيه زائد منها فروق فى الأبنية"[7] من خلال العرض السابق لأقوال النحويين فى الغاية من تغيير صيغة الفعل المبنى للمفعول سواء أكان ماضياً ام مضارعاً فالماضى نحو: شَرَبَ، وضَرَبَ فعند البناء نقول: شُرِبَ الماء، وضُرِبَ بضم أول الفعل وهذا الضم يشاركه الفعل المضارع نقول فى يَضْرِبُ ويُكرم: يُضْرَب، ويُكرَم وهذا الضم غايته الدلالة على أن المحذوف هو الفاعل، وحكمه الرفع، وفى الرفع دلالة على المحذوف، وبكسر الحرف قبل الأخير فى الفعل الماضى سواء أكان ثلاثياً أو رباعياً أو خماسياً أو سداسياً وفى هذا يكون فرقاً بينه وبين الفعل الماضى المبني للفاعل وأبنية الأسماء. أما الفعل المضارع فمع ضم أوله يفتح ما قبل آخره للفرق بينه وبين الفعل المسمى فاعله، ولم يختر

---

(١) طُنُب: الحبل الطويل: يشد به سرادق البيت.
(٢) جُمل: جمع جَمَل اللسان مادة (ج. م. ع).
(٣) لنغر فراخ العصافير، وهو البلبل عند أهل المدينة – اللسان مادة (ن. غ. ر).
(٤) الصُرَد: طائر ضخم الرأس يصطاد العصافير – اللسان مادة (ص. ر. د).
(٥) أسرار العربية ص ٩١.
(٦) توجيه اللمع ص ١٢٨.
(٧) الأشباه ١/ ٣٢٠ بتصرف.

الضم لما فيه من الثقل، وأيضاً الكسر لما فيه من الالتباس بصيغة الفعل المبني للمعلوم لو قيل في: يُكْرم محمدُ زيداً: يُكَرم زيدُ وهذا من جمال لغتنا العربية التفرقة بين الصيغ بالحركات. والله أعلم.

تحريك العين في جمع الاسم المختوم بها التأنيث على وزن (فَعْلَة) فرقاً بين الاسم والصفة

الاسم المؤنث الثلاثي بوزن (فَعْلَة) بفتح الفاء وسكون العين عند جمعه جمع مؤنث سالماً بالألف والتاء تحرك عينه بحركة فائه أو تتبع عينه فاءه في الحركة عند الجمع بشروط:

الأول: منها أن يكون اسماً نحو: قصعة وجفنة، ولا يكون صفة نحو: صعبة وسهلة.

الثاني: أن يكون سالم العين. فلا يكون معتل العين نحو: جوزة، وبيضة لا مضعفها نحو: سلّة[1]. فعند جمع الاسم المستوفي للشروط نحو: قصعة وجفنة بالألف والتاء تقول: قصعات وجفنات أما الصفة من هذا الوزن فتجمع بسكون العين نحو: صعبة وسهلة نقول: صَعْبات، وسَهْلات، وإنما حركوا العين في الاسم فرقاً بين الاسم والصفة وكان الاسم بالتحريك أولى لخفته وسكنت الصفة لأنها تشبه الفعل لما فيها من الثقل فإنها تجرى مجرى الفعل وذلك أنك إذا قلت زيد ضارب فمنعاه يضرب أو ضرب وإذا قلت: مضروب فمعناه يُضْرَبُ أو ضُرِبَ، ولأن الصفة في افتقارها إلى تقدم الموصوف كالفعل في افتقاره إلى الفاعل[2].

أما معتل العين من الأسماء فعند الجمع تبقى عينه ساكنة في نحو: حَوْزة وبيضة فتقول: حَوْزات وبَيْضات، لئلا تقلب الواو والياء ألفا لتحركهما وانفتاح ما قبلهما إلا في ضرورة الشعر.

وأما المدغم نحو: سلة فعند التحريك يفك الإدغام فتقول في جمعه: سلأت بالإدغام لا (سَلَلات) بالفك ونرجع إلى أقوال العلماء في جمع هذا الاسم.

قال المبرد: "هذا باب الجمع لما يكون من الأجناس على (فَعْلَة). اعلم أنه ما كان من ذلك اسماً فإنك إذا جمعته بالألف والتاء حركت أوسطه، لتكون الحركة عوضاً من الهاء المحذوفة، وتكون فرقاً بين الاسم والنعت، وذلك قولك في طلحة طلحات، وفي جفنة: جفنات وفي صحفة: صَحَفات،

---

(١) ينظر شرح الأشموني بحاشية الصبان ٤/ ١١٦ بتصرف.
(٢) شرح المفصل لابن يعيش ٥/ ٢٤ بتصرف.

وكذلك جميع هذا الباب[1] وقال أيضاً: "وأما النعوت فإنها لا تكون إلا ساكنة، للفصل بين الاسم والنعت، وذلك قولك: ضَخْمة، وضَخْمَات، وعبلة، وعَبْلات، وخذلة وخَذْلات"[2].

وقال العكبرى عن جمع الثلاثى الذى فيه تاء التأنيث على وزن (فَعْلة): "يجمع جمع القلة بالألف والتاء، وتحرك عينه إذا كان اسماً نحو: جفنات إلا أن يكون معتلاً أو مدغماً، فالمعتل نحو: بيضة، وجوزة، ولا يجوز تحريكهما لئلا ينقلبا ألفاً. وقد جاءت الياء متحركة فى الشعر قال الشاعر: أخو بَيَضات[3] كأنه لم يعتد بحركة الياء إذا كانت عارضة. والمدغم نحو: (سَلَّة) تقول فيها: سَلأت، ولو حركت لانفك الإدغام وقلت: (سَلَلات) وذلك مُطَّرِحٌ... فإن كانت صفة نحو: صعبة لم تحرك العين. والأصل أن تبقى العين ساكنة فيهما لكن (أرادوا الفرق بين الاسم والصفة وكان التحريك بالاسم أولى، لأنه أخف من الصفة إذ كانت الصفة مشتقة من الفعل، وعامله عمله"[4].

وتبع المبرد والعكبرى ابنُ يعيش فى القول بأنَّ تحريك العين فى جمع الاسم الذى على وزن (فَعْلة) للفرق بينه وبين الصفة لما كان للاسم من خفة حيث قال: "اعلم أن ما كان من هذه الأسماء)الثلاثية المؤنثة بوزن فَعْلة) كقصعة وجفنة فإنك تفتح العين منه فى الجمع أبداً إذا كان اسماً نحو (جفنات وقصعات) كأنهم فرقوا بين الاسم والصفة، فيفتحون عين الاسم، ويقولون: تمَرَات، ويسكنون الصفة، فيقولون: جارية خَذْلة[5]، وجوار خَذْلات، وحاله سهلة، وحالات سهلات.

وإنما فتحوا الاسم وسكنوا النعت لخفة الاسم، وثقل الصفة، لأن الصفة جارية مجرى الفعل، والفعل أثقل من الاسم، لأنه يقتضى فاعلاً،

---

(١) المقتضب ٢/ ١٨٦.

(٢) المرجع السابق ٢/ ١٨٨.

(٣) تمامه: أخو بَيَضات رائح متأوِّبِ ∴ رفيق بمسح المنكِبَيْن سَبُوحُ
قاله شاعر هذيل من الطويل. والشاهد (بَيَضات) حيث جاءت مفتوحة العين فى جمع بيضة وهى معتل العين والقياس فيه تسكين العين، ولكنه جاء بالفتح على لغة هذيل، والبيت جاء فى المدح وقوله: أخو بيضات: تشبيه بليغ فقد شبه الممدوح بذكر النعام، فإنما جعله أخا بيضات ليدل على زيادة سرعته فى السير، لأنه موصوف بالسرعة، وذا قصد بيضاته يكون أسرع البيت ورد ذكره فى شرح المفصل ٥/ ٣٠، وشرح الأشمونى ٤/ ١١٨.

(٤) المتبع فى شرح اللمع ٢/ ٦١٥ ـ ٦١٦، وينظر توجيه اللمع ص ٤٦٨.

(٥) خذلة: الغليظة الساق المستديرتها: اللسان مادة (خ. د. ل).

فصار كالمركب منهما فلذلك كان أثقل من الاسم، ولا يجوز إسكانه إلا فى ضرورة الشعر نحو قول ذى الرمة[1]:

أنتَ ذكَرْ عوَّذنَ أحشاءَ قلبِهِ ∴ خُفُوقاً ورفْضَاتُ الهوى فى المفاصل[2]

وقال أيضاً: "ما كان بوزن فَعْلَة صفة، وجمعته بالألف والتاء لم تحرك وسطه بل تسكنه فرقاً بين الصفة والاسم نحو: عبلات وخذلات"[3].

يتبين مما سبق أن تحريك العين فى جمع الاسم هدفه وغايته هو الفرق بين الاسم والصفة لما للاسم من خفة وتحمل للحركة عن الصفة فإن الصفة تشبه الفعل وقد قال عنها البغدادى إنها تشبه الفعل فى عدم تغير وضعه عندما تلحقه علامة الجمع فكذلك الصفة إذا لحقتها علامتا الجمع وهما الألف والتاء جاء فى شرحه لشواهد الشافية: "والاسم إذا كان على وزن فَعْلة وكان صحيح العين فإنه إذا جمع بالألف والتاء لم يكن بد من تحريك عينه اتباعاً لحركة فائه نحو: جَفْنة وجفنات، وإذا كان صفة بقيت العين على سكونها، نحو: ضخْمة وضخمات، وإنما فعلوا ذلك فرقاً بين الاسم والصفة. وكان الاسم أولى بالتحريك لخفته. واحتمل لذلك ثقل الحركة، وأيضاً فإن الصفة تشبه الفعل لأنها ثانية عن الاسم غير الصفة كما أن الفعل ثان عن الاسم[4]، فكما أن الفعل إذا لحقته علامة جمع نحو: ضربوا ويضربون لم يتغير، فكذلك لم تغير الصفة إذا لحقتها علامتا الجمع وهما الألف والتاء"[5].

والخلاصة من هذا أنَّ السكون كان حقاً للمعتل والمشدد من الأسماء نحو: جوزة وبيضة، وسلة، وبطّة عند جمعها والصفة نحو سهلة وصعبة، عند جمعها.

---

(١) البيت من الطويل والشاهد فيه قوله: رفضات، حيث جاءت بتسكين العين فى الجمع ورفضه اسم صحيح العين، فإنه إذا جمع بالألف والتاء لم يكن بد من تحريك عينه اتباعاً لحركة فإنه نحو: جفنة، ورفضات الهوى: ما تفرق من هواها فى قلبه والبيت ورد ذكره فى المقتضب ٢/ ١٩٠، وتوجيه اللمع ص ٤٦٨، وشرح شافية ابن الحاجب للرضى ٤/ ١٢٨.

(٢) شرح المفصل ٥/ ٢٨.

(٣) المرجع السابق ٥/ ٣١.

(٤) قال ابن جنى فى المنصف ١/ ٢٧٣: "ألا ترى أن كل واحد منهما ثان للاسم، وأن الصفة تحتاج إلى الموصوف، كما أن الفعل لابد له من الفاعل – المنصف لابن جنى شرح التصريف لأبى عثمان المازنى – تحقيق إبراهيم مصطفى عبد الله أمين – ط مصطفى البابى الحلبى – ط الأولى ١٣٧٩هـ – ١٩٦٠م.

(٥) شرح شافية ابن الحاجب للرضى مع شرح شواهده لعبد القادر البغدادى المتوفى ١٠٩٣ – تحقيق محمد نور الحسن، محمد الزفزاف، محمد محى الدين عبد الحميد ٤/ ١٢٨ – ١٢٩ – ط دار الكتب العلمية – بيروت – ١٤٠٢ هـ – ١٩٨٢.

فصار كالمركب منهما فلذلك كان أثقل من الاسم، ولا يجوز إسكانه إلا فى ضرورة الشعر نحو قول ذى الرمة[1]:

أنتَ ذكَرْ عوَّدْنَ أحشاءَ قلبِهِ ∴ خُفُوقاً ورفْضَاتُ الهوى فى المفاصل[2]

وقال أيضاً: "ما كان بوزن فَعْلَة صفة، وجمعته بالألف والتاء لم تحرك وسطه بل تسكنه فرقاً بين الصفة والاسم نحو: عبلات وخذلات"[3].

يتبين مما سبق أن تحريك العين فى جمع الاسم هدفه وغايته هو الفرق بين الاسم والصفة لما للاسم من خفة وتحمل للحركة عن الصفة فإن الصفة تشبه الفعل وقد قال عنها البغدادى إنها تشبه الفعل فى عدم تغير وضعه عندما تلحقه علامة الجمع فكذلك الصفة إذا لحقتها علامتا الجمع وهما الألف والتاء جاء فى شرحه لشواهد الشافية: "والاسم إذا كان على وزن فَعْلَة وكان صحيح العين فإنه إذا جمع بالألف والتاء لم يكن بد من تحريك عينه اتباعاً لحركة فائه نحو: جَفْنَة وجفنات، وإذا كان صفة بقيت العين على سكونها نحو: ضخمة وضخمات، وإنما فعلوا ذلك فرقاً بين الاسم والصفة. وكان الاسم أولى بالتحريك لخفته. واحتمل لذلك ثقل الحركة، وأيضاً فإن الصفة تشبه الفعل لأنها ثانية عن الاسم غير الصفة كما أن الفعل ثان عن الاسم[4]، فكما أن الفعل إذا لحقته علامة جمع نحو: ضربوا ويضربون لم يتغير، فكذلك لم تغير الصفة إذا لحقتها علامتا الجمع وهما الألف والتاء"[5].

والخلاصة من هذا أنَّ السكون كان حقاً للمعتل والمشدد من الأسماء نحو: جوزة وبيضة، وسلة، وبطّة عند جمعها والصفة نحو سهلة وصعبة، عند جمعها.

والحركة كانت حقاً للاسم الصحيح لأنه أخف مما سبقه والفتحة خفيفة فمن هنا جاءت عين الاسم مفتوحة فى الجمع[6].

---

(١) البيت من الطويل والشاهد فيه قوله: رفضات، حيث جاءت بتسكين العين فى الجمع ورفضه اسم صحيح العين، فإنه إذا جمع بالألف والتاء لم يكن بد من تحريك عينه اتباعاً لحركة فإنه نحو: جفنة، ورفضات الهوى: ما تفرق من هواها فى قلبه والبيت ورد ذكره فى المقتضب ٢/ ١٩٠، وتوجيه اللمع ص ٤٦٨، وشرح شافية ابن الحاجب للرضى ٤/ ١٢٨.

(٢) شرح المفصل ٥/ ٢٨.

(٣) المرجع السابق ٥/ ٣١.

(٤) قال ابن جنى فى المنصف ١/ ٢٧٣: "ألا ترى أن كل واحد منهما ثان للاسم، وأن الصفة تحتاج إلى الموصوف، كما أن الفعل لابد له من الفاعل – المنصف لابن جنى شرح التصريف لأبى عثمان المازنى – تحقيق إبراهيم مصطفى عبد الله أمين – ط مصطفى البابى الحلبى – ط الأولى ١٣٧٣هـ - ١٩٦٠م.

(٥) شرح شافية ابن الحاجب للرضى مع شرح شواهده لعبد القادر البغدادى المتوفى ١٠٩٣ – تحقيق محمد نور الحسن، محمد الزفراف، محمد محى الدين عبد الحميد ٤/ ١٢٨ – ١٢٩ – ط دار الكتب العلمية - بيروت – ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢.

(٦) ينظر المحرر فى النحو ١/ ٣٠٦.

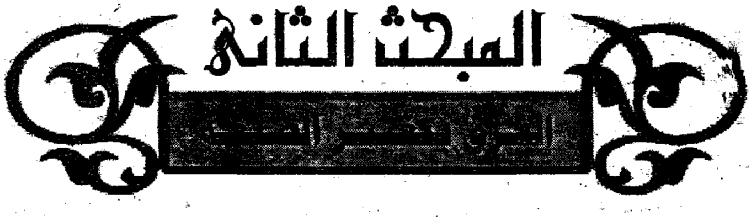

جمع فَعِيل بمعنى مفعول على (فَعْلَى) جمع تكسير فرقاً بينه وبين (فَعِيل) بمعنى فاعل

جريح، وقتيل وأسير يجمع على جَرْحَى، وقَتْلَى، وأَسْرَى، ففعيل بمعنى مفعول وجريح بمعنى مجروح، وقتيل بمعنى مقتول ولا يجمع على ذلك إلا ما كان من الآفات، والمكاره التى تصيب الحى ولا يجمع جمع تصحيح فلا يقال: جريحون، وقتيلون، وأسيرون فرقاً بينه وبين فعيل بمعنى فاعل نحو: كريم وكريمة وخص فعيل بمعنى فاعل بجمع التصحيح فيقال: كريمون، وكريمات لأنه مقدم على مفعول وكونه أشرف منه لأن صيغة المفرد فيه لا تتغير فى الجمع، وأن العرب لم تفرق بين المذكر والمؤنث فى الصفة على فعيل بمعنى مفعول لم تفرق بينهما فى الجمع، ولما فرقوا فى فعيل بمعنى فاعل بين المذكر والمؤنث فرقوا بينهم فى الجمع[1].

وعن هذا الجمع يقول ابن يعيش: "إن فعيلاً إذا كان بمعنى مفعول فإنه يجرى مجرى فعول فلا تدخله الهاء فى المؤنث، ويكون لفظ المذكر والمؤنث فيه سواء كما كان كذلك فى فعول[2] أن يكسر على فَعْلَى.. نحو: جريح وجرحى، وقتيل وقتلى، ولديغ ولدغى، فأما اختصاصه بفعلى، فلأنه لا يجمع على ذلك إلا ما كان من الآفات، والمكاره التى تصيب الحى وهو لها كاره غير مريد، فلما اختص المفرد بمعنى واحد لا يشركه فيع غيره اختصوا جمعه ببناء خاص لا يشركه فيه غيره وهو فَعْلَى... ولا يجمع شىء من ذلك إذا كان مذكراً بالواو والنون كما لم يجمع مؤنثه بالألف والتاء فلا يقال: قتيلون ولا جريحات، لأنهم لم يفصلوا فى الواحد بين المذكر والمؤنث بالعلامة، فكرهوا أن يفصلوا بينهما فى الجمع، فيأتوا فى الجمع بماكرهوا فى الواحد"[3].

---

(١) ينظر الأشباه ١/ ٣٢٠ بتصرف.

(٢) قال فى ٥/ ٤٧: "قالوا صبور وصُبُر وغدور وغدر هذا هو الباب المذكر والمؤنث فيع سواء، وإنما استويا فى هذا المثال لأنه لا علامة للتأنيث فيه ظاهرة تقول: رجل صبور، وامرأة صبور، ورجا غدوز، وامرأة غدور فلما استويا المذكر والمؤنث فى الواحد استويا فى الجمع".

(٣) شرح المفصل ٥/ ٥١.

فابن يعيش يرى أن المفرد لم يفرق فيه بين المذكر والمؤنث فجاء الجمع على نسقه لم يجمع جمع تصحيح فيفرق فيه بين المذكر بالواو النون فى الجمع، والمؤنث بالألف والتاء، ولكن الرضى يرى وجهاً آخر فى عدم جمع فعيل بمعنى مفعول جمع تصحيح، وهو أن فعيل بمعنىَ فاعل مقدم فى الرتبة على فعيل بمعنى مفعول فخص الأول بجمع التصحيح لشرفه ومنع الثانى هذا الجمع للفرق بينهما حيث قال: "قوله" ليميز عن فعيل الأصل" يعنى أن الأصل فعيل بمعنى فاعل لكونه أكثر من فعيل بمعنى مفعول، ولأن الفاعل مقدم على المفعول، والذى بمعنى الفاعل يجمع جمع السلامة نحو: رحيمون ورحيمات، وكريمون وكريمات، فلم يجمع الذى بمعنى المفعول جمع السلامة فرقاً بينهما[1].

بينما يرى الجار بردى أنَّ عدم جمع (فعيل) بمعنى (مفعول) جمع تصحيح بجمله على فعول نحو: صبور، فالمذكر والمؤنث فيه سواء لم يفرق بينهما فيقال: رجل صبور وامرأة صبور والجمع كذلك لم يفرق فيه بين المذكر والمؤنث فجمعه على صُبُر فكذلك (فعيل) بمعنى مفعول مثله، ولم يجمع جمع تصحيح صبور فرقاً بينه وبين فعيل بمعنى فاعل. قال: فى شرحه للشافية: "إذ الأصل فى فعيل أن يكون بمعنى فاعل فصل بينه وبين فعيل الأصلى بنحو: صبور ثم مذكر هذا لا يجمع بالواو والنون فرقاً بينه وبين فعيل بمعنى فاعل ككريم ولم يعكس إذ الأصل بالتصحيح أجدر، ولا مؤنثه بالألف والتاء، لأن المذكر إذا لم يجمع جمع التصحيح فالمؤنث أولى"[2].

نستخلص مما تقدم من أقوال العلماء أن فعيل بمعنى فاعل نحو: رحيم وكريم بمعنى فاعل يفرق بين المذكر والمؤنث فى مفرده، وجمعه فيقال فلان رحيم القلب، وفلانة رحيمة، وهو كريم وهى كريمة، وهم كريمون، وهن كريمات، وأن فعيل بمعنى مفعول منع أن يجمع جمع تصحيح، فلا يقال: جريحون، وجريحات وذلك يرجع إلى الآتى:

أولاً: أن فعول يستوى فيه المذكر والمؤنث نحو: صبور وشكور ولم يفرق بين المذكر والمؤنث فى مفرده وجمعه فكذلك فعيل بمعنى مفعول نحو: جريح، وقتيل ليكون المفرد والجمع على سنن واحد ويحمل فعيل بمعنى مفعول على فعول فى عدم التفرقة بين المذكر والمؤنث فى المفرد والجمع منه.

---

(١) شرح شافية ابن الحاجب للرضى ٢/ ١٤٨.

(٢) شرح الشافية للعلامة الجار بردى ت ٧٤٦ ضمن مجموعة الشافية من علمى الصرف والخط ١/ ١٤٠ – ط عالم الكتب – بيروت – ط الثالثة ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م.

ثانياً: أن فعيل بمعنى فاعل أكثر من فعيل بمعنى مفعول ومقدم عليه فخص بجمع التصحيح الأول لشرفه، وخص الثانى بجمع التكسير للفرق بينهما، وأن جمع التصحيح لم يتغير الواحد فيه عند الجمع فمقدم على غيره. والله وأعلم.

جمع (أَفْعَل فُعْلَى) جمع تصحيح فرقاً بينه وبين (أفعل فعلاء)

أفعل التفضيل:

ذكر النحويون أن (أفضل للمذكر وفضلى للمؤنث) عند جمعه يجوز فيه أن يجمع جمع تكسير، فيقال فى أفضل الأفاضل، وفى فضلى الفُضَل إذا كان أفعل وفُعْلى معرفتين بأل أو بالإضافة أى: لم يكن مع أفعل من الجارة كما جاء فى التنزيل: ﴿أَكَابِرَ مُجْرِمِيهَا﴾[1] وقال تعالى: ﴿وَمَا نَرَاكَ اتَّبَعَكَ إِلَّا الَّذِينَ هُمْ أَرَاذِلُنَا﴾[2].

ويجوز أن يجمع جمع تصحيح بالواو والنون مع المذكر وبالألف والتاء مع المؤنث، فيقال فى الأفضل: الأفضلون، وفى الفضلى الفضليات قال تعالى: ﴿قَالُوا أَنُؤْمِنُ لَكَ وَاتَّبَعَكَ الْأَرْذَلُونَ﴾[3]، وقال تعالى: ﴿بِالْأَخْسَرِينَ أَعْمَالًا﴾[4].

و (أفعل ـ فعلاء) صفة ويكون فى الألوان والحلى والعيوب الظاهرة فالمذكر (أفعل) أحمر، والمؤنث (فعلاء) حمراء وأحور وحوراء وأعور وعوراء يجمع أفعل هذا مذكره، ومؤنثه على (فُعْل) فيقال فى جمع أحمر وأصفر: حُمْر وصُفْر، وأعور، وعوراء فى الجمع: (عُوْر) وفى أحور وحوراء (حُوْر) ولا يجمع شىء من هذه الصفات التى هى لون أو حلى أو عيب جمع السلامة فلا يقال أحمرون ولا حمروات[5] ولا أحورون، ولا حوروات، ولا يجوز تحريك عين الجمع فرقاً بينه وبين ما يجمع عليه من

---

(١) سورة الأنعام من الآية رقم (١٢٣).
(٢) سورة هود من الآية رقم (٢٧).
(٣) سورة الشعراء الآية رقم (١١١).
(٤) سورة الكهف من الآية رقم (١٠٣).
(٥) ينظر المحرر فى النحو ١/ ٢٩٢ ـ ٢٩٣ بتصرف.

الأسماء نحو: رُسُل، وكُتُب[1] وعدم جمع هذه الصفات جمع سلامة للفرق بينها وبين أفعل التفضيل[2] وما كان جارياً من الصفات كضارب وضاربة فإنه يجوع جمع سلامة فيقال: ضاربون وضاربات.

فكلما أن الفعل تلحقه علامة الجمع فتقول: يضربون فالفعل سلم من التغيير كما سلمت الصفة الجارية عليه وأما أفعل فعلاء فهو من الصفات غير الجارية على الفعل فلذلك تجمع جمع تكسير ولا تجمع جمع السلامة[3] إلا إذا سُمى بها أو صُغرت.

قال المبرد: "وكلُّ (أفعل) مما يكون نعتاً سميت به فإلى هذا يخرج تقول: الأحامر، والأحامس، وما كان من هذا للأدميين لم يمتنع من الواو والنون كما قال الله عز وجل: ﴿قَالُوا أَنُؤْمِنُ لَكَ وَاتَّبَعَكَ الْأَرْذَلُونَ﴾[4]، ... ومؤنث (أفعَل) الذى يلزمه (مِنْ) يكون على (فُعْلى) نحو: الأصغر والصغرى... وجمعه بالألف والتاء تقول: الصغريات... وتكسره على (فُعَل) لأن الألف فى آخره للتأنيث فتكسر على (فُعَل) كما تقول: ظُلمَة وظُلَم، وعُرْفة وعُرَف. فإن كان (أفعل) نعتاً مكتفياً فإن جمعه على (فُعْل) ساكن الأوسط وذلك قولك: أحمر وحُمْر... وكذلك مؤنثه تقول: حمراء وحُمْر... فإن جعلت (أحمر) اسماً جمعته بالواو والنون فقلت: الأحمرون، والأصفرون، وقلت فى المرنث: حمروات، وصفراوت، وجاء عن النبى -ﷺ-: ليس فى الخضروات صدقة[5] لأنه ذهب مذهب الاسم والخضروات فى هذا الموضع. ما أكل رطباً، ولم يصلح أن يدخر فيؤكل يابساً ولو سميت رجلاً (أحمر) لم يجز فى جمعه حُمْر، لأن هذا إنما يكون جمعاً لما كان نعتاً ولكن أحامر"[6].

---

(١) ينظر شرح المفصل ٥/ ٦٠.
(٢) ينظر شرح الشافية للرضى ٢/ ١٧٠، شرح الشافية للجاربردى ٢/ ٣٠٩.
(٣) ينظر شرح المفصل ٥/ ٦٠ بتصرف.
(٤) سورة الشعراء الآية رقم (١١١).
(٥) ذكر فى سنن الترمذى ٣/ ٣٠ وقال عنه: "وهو ضعيف عند أهل العلم" تحقيق أحمد محمد شاكر وآخرون – دار النشر – دار إحياء التراث العربى – بيروت، والمغنى لابن قدامة المقدسى ٢/ ٢٩٤ – الناشر دار الفكر – بيروت – ط الأولى ١٤٠٥ هـ، بدائع الصنائع لعلاء الدين الكاسانى ٢/ ٣٨ – الناشر دار الكتاب العربى – بيروت – ط الثانية ١٩٨٢.
(٦) المقتضب ٢/ ٢١٤ – ٢١٦.

فالمبرد يقول: إن (أفعل فعلاء) صفة إذا سمى به جاز جمعه جمع سلامة بالواو والنون مع المذكر، وبالألف والتاء مع المؤنث ويجوز جمعه جمع تكسير كما هو الحال مع (أفعل فُعْلى).

وقال ابن يعيش: "وكذلك لو سميت رجلاً بأسودَ جاز أن تجمعه بالواو والنون، فتقول: أسودون وكذلك لو صغرت هذا الجمع لجمعته بالواو والنون، والألف والتاء فتقول في سود وأنت تريد المذكر: أسَيْوِدِيْنَ وسُوَيْداوات إذا أردت المؤنث"[1] فابن يعيش يتبع نهج المبرد في التسمية والتصغير مع أفعل في جواز جمعه جمع تصحيح ولكن عند عدم التسمية به وكونه صفة فليزم جمع التكسير لما بينه وبين (فعول) من الشبه في جمع المؤنث والمذكر حيث قال: فأما فُعْل فهو جمع فعلاء صفة إذا كانت مؤنثة أفعل نحو حمراء وحُمْر وصفراء وصُفر جمعوه على فُعْل جمع ما لا زائد فيه شبهوه بفعول حيث قالوا: صبور وصُبُر... يستوي فيه المذكر والمؤنث تقول: حمراء وحُمْر وأحمر وحُمْر وصفراء وصُفر... وإنما اشتركا في الجمع لأنهما لما منعا الاشتراك الذي في ضارب وضاربة عوضاً الاشتراك في الجمع فقيل: حُمْر، وصُفر"[2].

وقال الرضي: "قوله "وجاء الخضروات لغلبته اسما" غلب الخضروات في النباتات التي تؤكل رطبة، فكما يجوز جمع فَعْلاء بالألف والتاء مع العلمية لزوال الوصف جاز مع الغلبة، لأن الغلبة تقلل معنى الوصفية أيضاً"[3].

ومن خلال ما تقدم يتضح أن (أفعل فعلاء) يجمع جمع تكسير إذا كان نعتاً ولم يسم به[4] فرقاً بينه وبين أفعل التفضيل فإنه يجوز فيه جمع التكسير وجمع السلامة. والله أعلم.

---

(١) شرح المفصل ٥/ ٦١.
(٢) المرجع السابق ٥/ ٥٩ ـ ٦٠.
(٣) شرح الشافية للرضي ٢/ ١٧٢.
(٤) ينظر الفوائد للثمانيني ص ٦٩٣: "وكل ما كان من هذه الصفات إذا لم تُسم به فإنما يكسر على (فُعْل وفُعلان)".

إبدال التاء الاسمية (هاءً) فى الوقف
فرقاً بين تأنيث الاسم وتأنيث الفعل

الوقف ضد الوصل وللقراء فيه حديث طويل، فمنهم من يوجبه ومنهم من يستحسنه، وجيء بالوقف لوجهين:

الأول: للفرق بين المعانى المختلفة فى مثل قوله تعالى: ﴿فَإِنَّ اللَّهَ يَأْتِي بِالشَّمْسِ مِنَ الْمَشْرِقِ فَأْتِ بِهَا مِنَ الْمَغْرِبِ فَبُهِتَ الَّذِي كَفَرَ وَاللَّهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ﴾[1] فيقفون على كفر، لأن لا يحسب الجاهل إذا سمع القراءة فبهت الذى كفر والله، أن الله بهت مع الكافر، وأن الواو عاطفة. ومثله قوله تعالى: ﴿اللَّهُ وَلِيُّ الَّذِينَ آمَنُوا يُخْرِجُهُمْ مِنَ الظُّلُمَاتِ إِلَى النُّورِ وَالَّذِينَ كَفَرُوا﴾[2] فيقفون على النور، لأن لا يحسب أن الله يخرج المؤمنين من الظلمات إلى النور هم والذين كفروا.

والوجه الثانى: للراحة على النفس عند انقطاع النفس. ولذلك سقط منه الإعراب والتنوين، فمن أثبتهما مع الوقف أخطأ كما أنه من طرحهما مع الوصل أخطأ[3].

فتبدل التاء فى نحو: قائمة، وقاعدة هاءً فى الوقف عليها فيقال: قائمه، وقاعده فرقاً بينها وبين التاء فى الفعل مثل: قامَتْ، وقعدَتْ، فهذه التاء التى فى الاسم فالأفصح إبدالها فى الوقف هاء إن يحرك ما قبلهما لفظاً كفاطمهْ، وطلحهْ وغلمهْ، وقائمهْ، أو تقديراً كالحياه، والقناه، فإن أصل هذه الألف حرف علة متحرك انقلبت عنه، فهذه التاء التى فى قائمة وقاعدة جيء بها فرقاً بين المذكر والمؤنث بخلاف التاء فى فاطمة وطلحة، فالتاء فى هذه الأسماء للتأنيث لفظاً ومعنى فى فاطمة ولفظاً فى طلحة أما التاء فى بنت وأخت، وإن كانت التاء فيهما للتأنيث فإن ما قبلهما لم يتحرك لفظاً ولا تقديراً، ولأن هذه التاء بنى عليها الاسم فهى من أصوله الثلاثة، فعند الوقف يوقف عليها بالتاء لا بالهاء[4].

---

(١) سورة البقرة من الآية رقم (٢٥٨).
(٢) سورة البقرة من الآية رقم (٢٥٧).
(٣) ينظر كشف المشكل ٢/ ٢٠٤ – ٢٠٦ بتصرف.
(٤) ينظر همع الهوامع للسيوطى ٣/ ٣٩٧ بتصرف.

يقول ابن الأنبارى: "وأما الهاء فإنها فاصلة بين المذكر والمؤنث، كقولك: قائم، وقائمة، وقاعد وقاعدة، وطلحة وحمزة وتمرة[1] وتكون فى الوقف عليها وفى الخط هاء والدَّرج تاء وإنما وقفوا عليها بالهاء ليفرقوا بينها وبين التاء التى هى من نفس الكلمة، كقولهم: القتَ، والسِّبْتَ، وما أشبه ذلك، وكتبوهن بالهاء، لأن الخط مبنى على الوقف. وأما تاء التأنيث فى الأسماء فهى التى تكون فى الوصل والوقف تاء كقولك: بنت وأخت.

قال البصريون: إنما وقف على التاء فى أخت، وبنت ولم يوقف على الهاء[2] لأن التاء فى أخت مَشْبَهة بالأصلية، وذلك أن اختاً ملحقة بقفل، وبنت ملحقة بعِدْل وضرْس، فصارت كأنها لام من الفعل.

وقال الفراء: وإنما وقفوا فى أخت وبنت بالتاء، ولم يقفوا على الهاء، لأن الحرف الذى قبل التاء ساكن، وكل حرف يسكن ما قبله يُنوى به الابتداء والاستئناف، فلما كان فيه هذا المعنى أخرج على أصله، لأن التاء هى الأصل، والهاء داخلة عليها، والدليل على هذا أنك تقول: قامَتْ، وقعَدَتْ، فتجد هذا هو الأصل الذى يُبنى عليه قائمة وقاعدة، وترى التاء ثابتة فى الأصل والهاء ثابتة فى الفرع، فلذلك وقفوا على التاء فى أخت، لأنها أخرجت على الأصل لما سكن ما قبلها، ووقفوا على الهاء فى طلحة، لأنها لما تحرك ما قبلها كانت فرعاً"[3].

وتبعه صاحب كشف المشكل فى القول بأن الوقف على آخر الاسم المختوم بتاء التأنيث بالهاء بدلاً من التاء فرقاً بين تأنيث الاسم وتأنيث الفعل حيث قال: "والهاء تبدل من تاء التأنيث فى الأسماء خاصة فى مثل: قائمة وقاعدة، لأنها ترجع إليها فى الوقف فكتبت هاء فرقاً بينها وبين التاء التى فى الفعل مثل: قامت وقعدت"[4].

ويرى الجار بردى بأن إبدال تاء الاسم هاء أولى من إبدال تاء الفعل لأمن اللبس بين تاء الفعل وهاء الضمير جاء فى شرحه: "إذا كان آخر الاسم المفرد تاء التأنيث فتبدل هاء فى الوقف فرقاً بينه وبين تاء

---

(١) فإن الهاء فى طلحة وحمزة ليست للفصل بين المذكر والمؤنث، وكذلك فى تمرة.
(٢) ينظر المساعد ٤/ ٣٢٢.
(٣) المذكر والمؤنث ص ١٧٩ ـ ١٨٠.
(٤) كشف المشكل لعلى بن سليمان الحيدرة ٢/ ٣٧٠، وينظر المحرر فى النحو ٣/ ١٢٢٤.

التأنيث الفعلية، ولم يعكسوا، لأنهم لو قالوا: ضربه في ضربتْ لالتبس بضمير المفعول"[1].

فإبدال تاء التأنيث في آخر الاسم والمحرك ما قبلها هاء في الوقف لما بين الهاء والتاء من التباس في الصفات من حيث أنهما مهموستان والإبدال هاء فرقاً بين تاء الفعل وتاء الاسم، وأن التاء هي الأصل والهاء فرع منها وذلك لجريان الإعراب عليها في آخر الاسم، ولثبوتها في الوصل الذي هو الأصل[2].

---

(١) مجموعة الشافية ١/ ١٧٤.

(٢) حاشية ابن جماعة ١/ ١٧٤ من مجموعة الشافية.

حذف التاء من (فعول) بمعنى (فاعل) فرقاً بينه وبين (فعول) بمعنى (مفعول)

ومن (فعيل) بمعنى (مفعول) فرقاً بينه وبين (فعيل) بمعنى (فاعل)

تدخل تاء التأنيث فارقة بين المذكر والمؤنث، وذلك فى الصفات الجارية على الفعل نحو: قائم وقائمة، وضارب وضاربة وتدخل فرقاً بين المفرد والجمع، وذلك فى الجمع الذى يفرق بينه وبين واحده بالتاء، وهو ما يسمى باسم الجنس نحو: تمر وشعير، وبقر، فهذا الجمع ليس له مفرد مذكر فالواحد منه تمرة، وشعيرة، وبقرة.

وتدخل التاء ليست للفرق ولكن للمبالغة فتدخل فى المؤنث والمذكر مثل: عَلاَّمة، ونسّابة، وتدخل لغير المبالغة مثل: رجل ربَعْه وامرأة ربَعَة، والمراد بها نفساً ربَعَة[1]. ولمدخولها معان كثيرة[2] ولكن تحذف ويراد بحذفها الفرق بين الصفات.

فتحذف من باب صبور الذى يستوى فيه المذكر والمؤنث وهو بمعنى فاعل فيقال: رجل صبور وامرأة صبور، ورجل شكور وامرأة شكور فرقاً بينه وبين فعول بمعنى مفعول نحو: بقرة حلوبة بمعنى محلوبة، ودابة ركوبة بمعنى مركوبة، ومن باب فعيل بمعنى مفعول فرقاً بينه وبين فعيل بمعنى فاعل، فإنها تحذف من فعيل يستوى فيه المذكر والمؤنث ولكن تثبت فى مؤنث فعيل بمعنى فاعل: فتقول: رجل رحيم وامرأة رحيمة، وظريفة، وعن حذف التاء من فعول بمعنى فاعل.

جاء فى المساعد عند حديثه عن الصفات التى لا تلحقها التاء فقال: "فعول بمعنى فاعل" كشكور وصبور، وقل فروقة، وملولة وصرورة،

---

(١) ينظر شرح جمل الزجاجى ٢/ ٣٧٠ ـ ٣٧١ بتصرف.
(٢) ينظر شرح الأشمونى بحاشية الصبان ٤/ ٩٧.

وخرج الذى بمعنى مفعول، فيؤنث بالهاء نحو: أكولة بمعنى مأكولة، وركوبة بمعنى مركوبة، ونحوهما"[1].

ويقول الأشمونى: "لاتلى التاء هذه الأوزان فارقة بين المذكر والمؤنث: فيقال: هذا رجل صبور ومهذار ومعطير، وهذه امرأة صبور، ومهذار ومعطير... واحترز بقوله أصلا عن فعول بمعنى مفعول فإنه قد تلحقه التاء نحو: أكولة بمعنى مأكولة، وركوبة بمعنى مركوبة. وإنما كان فعول بمعنى فاعل أصلاً، لأن بنيه الفاعل أصل وقول الشارح لأنه أكثر من فعول بمعنى مفعول فهو أصل له"[2].

ويقول السيوطى: "تحذف التاء من باب صبور وشكور فرقاً بين فعول بمعنى فاعل، وفعول بمعنى مفعول نحو حلوبة وركوبة بمعنى محلوبة ومركوبة"[3].

وعن حذف التاء من فعيل بمعنى مفعول قال ابن الأنبارى: "اعلم أن فعيلاً إذا كان نعتاً للفاعل دخلت الهاء فى مؤنثه، وإذا كان للفاعل فهو مبنى على الماضى والمستقبل تقول من ذلك: رجل كريم، وامرأة كريمة، ورجل ظريف، وامرأة ظريفة فتدخل الهاء فى كريمة وظريفة، لأنهما مبنيان على كَرُمَتْ تكرم، وظَرُفَتْ تظرف، فهى أريفة[4] فتدخل الهاء فيه إذا كان مبنياً على الماضى والمستقبل كما تدخل فى قولك/ امرأة قائمة وجالسة إذا كانا مبنيين على قولك: قامت تقوم، فهى قائمة، وجلست تجلس فهى جالسة. وإذا كان فعيل بمعنى مفعول لم تدخل الهاء فى مؤنثه كقولك: عين كحيل، وكف خضيب، ولحية دهين، معناه: عين مكحولة، وكف مخضوبة ولحية مدهونة، فصُرِفَ عن مفعول إلى فعيل، فألزم التذكير فرقاً بين ماله فعل، وبين ما الفعل واقع عليه وكان الذى هو فاعل أولى بثبات الهاء فيه، لأنه مبنى على الفعل، والذى هو مفعول هو أولى بالتذكير، لأنه معدول عن بناء الفعل... تقول: امرأة قتيل، فتقوله بغير هاء، لأن المعنى مقتولة، فصُرِفَتْ عن مفعولة إلى فعيل، فإذا ألقيت الاسم المؤنث أدخلت الهاء فى النعت، فقلت: مررت بقتيلة، وكذلك إذا أضفتها قلت: قتيلة بنى فلان، فيدخلون الهاء ليعلموا أنه نعت مؤنث إذا لم يكن قبله ما يدل على أنه

---

(١) المساعد ٣/ ٣٠٢.
(٢) شرح الأشمونى ٤/ ٩٥ ـ ٩٦.
(٣) الأشباه والنظائر ١/ ٣١٩.
(٤) لعله يقصد" ظريفة.

مؤنث، فمن ذلك قوله عز وجل: ﴿وَالنَّطِيحَةُ﴾[1] وكذلك: تأويل السبع"[2] وعن مجيء (فعيل) بالهاء، وهى فى تأميل مفعول جاء فى اصطلاح المنطق: "وقد تأتى فعيلة بالهاء وهى فى تأويل مفعول بها تُخرَج مخرج الأسماء ولا تذهب بها مذهب النعوت، نحو: النطيحة والذبيحة، والفريسة، وأكيلة السبع"[3].

ويقول ابن عقيل: "فعيل بمعنى مفعول كجريح وقتيل، وخرج نحو: مريض وشريف فإنهما للفاعل فيقال للمؤنثة: مريضة، وشريفة، وإن أريد بالأول أنه مُتخذ لكذا دخلت الهاء فتقول: هذه ضحية للمذكر والأنثى، وهذه نبيحة بنى فلان (إلا أن يحذف موصوف فعيل فتلحقه) نحو: رأيت قتيلة بنى فلان، وهذه قتيلة، وذلك لإزالة اللبس، وإنما حذفت فى: مررت بامرأة قتيل، فقتيل لأمن اللبس بذكر الموصوف، ولو ذكر ما يؤمن معه اللبس لحذفت، وإن لم يكن المذكور الموصوف نحو: رأيت قتيلاً من النساء"[4].

فقد تبع ابن عقيل ابنى السكيت والأنبارى فى القول بأنَّ فعيل إذا لحقه الهاء وخُرجَ به مخرج الأسماء يستوى فيه المذكر والمؤنث كما فى ضحية، وذبيحة، ونطيحة، وفريسة، وإذا حذف الموصوف تدخل الهاء للدلالة على أن فعيل نعت للمؤنث نحو: رأيت قتيلة بنى فلان، فحذف التاء من فعول بمعنى فاعل ومن فعيل بمعنى مفعول للفرق مشترط بذكر الموصوف مع الصفة فراراً من اللبس[5].

---

(١) سورة المائدة من الآية رقم (٣). ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةُ وَالدَّمُ وَلَحْمُ الْخِنزِيرِ وَمَا أُهِلَّ لِغَيْرِ اللَّهِ بِهِ وَالْمُنْخَنِقَةُ وَالْمَوْقُوذَةُ وَالْمُتَرَدِّيَةُ وَالنَّطِيحَةُ﴾

(٢) المذكر والمؤنث ص ٤٥١ ـ ٤٥٢.

(٣) إصلاح المنطق لابن السكيت ص ٣٤٣.

(٤) المساعد ٣/ ٣٠٢ ـ ٣٠٣.

(٥) ينظر شرح الأشمونى ٤/ ٩٦.

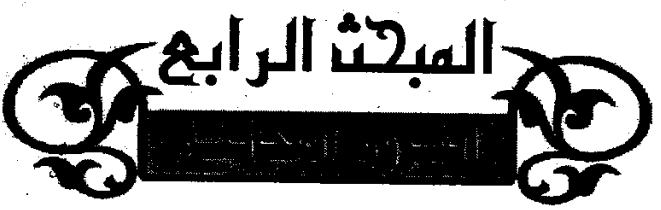

ويشتمل على ثلاث نقاط:

أولاً: الفرق فى المهموز

ثانياً: الفرق فى الوصل والقطع.

ثالثاً: الفرق بالزيادة.

الخط أو الهجاء قسمه العلماء إلى قسمين:

الأول: مسموع متبع: وهو ما ورد فى المصحف مسلم متبع لا يجوز العدول عنه كما فى نحو: ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾[1]، حذف منها ثلاث ألفات فى الخط الألف الأولى من (اسم)، لأن أصله (اسم) زيدت عليه الباء، وكان قياسه أن يكتب بالألف، وأن يقال: باسم، إلا أنها حذفت لكثرة الاستعمال.

والثانية: التى فى اسم الله، إذ أصله (اللاه) بلام ولام ألف فحذفت الألف تخفيفاً.

والثالثة: ألف الرحمن التى بعد الميم، أصله (الرحمان) بألف، فحذفت الألف تخفيفاً[2] وهذا القسم يسمى خط العروضيين وذلك أنهم يكتبون ما يسمعون خاصة، لأن الذى يعتد به فى صنعة العروض إنما هو ما لفظ به[3] فيثبتون ألف الرحمن، والألف فى اسم الله قبل الهاء، لأنهم يكتبون كل شىء على صورة اللفظ به وما جاء مخالفاً للقياس مسلم متبع، لا يجوز العدول عنه بل يبقى على حاله كما ورد وليس عليه إلا السماع.

---

(١) سورة الفاتحة الآية رقم (١).
(٢) ينظر المحرر فى النحو ٣/ ١١٩٣ بتصرف.
(٣) ينظر شرح جمل الزجاجى ٢/ ٣٤٧.

والقسم الثانى: المخترع: وهو ما اصطلح عليه العلماء والكتاب وقاسه النحويون وحكم به العروضيون[1].

والهجاء على ثمانية أنواع الممدود، والمقصور، والمهموز، والوصل والقطع، والحذف، والزيادة، والبدل ومن أمثلة الفروق منها ما جاء فى المهموز، وما جاء فى الوصل والقطع، وما جاء فى الزيادة.

أولاً: الفرق فى المهموز

ثبوت ألف الوصل من (أل) المعرفة و (أيمن) إذا دخلت عليها همزة الاستفهام فرقاً بين الاستفهام والخبر

ألف الوصل أو همزة الوصل لها ثلاثة أحكام:

الأول: الثبوت لفظاً وخطاً، وذلك فى الابتداء مثل: اضرب، ادخل قال تعالى: ﴿وَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ مَعَ الْمُتَّقِينَ﴾[2].

والثانى: الثبوت خطاً لا لفظاً فى الوصل كما فى قوله تعالى: ﴿وَاسْجُدْ وَاقْتَرِبْ﴾[3].

والحكم الثالث: السقوط أو الحذف لفظاً وخطاً إذا دخلت عليها همزة الاستفهام مثل: أبنْكَ خيرٌ أم أبوك؟ وخير شاهد قوله تعالى: ﴿أَصْطَفَى الْبَنَاتِ عَلَى الْبَنِينَ﴾[4] وقوله تعالى: ﴿أَتَّخَذْتُمْ عِندَ اللَّهِ عَهْداً﴾[5].

ولكن تثبت لفظاً وخطاً ألف الوصل من (أل) المعرفة إذا دخلت عليها همزة الاستفهام فرقاً بين الاستفهام والخبر مثل: ألرجل عندك؟ أو الرجل عندك؟ بالمد عوضاً عن ألف لام المعرفة ولا يجوز حذف ألف الوصل من (أل) لمنع اللبس بين الاستفهام والخبر لأنهما مفتوحتان أى

---

(١) المحرر فى النحو ٣/ ١١٩٤.
(٢) سورة البقرة من الآية رقم (١٩٤).
(٣) سورة العلق من الآية رقم (١٩).
(٤) سورة الصافات الآية رقم (١٥٣).
(٥) سورة البقرة من الآية رقم (٨٠).

همزة الاستفهام مفتوحة، وهمزة أل مفتوحة[1] أما (أيمن) ففتحت همزته تشبيها بالداخلة على لام التعريف[2].

قال الثمانيني: "فإن دخلت همزة الاستفهام على همزة وصل مفتوحة لم يجز أن تسقط همزة الوصل، لأنهما قد اتفقتا في الحركة، لأن همزة الاستفهام مفتوحة، وهمزة الوصل مفتوحة، فأيهما سقطت التبس الكلام، ولم يعلم الاستفهام من الخبر، ولكن يعوض من همزة الوصل مدة، لتكون المدة فارقة بين الاستفهام والخبر، فإذا قلت: (الرجلُ منطلقٌ) فهذا خبر، لأنه لا مدة في اللفظ، والهمزة همزة وصل، فإذا قلت: (آلرجلُ منطلقٌ؟) فهذا استفهام، والمدة عوض عن همزة الوصل. وفي التنزيل: ﴿قُلْ آلذَّكَرَيْنِ حَرَّمَ أَمِ الْأُنْثَيَيْنِ﴾[3]، وقال تعالى: ﴿آلْآنَ وَقَدْ عَصَيْتَ قَبْلُ﴾[4]، وقال تعالى: ﴿آللَّهُ أَذِنَ لَكُمْ أَمْ عَلَى اللَّهِ تَفْتَرُونَ﴾[5]، وكل هذا استفهام فأما (أيمن): فمن كسر الهمزة فمتى أدخل عليها همزة الاستفهام سقطت همزة الوصل كما كانت تسقط في (ابن) فأما من فتح الهمزة فمتى أدخل عليها همزة الاستفهام عوض من همزة الوصل مدة لتكون المدة فارقة بين الاستفهام والخبر، فإذا قال: (أيْمُنَ الله لأ ذهبن) فهذا استفهام لأجل المدة التي حذفت[6] بعد همزة الاستفهام"[7].

وقد وافقه ابن الخباز في القول بجعل همزة الوصل مدة عند دخول همزة الاستفهام عليها، وعدم الحذف لهمزة الوصل منعاً لالتباس الاستفهام بالخبر جاء في التوجيه: "فإن دخلت همزة الاستفهام على لام التعريف وأيمن في القسم لم يجز حذف همزة الوصل، لأنك لو حذفتها لالتبس الاستفهام بالخبر إذا قلت: ألغلامُ ذهب بك. وأيمن الله يمينك؟ ولا التباس في قولك: أشتريت لزيد ثوباً؟ لأن همزة الوصل مكسورة، وهمزة الاستفهام مفتوحة فافترقا. وأما همزة (اللام) وهمزة (أيمن) فمفتوحتان كهمزة الاستفهام فاشتبها، فإذا كان كذلك أبدلت من همزة (اللام) و (أيْمُن) ألفا

---

(١) كشف المشكل ٢/ ٢١٤ بتصرف.
(٢) شرح الجار بردى ١/ ١٦٧.
(٣) سورة الأنعام من الآية رقم (١٤٣).
(٤) سورة يونس من الآية رقم (٩١).
(٥) سورة يونس من الآية رقم (٥٩).
(٦) لعلة بقصد (أيمن الله لأ ذهبن) لأجل المدة التي حدثت بعد همزة الاستفهام.
(٧) الفوائد ص ٨٠٨ – ٨٠٩.

فتقول: الغلام ذهب بك؟ وآيمن الله يمينك؟ وفى التنزيل: ﴿قُلْ آلذَّكَرَيْنِ حَرَّمَ أَمِ الْأُنثَيَيْنِ﴾[1].

ويقول الهرمى: "فإذا كانت همزة الوصل مفتوحة... دخلت عليها همزة الاستفهام كتبت بألفين كقول: آلرجل عندك.. فالأولى الاستفهام، والثانية ألف الوصل، وهى مفتوحة. وإنما ثبتت صورتها فى الخط ليفرق بين الاستفهام والخبر. إلا أن الثانية لا تتحقق بحال فى النطق، بل تكون بمدة لا غير"[2].

وقد اختار الجاربردى جعل همزة الوصل من (أل) ألفاً لدفع اللبس بين الاستفهام والخبر ولو جعلت همزة الوصل بين بين لوقع اللبس ويكون قد اثبت همزة الوصل فى الدرج وهذا خلاف الوضع فقال: "إنما كان الأفصح جعلها ألفاً لا بين بين تحذف لأن بين بين قريب من الهمزة، فلو جعلوها بين بين لكانوا كأنهم اثبتوها في الوصل، وهو خلاف وضعه، فقلبوها ألفاً ليندفع اللبس، ولا يلزم المحذور، وينبغى أن تعلم أن هذا إذا كانت همزة الوصل مفتوحة"[3].فيتبين من خلال أقوال العلماء أنَّ ثبوت ألف الوصل بصورة المدة إذا دخلت عليها همزة الاستفهام لأجل الفرق بين صورة الخبر وصورة الاستفهام ومنعاً للبس إذا أقرت همزة الاستفهام وحدها، ولا جوز حذفها لأن الاستفهام دخل لمعنى جديد[4] ولثقل الجمع بين همزتين لو أقرت همزة الوصل على وصلها وقيل: أالرجل منطلق؟. لأن كلا منهما مفتوحة فأبدلت همزة الوصل مدة فارقة بين الاستفهام والخبر، وكان فتح همزة الوصل فى أداة التعريف لكثرة الاستعمال، وفرقاً بينها وبين همزة الوصل الداخلة على الاسم فى نحو (ابن)، والفعل فى نحو: اضْرب، وانصُر فإنها مع الاسم مكسورة، ومع الفعل مكسورة ومضمومة[5] فتحذف إذا دخلت عليها همزة الاستفهام إذا كانت مكسورة أو مضمومة وتبقى مع همزة الاستفهام إذا كانت مفتوحة. والله أعلم.

---

(١) سورة الأنعام من الآية رقم (١٤٣). توجيه اللمع ص ٥٧٧ ـ ٥٧٨، وينظر المتبع شرح اللمع ٢/ ٦٩٩.
(٢) المحرر فى النحو ٣/ ١٢٠٦ ـ ١٢٠٧.
(٣) شرح الجاربردى عن مجموعة الشافية ١/ ١٦٧.
(٤) ينظر المتبع ٢/ ٦٩٩ بتصرف.
(٥) ينظر الأشباه ١/ ٣١٩ بتصرف.

ثانياً: الفرق فى الوصل والقطع

حذف ألف (ما) الاستفهامية إذا دخلت عليها حروف الجر فرقاً بين الاستفهام والخبر

(ما) لفظ مشترك يكون حرفاً واسماً[1].

فالاسمية لم يخل أن تكون خبرية أو مصدرية أو بمعنى الذى أو تكون استفهاماً أو ظرفاً. فإن كانت خبرية كتبت منفصلة مثل: ليت ما فى الدار لزيد، وكل ما فى الدار لعبد الله، قال تعالى: ﴿إِنَّمَا صَنَعُوا كَيْدُ سَاحِرٍ وَلَا يُفْلِحُ السَّاحِرُ﴾[2].

"فهى بمعنى الذى مثل قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا عِنْدَ اللَّهِ هُوَ خَيْرٌ لَكُمْ﴾[3]، تقديره: إن الذى عند الله هو خير"[4].

وإن كانت استفهامية أو ظرفية كتبت منفصلة على كل حال فالظرفية نحو قوله تعالى: ﴿كُلَّمَا دَخَلَتْ أُمَّةٌ لَعَنَتْ أُخْتَهَا﴾[5]، وقوله تعالى: ﴿كُلَّمَا خَبَتْ زِدْنَاهُمْ سَعِيراً﴾[6]، أي: كلُ وقت وإنما تكتب منفصلة، وهى ظرف، لأن الغالب على الظروف الاتصال لشبهها بالحروف. والاستفهامية مثل: لِمَ، وفيمَ، وبمَ وحتام، وعَلامَ تحذف ألفها، وتصلها لأجل الحذف الذى لحقها إلا أن تتصل بها هاء السكت فإنها تفصل معها، لأنها كالعوض من ما حذف. هذا إذا كان الحرف مركباً فتكتب إلى مَهْ، وعلى مَهْ، وحتى مَهْ، ولو كان بسيطاً وصلتها فقلت: بمَه، ولمَه، وكمَه[7] وكان حذف

---

(١) ينظر الجنى الدانى فى حروف المعانى للمرادى ص ٣٢٢.
(٢) سورة طه من الآية رقم (٦٩).
(٣) سورة النحل من الآية رقم (٩٥).
(٤) المحرر فى النحو ٣/ ١٢١١.
(٥) سورة الأعراف من الآية رقم (٣٨).
(٦) سورة الإسراء من الآية رقم (٩٧).
(٧) ينظر كشف المشكل ٢/ ٣٥٤ ـ ٣٥٥.

الخبرية بمعنى الذى "فتقول: مَمَّ هربت؟ وفيمَ أنت؟ ولو أخبرت لقلت: هربتَ من ما هربت منه، وأنا فى ما أنت فيه، أى: فى الذى أنت فيه"[1].

جاء فى المحرر: "فإن كانت (ما) استفهامية كتبت متصلة، وإن كانت اسماً لأجل الحذف الذى يلحقها، وهو حذف الألف منها مثل قولك: إلام تنظر؟ وحتام تغيب؟ و﴿فِيمَ أَنتَ مِن ذِكْرَاهَا﴾[2] و﴿عَمَّ يَتَسَاءَلُونَ﴾[3]، الأصل فى ذلك: إلى ما تنظر؟ وحتى ما تغيب؟ وعن ما يتساءلون؟ فحذفت الألف من (ما) الاستفهامية فرقاً بين الاستفهام، وبين (ما) التى بمعنى الذى، وتقدير ذلك: إلى أى شىء تنظر؟ ... وقد كتبت. وهى بمعنى الذى – فى مواضع متصلة، وذلك مع (من وعن) والاجود فصلها تقول: صفحت عم ما صفحت عنه، وعما صفحت عنه، وهربت من ما هربت منه، ومما هربت منه، وهذا مختص بمن وعن، لا سوى، وإن كانت تفصل مع سائر الحروف تقول: قد قلت فيما تقول: وقمت فيما تقوم فيه"[4].

وجاء فى التصريح: "ما الاستفهامية المجرورة" بالحرف أو بالمضاف (وذلك أنه يجب حذف ألفها إذا جُرَّت) ولم تركب مع ذا[5] فالمجرور بالحرف (نحو: عم وفيم) والمجرور بالمضاف نحو (مجىء م جئت) وفيه تقديم وتأخير، والأصل: جئت مجىء م، وهو سؤال عن صفة المجىء، أى: على أى صفة جئت، ثم أخر الفعل، لأن الاستفهام له صدر الكلام، ولم يمكن تأخير المضاف[6]، وإنما حذفت ألفها إذا جُرَّتْ بحرف أو بمضاف (فرقاً بينها وبين ما الخبرية)، وهى الموصولة، والشرطية (فى مثل: سألت عما سألت عنه) أو عن مثل ما سألت عنه، فما فيهما موصولة، ونحو بما تفرحْ أفرحْ وكلما جئتنى أكرمتك فما فيهما شرطية، ولم يعكسوا فيحذفوا فى الخبرية ويثبتوا فى الاستفهامية[7]، لأن ألف الاستفهامية

---

(١) كشف المشكل ٢/ ٣٥٥.
(٢) سورة النازعات الآية رقم (٤٣).
(٣) سورة النبأ الآية رقم (١).
(٤) المحرر فى النحو للهرمى ٣/ ١٢١٢ – ١٢١٣.
(٥) جاء فى الأشمونى ٤/ ٢١٧ "شرط حذف ألفها أن لا تركب مع ذا فإن ركبت معه لم تحذف الألف نحو: على ماذا تلومونني".
(٦) ينظر شرح الجاربردى ١/ ١٧٨.
(٧) قال ابن جماعة فى شرحه لحاشية الجاربردى ١/ ١٧٨ "لم تعكس، لأن ما الخبرية أكثر فأجريت على الأصل".

متطرفة لفظاً وتقديراً بخلاف ألف الخبرية، فإنها ليست بمتطرفة تقديراً[1]. لأنها في حشو الصلة والشرط"[2].

فألف (ما) الاستفهامية كانت أولى بالحذف من ألف (ما) الخبرية (الموصولة والشرطية) لأن الخبرية أكثر استعمالاً في الكلام فأخذت الأصل وهو ثبوت الألف، وحذفت ألف ما الاستفهامية لأنها أقل من الخبرية وأن الخبرية لها تعلق بما بعدها من صلة الموصول، ومن جملة الشرط وكان الحذف فرقاً بين الاستفهام والخبر.

وتكتب الميم من (ما) الاستفهامية متصلة بعد حذف الألف مع حروف المعاني مثل قولك: إلام تنظر؟ وحتام تغيب والأصل إلى ما تنظر؟ وحتى ما تغيب؟ وتعرف الاستفهامية بأنك تقدر فيها (أي شيء) وتقطع الميم من (ما) الاستفهامية عن ما قبلها إذا وقفت عليها، وتلحقها هاء السكت لئلا يلزم الابتداء بالساكن أو الوقف على المتحرك[3] فتكتب منفصلة عن حروف المعاني فتكتب (إلى) وحدها بالياء و (مه) وحدها فتقول: إلى مه؟، وحتى مه؟ وعلى مه؟[4].

ثالثاً: الفرق بالزيادة

ويكون بين مشتبهين

أولاً: الفرق بزيادة الألف وذلك في موضعين:-

الموضع الأول:

زيادة الألف بعد واو الجمع المتطرفة المتصلة بفعل ماض أو أمر[5] نحو: ضربوا، واضربوا، وكلوا، واذهبوا فرقاً بينها وبين واو الفعل نحو: يدعو، ويغزو، لأن هذه الواو من نفس الكلمة، وتلك في ضربوا، واضربوا، ضمير فاعل. فأدخلوا الألف فرقاً بين الأصلي والزائد[6] وجاء في زيادة هذه

---

(١) قال الأشموني ٤/ ٢١٧: "وكانت أولى بالحذف لا ستقلالها بخلاف الشرطية، فإنها متعلقة بما بعدها، وبخلاف الموصولة فإنها والصلة اسم واحد".
(٢) التصريح بمضمونه التوضيح للشيخ خالد الأزهري ٢/ ٣٤٤ ـ ٣٤٥.
(٣) ينظر شرح الجاربردي ١/ ١٧٨.
(٤) المحرر في النحو ٣/ ١٢١٢.
(٥) ينظر المساعد ٤/ ٣٧٧.
(٦) ينظر المحرر في النحو ٣/ ١٢٢٢.

الألف بعد واو الجمع أقوال منها: إنها زيدت فرقاً بين واو الضمير، وواو العطف فى نحو: (كفروا) و (وردوا).

وإنها زيدت فرقاً بين الضمير المنفصل، والضمير المتصل نحو: ضربوهم إذا كان الضمير لم يكتبوا الألف، وإذا كان تأكيداً كتبوها فرقاً بين الضميرين فقالوا: ضربواهم[1].

قال ابن عصفور: "ومما زادوا فيه فرقاً زيادتهم الألف فى واو الضمير واختلفوا فى ذلك فمنهم من ذهب إلى أن هذه الألف زيدت فارقة بين واو الضمير، وواو العطف، وذلك فى ما كان من واوات الضمير منفصلاً، وذلك نحو: كفروا، ووردوا ألا ترى أن كفروا لو ورد بعده فعل لالتبس بالعطف ... ومنهم من ذهب إلى أنها زيدت فارقة بين واو الضمير والواو التى من نفس الكلمة... ومنهم من ذهب إلى أنها فارقة بين الضمير المنفصل والضمير المتصل فى مثل: ضربوهم إذ لو كانت الهاء والميم تأكيداً للضمير، وضربوهم إذا كانت مفعوله، وهذا اللبس لا يعرض إلا مع واو الضمير. فألحقت الألف لواو الضمير إذا كان بعدها ضمير منفصل. أعنى ضمير الرفع وأسقطت مع ضمير النصب ثم زيدت بعد كل واو جمع، وإن لم يلحقها ضمير متصل"[2].

وقال ابن جماعة: :فإنهم زادوا بعد واو الجمع المتطرفة فى الفعل ألفاً نحو: (أكلوا وشربوا) وجادوا، وسادوا من كل فعل اتصل به واو جمع فرقاً (بينها وبين واو العطف) فإنه وإن لم يحصل التباس فى نحو: اكلوا، وشربوا، لأن واوه تكتب متصلة بخلاف واو العطف لكن قد يجىء من الأفعال ما لا يتصل به الواو صورة نحو جادوا، وسادوا فيحصل الالتباس، فجعلوا الباب كله واحداً طرداً للباب[3] (بخلاف نحو: يدعو ويغزو) مما لم تكن الواو المتطرفة فيه للجمع، فلم يزيدوا بعد واوه ألفاً، لأنه لا يلتبس، وإن قدر انفصال، لأن المفرد ليس يدعُ ويغزُ، وبخلاف نحو: نصروكم ونصروك، لأن واو الجمع فيه ليست متطرفة ... لاتصال الضمير به فلا يلتبس بواو العطف الذى يجىء بعد تمام الكلمة (ومن ثم) أى من أجل أنهم زادوا بعد واو الجمع المتطرفة ألفاً (كتب ضربواهم فى التأكيد) أى فى جعل هم مؤكداً لواو الجمع (بألف) لأن الواو حينئذ متطرفة، لأن المؤكد ليس كالجزء مما قبله مع أنه ضمير منفصل (و) كتب ضربوهم)فى المفعول) أى

---

(١) ينظر همه الهوامع ٣/ ٤٧٤ ـ ٤٧٥ بتصرف.
(٢) شرح الجمل لابن عصفور ٢/ ٣٤٨ ـ ٣٤٩.
(٣) ينظر الهمع ٣/ ٤٧٥.

فى جعل هم مفعولاً (بغير ألف) لأن ضمير المفعول المتصل كالجزء مما قبله، فلم تقع الواو متطرفة"[1].

فابن جماعة يرى أن صورة الفعل مع واو الجماعة فى أكلوا، وشربوا تختلف عن جادوا، وسادوا من حيث اتصال واو الجمع بالفعل وعدم اتصالها، فلذلك زاوا الألف بعد كل فعل ماض اتصلت الواو به أو لم تتصل طرداً للباب على نهج واحد، وأن الألف لم تزد بعد واو الجمع إذا لم تتطرف فى نحو: نصروك وإن عطف على الفعل لعدم اللبس بينها وبين حرف العطف لوجود الفصل بالضمير المنصوب.

والموضع الثانى: زيادة الألف فى (مائة) من العدد فرقاً بينها وبين (منه) حرف الجر المتصل به هاء ضمير الواحد المذكر.

قال البصريون: إن زيادة الألف فى (مائة) يرجع إلى أمرين:

الأول: أن مائة اسم والاسم أحمل للزيادة من الحرف ولذلك لم تجعل الزيادة فى (منه)[2].

والثانى: أن مائة محذوفة اللام وأصلها مأى حذفت الياء وعوض عنها الهاء، فجبر ذلك بزيادة الألف[3].

فجعل الفرق فى مائة بدلاً من المحذوف مع كثرة الاستعمال ولذلك لم يفصلوا بين (فئة) الاسم و (فيه) الحرف لعدم كثرة الاستعمال[4]، وألحقوا مثنى (مائة) بمفرده فى زيادة الألف فقالوا: مائتان لأن صورة المفرد باقية فيه فعومل معاملته بخلاف نحو: منات فإنه لا تزاد فيه الألف، لأن صورة المفرد ليست باقية فيه لسقوط تاء المفرد منه[5].

وقال الكوفيون: إن زيادة الألف فى (مائة) للفرق بينها وبين (فئة) و (رئة) الاسمين، لأن الفرق ينبغى أن يكون فى متحد الجنس، وضعفوا تعليل البصريين بأن الفرق جاء بين (مائة) الاسم، و (منه) الحرف فاحتمل الاسم الزيادة، فهما جنسان مختلفان، وإنما جاءت زيادة الألف فى (مائة) لانقطاع لفظها فى العدد، وعدم انقطاع (فئة) و (رئة)، فإنك تقول: تسع مائة، وتسع فئات، وتسع رئات، وعشر فئات، وعشر رئات، ولا تقول: عشر مائة بل تقول: ألف، فانقطع ذكرها فى التعشير خلاف (فئة)، و (رئة

---

(١) حاشية الجاربردى لابن جماعة ٢/ ٢٧٣.
(٢) ينظر جمل الزجاجى لابن عصفور ٢/ ٣٤٧، همع الهوامع ٣/ ٤٧٥ – بتصرف.
(٣) ينظر الجاربردى ٢/ ٢٧٣.
(٤) ينظر همع الهوامع ٣/ ٤٧٥.
(٥) ينظر شرح الجاربردى ٢/ ٢٧٣.

فلما خالفتهما فى العدد، خالفوا بينها وبينهما فى الخط بزيادة الألف[1] وكانت الزيادة الألف فى هذين الموضعين فالألف من حروف العلة وحروف العلة يكثر زيادتها، وأن الفتحة من جنس الألف، والألف تشبه الهمزة[2].

ثانيا: الفرق بزيادة الواو وذلك فى ثلاثة مواضع:

الأول:

زيادة الواو فى (أولئك) فرقاً بينه وبين (إليك)[3] وجعل الفرق فى (أولئك) ولم يجعل فى (إليك)، لأن (أولئك) اسم، و (إليك) إلى حرف الجر الداخلة على كاف الخطاب، فإليك حرف، وكان الاسم أحمل للزيادة من الحرف[4] وكانت الزيادة للواو من حروف العلة، لأن الواو من جنس الضمة، وكانت الواو أولى من الياء لمناسبة ضمة الهمزة ومن الألف لاجتماع مثلين أما زيادة الواو فى (أولو) و (أولات) قال ابن عقيل: للفرق بين (أولى) فى حالة النصب والجر، وبين (إلى) الجارة وحملت حالة الرفع على حالة النصب والجر، وحمل التأنيث فى (أولات) على التذكير فى (أولى)[5].

الموضع الثانى:

زيادة الواو فى (عَمْرو) فى حالة الرفع والجر فرقاً بينه وبين (عَمْرَ)[6] وكانت الزيادة (الواو) من حروف العلة، ولم تكن الألف لئلا يلتبس المرفوع بالمنصوب، ولم تكن الزيادة الياء لئلا يلتبس بالمضاف إلى ياء المتكلم مثل يا عُمَرى، فلم يبق ما يزاد إلا الواو، وجعلت الزيادة فى (عمرو)، ولم تجعل فى عُمَرَ؛ لأن عَمْراً أخف من عُمَر، وذلك أنَّ عَمْراً منصرف وعَمَرَ غير منصرف[7] ولم يحتج فى النصب للفرق بالواو لظهوره بالألف فى (عَمْرو)[8].

---

(١) ينظر همع الهوامع ٣/ ٤٧٦ بتصرف.
(٢) ينظر شرح جمل الزجاجى ٢/ ٣٤٧.
(٣) ينظر المحرر ٣/ ١٢٢٣.
(٤) ينظر شرح جمل الزجاجى ٢/ ٣٤٨، شرح الجاربردى ٢/ ٢٧٤.
(٥) ينظر المساعد فى تسهيل الفوائد لابن عقيل ٤/ ٣٧٨، والهمع ٣/ ٤٧٧.
(٦) المحرر فى النحو ٣/ ١٢٢٣.
(٧) ينظر شرح جمل الزجاجى ٢/ ٣٤٨.
(٨) المساعد ٤/ ٣٧٩، وينظر الهمع ٣/ ٤٧٧.

الموضع الثالث :-

زيادة الواو فى تصغير (يا أخى) فيقال: (يأوَخَىّ) فرقاً بينه، وبين (يا أخى) المكبر زادها بعض أهل الخط، وكانت الزيادة للواو، لأنها من جنس الضمة التى قبلها وكانت الزيادة فى التصغير، لأنه فرع، والفرع أحمل للزيادة وقد غير بالتصغير، والتغيير يأنس بالتغيير[1] وأكثر أهل الخط لا يزيدون الواو، وسبب ذلك أن التصغير فرع من التكبير، وليس هو بناء أصل، وأيضاً فإن أوخِيّ لم يكثر استعماله[2].

الفرق جاء فى الخط مع حروف العلة بين الثبوت، والحذف، والزيادة، فالثبوت دار حول التشابه بين همزة الاستفهام و (أل) المعرفة فى فتح همزة الاستفهام، وفتح ألف الوصل، والفتحة بعض الألف فالحركات أبعاض حروف، فأثبتت ألف الوصل فرقاً بين الاستفهام والخبر.

والحذف كان مع ألف (ما) الاستفهامية فرقاً بينها وبين (ما) الخبرية، والزيادة كانت مع الألف، ومع الواو بين مشتبهين، ومدارها فى حروف العلة، لأن هذه الحروف أكثر من غيرها من حروف المعجم زيادة وأيضاً حذفاً. والله أعلم.

---

(١) ينظر همع الهوامع ٣/ ٤٧٧ بتصرف.

(٢) شرح جمل الزجاجى ٢/ ٣٤٨، وينظر المساعد ٤/ ٣٧٨ ـ ٣٧٩.

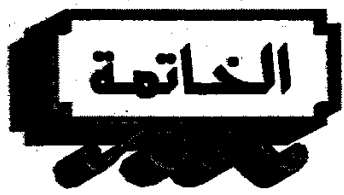

الحمد لله الذى تتم بنعمته الصالحات والصلاة والسلام على رسول الرحمة، ومعلم العربية خير الأنام محمد بن عبد الله -ﷺ- وعلى آله الطيبين وصحبه الهداة المهتدين.

وبعـــد

فالفروق اللغوية دارت بين النحو والتصريف والخط، وهو ما يدل على اتساعها فى لغتنا العربية، وكان من أبرز مواطنها:

* - الفرق بالحركات الإعرابية بين الأسماء بين الفاعل بالرفع بالضمة، والمفعول بالنصب بالفتحة، والمضاف إليه بالجر بالكسرة، فجعلت الحركات للدلالة على المعانى المختلفة وبها يقدم العربى ما شاء من هذه الأسماء ولا يبالى اللبس بين بعضها لوجود الحارس الأمين الإعراب.
* - تحريك ضمير (الفاعل) التاء من (فعلت) بالضم فرقاً بين المتكلم والمخاطب وهنا أيضاً يبرز دور الحركات فى اختلاف المعانى مع الضمائر وهى أعرف المعارف.
* - دخول التاء فى عدد المذكر نحو: ثلاثة رجال فرقاً بين المعدود المذكر والمعدود المؤنث، وهو يدل على أن العدد فى أصل وضعه مؤنث وتنبيها على تقدم رتبة المذكر على المؤنث وأن أصل الأشياء التذكير فأخذ المقدم فى الرتبة أصل العدد وخلا الفرع فى نحو: ثلاث نسوة: من التأنيث، وكما دخلت التاء للفرق تحذف للفرق فى الجانب التصريفى فى نحو:
* - صبور بمعنى صابر حذفت منه التاء فرقاً بينه وبين فعول بمعنى مفعول نحو: حلوبة بمعنى محلوبة، فحذفت من باب فعول بمعنى فاعل الذى يستوى فيه المذكر والمؤنث فرقاً بينه وبين المؤنث.
* - دخول حروف العلة الألف فرقاً بين المشتبهين بالزيادة بين الواو ضمير الجمع وبين واو الفعل وبين عمرو، وعمر.
* - وبالحذف فى ألف ما الاستفهامية فرقاً بين الاستفهام. والخبر.

خامساً: فهرس المصادر

١ ـ ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبى حيان الأندلسى المتوفى ٧٤٥ هـ ـ تحقيق د/ رجب عثمان محمد ـ الناشر مكتبة الخانجى ـ القاهرة ـ ط الأولى ـ ١٤١٨هـ ـ ١٩٩٨.

٢ ـ أسرار العربية لأبى البركان الأنبارى ـ تحقيق محمد بهجة البيطار ـ ط المجمع العلمى العربى ـ دمشق.

٣ ـ الأشباه والنظائر فى النحو للسيوطى ـ ط دار الكتب العلمية ـ بيروت ـ ط الأولى ـ ١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٤م.

٤ ـ إصلاح المنطق لابن السكيت ـ شرح وتحقيق أحمد محمد شاكر، وزميله ـ ط دار المعارف ـ القاهرة ـ ط الرابعة.

٥ ـ الأصول فى النحو لابن السراج ت ٣١٦ هـ ـ تحقيق د/ عبد الحسين الفتلى ـ ط مؤسسة الرسالة ـ بيروت ـ لبنان ـ ط الثالثة ١٤٠٨هـ ـ ١٩٨٨م.

٦ ـ الأمالى الشجرية لأبى السعادات المعروف بابن الشجرى ـ ط مصورة.

٧ ـ إنباه الرواة على أنباء النحاة للوزير القفطى ـ تحقيق/ محمد أبو الفضل إبراهيم ـ ط الأولى ١٤٠٦هـ ـ ١٩٨٦ ـ ط دار الفكر.

٨ ـ الإنصاف فى مسائل الخلاف لأبى البركات الأنبارى ت ٥٧٧هـ ـ تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد ـ المكتبة العصرية ـ بيروت ـ ١٩٨٧م.

٩ ـ أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك لابن هشام الأنصارى ـ تحقيق/ محمد محى الدين عبد الحميد ـالمكتبة العصريةـ بيروت ـ ١٩٩٢م.

١٠ ـ الإيضاح فى علل النحو للزجاجى ت ٧٣٧ هـ ـ تحقيق مازن المبارك ـ الناشر مكتبة دار العروبة ـ القاهرة ـ ط المدنى ١٣٧٨هـ ـ ١٩٥٩ م.

١١ ـ بغية الوعاة فى طبقات اللغويين والنحاة للسيوطى ـ تحقيق/ محمد أبو الفضل إبراهيم ـ ط المكتبة العصرية ـ بيروت ـ ١٤١٩هـ ـ ١٩٩٨م.

١٢ ـ بدائع الصنائع لعلاء الدين الكاسانى ـ الناشر دار الكتاب العربى ـ بيروت ـ ط الثانية ١٩٨٢.

١٣ ـ التذييل والتكميل لأبى حيان النحوى فى شرح كتاب التسهيل لابن مالك ـ المجلد الأول ـ رسالة دكتوراه إعداد مصطفى أحمد أحمد حباله ـ ١٤٠١ هـ ١٩٨١م ـ كلية اللغة العربية.

١٤ ـ التصريح بمضمون التوضيح ـ للشيخ خالد الأزهرى ت ٩٠٥هـ ـ ط دار إحياء الكتب العربية ـ القاهرة.

١٥ – توجيه اللمع لابن الخباز ت ٦٣٩هـ شرح كتاب اللمع لابن جنى – تحقيق أ. د/ فايز زكى محمد دياب - ط دار السلام – القاهرة – ط أولى ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢.
١٦ – الجامع لأحكام القرآن لأبى عبد الله القرطبى – مراجعة/ محمد إبراهيم الحفناوى – ط/ دار الحديث – القاهرة – ط أولى ١٤١٤هـ - ١٩٩٤ – ط الثانية ١٤١٦هـ ١٩٩٦م.
١٧ – الجنى الدانى فى حروف المعانى للمرادى – تحقيق د/ فخر الدين قبادة وزميله – منشورات دار الكتب العلمية – بيروت – ط الأولى ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م.
١٨ – حاشية الخضرى على شرح ابن عقيل ضبط وتشكيل يوسف الشيخ محمد البقاعى – ط دار الفكر – بيروت – ١٩٩٥م.
١٩ – حاشية الصبان على شرح الأشمونى - ط دار إحياء الكتب العربية.
٢٠ – حاشية المقتضب – للأستاذ الدكتور/ محمد عبد الخالق عضيمة على المقتضب لأبى العباس المبرد – ط لجنة إحياء التراث الإسلامى.
٢١ – خزانة الأدب لعبد القادر البغدادى – قدم له د/ محمد نبيل طريفى – منشورات دار الكتب العلمية – بيروت – ط الأولى ١٤١٨هـ - ١٩٩٨ م.
٢٢ – الخصائص لابن جنى – تحقيق د/ عبد الحميد هنداوى – ط منشورات دار الكتب العلمية – بيروت – ط الأولى – ١٤٢١هـ - ٢٠٠١م.
٢٣ – ديوان ذى الرمة غيلان بن عقبة – تحقيق/ عبد القدوس أبى صالح – مؤسسة الإيمان – بيروت – ط الأولى ١٩٨٢م.
٢٤ – سر صناعة الإعراب لابن جنى ت ٣٩٢هـ - قدم له د/ فتحى عبد الرحمن حجازى – تحقيق أحمد فريد أحمد – ط المكتبة التوفيقية.
٢٥ – سنن الترمذى – تحقيق أحمد محمد شاكر وآخرون – دار النشر دار إحياء التراث العربى – بيروت.
٢٦ – سنن ابن ماجه – تحقيق/ محمد فؤاد عبد الباقى – ط دار إحياء الكتب العربية – القاهرة.
٢٧ - شرح التسهيل لابن مالك – تحقيق د/ عبد الرحمن السيد وزميله – ط هجر – ط الأولى ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م.
٢٨ – شرح جمل الزجاجى لابن عصفور الأشبيلى – تحقيق د/ صاحب أبو جناح – بدون طبعة.
٢٩ – شرح السيرافى بحاشية الكتاب لسيبويه – تحقيق عبد السلام محمد هارون – الناشر مكتبة الخانجى – القاهرة.

٣٠ ـ شرح شافية ابن الحاجب للرضى مع شرح شواهده لعبد القادر البغدادى ـ تحقيق محمد نور الحسن وزميلاه ـ ط دار الكتب ـ بيروت ـ ١٤٠٢هـ ـ ١٩٨٢م.
٣١ ـ شرح شذور الذهب لابن هشام ـ تحقيق محمد محى الدين عبد الحميد ـ ط المكتبة العصرية ـ بيروت ـ ط الأولى ١٤١٦هـ ـ ١٩٩٥ م.
٣٢ ـ شرح ابن عقيل ـ تحقيق محي الدين عبد الحميد ـ مكتبة دار التراث ١٤١٩هـ ـ ١٩٩٨م.
٣٣ ـ شرح عيون الإعراب للمجاشعى ت ٤٧٩هـ ـ تحقيق د/ عبد الفتاح سليم ـ ط دار المعارف ـ ط الأولى ١٤٠٨هـ ـ ١٩٨٨م.
٣٤ ـ شرح كافية ابن الحاجب للعلامة الرضى ـ تحقيق د/ إميل بديع يعقوب ـ منشورات دار الكتب العلمية ـ بيروت ـ ط الأولى ١٤١٩هـ ـ ١٩٩٨م.
٣٥ ـ شرح اللمع فى النحو للضرير ـ تحقيق ـ د/ رجب عثمان ـ الناشر الخانجى ـ القاهرة ـ ط الأولى ١٤٢٠هـ ـ ٢٠٠٠م.
٣٦ ـ شرح المفصل لابن يعيش ـ ط مكتبة المتنبى ـ القاهرة.
٣٧ ـ شرح المقدمة الجزولية الكبير للشلوبين ـ تحقيق د/ تركى بن سهو ابن نزال ـ ط مؤسسة الرسالة ـ ط الثانية ١٤١٤هـ ـ ١٩٩٤م.
٣٨ ـ الصاحبى لأبى الحسن أحمد بن فارس ـ تحقيق/ السيد أحمد صقر ـ ط دار إحياء الكتل العربية.
٣٩ ـ طبقات النحويين واللغويين للزبيدى ـ تحقيق/ محمد أبو الفضل إبراهيم ـ ط دار المعارف.
٤٠ ـ الفوائد والقواعد لعمر بن ثابت الثمانينى ت ٤٤٢هـ ـ تحقيق د/ عبد الوهاب محمود الكحلة ـ ط مؤسسة الرسالة ـ بيروت ـ ط الأولى ـ ١٤٢٢هـ ـ ٢٠٠٢م.
٤١ ـ كتاب سيبويه ـ تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون ـ الناشر مكتبة الخانجى ـ القاهرة ـ ط الثالثة ١٤٠٨هـ ـ ١٩٨٨م.
٤٢ ـ كشف المشكل لعلى بن سليمان الحيدرة اليمنى ت ٥٩٩هـ ـ تحقيق د/ هادى عطيه مطر ـ ط الأولى ١٩٨٤م ـ ط مطبعة الإرشاد ـ بغداد ١٤٠٤هـ ـ ١٩٨٤م.
٤٣ ـ الكليات معجم فى المصطلحات والفروق اللغوية لأبى البقاء أيوب ابن موسى الكفوى ت ١٠٩٤هـ ـ تحقيق د/ عدنان درويش وزميله ـ الناشر دار الكتاب الإسلامى ـ القاهرة.
٤٤ ـ لسان العرب لابن منظور ـ ط دار المعارف ـ القاهرة.

٤٥ – المتبع فى شرح اللمع لأبى البقاء العكبرى – تحقيق د/ عبد الحميد حمد الزوى – منشورات جامعة قار يونس – بنغازى – ليبيا – ط الأولى ١٩٩٤م.
٤٦ – مجموعة الشافية من علمى الصرف والخط تحتوى على متن الشافية وشرحها للعلامة الجاربردى، وحاشية الجاربردى لابن جماعة – ط عالم الكتب – ط الثالثة ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م.
٤٧ – المحرر فى النحو لعمر بن عيسى الهرمى ت ٧٠٢هـ - تحقيق أ.د/ منصور على محمد عبد السميع – ط دار السلام – القاهرة ط الأولى – ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م.
٤٨ – المساعد على تسهيل الفوائد لابن عقيل تحقيق د/ محمد كامل بركات – ط الأولى ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م.
٤٩ – مسند أحمد بن حنبل – دار النشر مؤسسة قرطبة – القاهرة.
٥٠ – المغنى لابن قدامة المقدسى – الناشر دار الفكر – بيروت – ط الأولى ١٤٠٥هـ.
٥١ – مغنى اللبيب لابن هشام – تحقيق/ محمد محى الدين عبد الحميد – ط مطبعة المدني – القاهرة.
٥٢ – المقتصد فى شرح الإيضاح – لعبد القاهر الجرجانى ت ٤٧١هـ - تحقيق د/ كاظم بحر المرجان – منشورات وزارة الثقافة والإعلام – الجمهورية العراقية.
٥٣ – المقتضب لأبى العباس المبرد تحقيق أ. د/ محمد عبد الخالق عضيمة – ط لجنة إحياء التراث الإسلامى.
٥٤ – منحة الجليل – بتحقيق شرح ابن عقيل لمحمد محى الدين عبد الحميد بحاشية شرح ابن عقيل – الناشر مكتبة دار التراث.
٥٥ – المنصف لابن جنى شرح التصريف لأبى عثمان المازنى – تحقيق/ إبراهيم مصطفى وزميله – ط مصطفى البابى الحلبى – ط الأولى ١٣٧٩هـ ١٩٦٠م.
٥٦ – نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة – تأليف محمد الطنطاوى – ط وادى الملوك – مصر – ط الرابعة ١٩٥٤م.
٥٧ – هدية العارفين – لإسماعيل باشا البغدادى – ط دار الكتب العلمية بيروت.

سادساً فهرس موضوع البحث

المحتـــوى	الصفحة
المقدمة	٢٥٤
الفصل الأول: الفروق النحوية	٢٥٦
المبحث الأول: الفرق بالحركة	٢٥٧
١ ـ دخول حركات الإعراب الأسماء فرقاً بين المعانى	٢٥٧
٢ ـ اختلاف حركات الإعراب فى آخر الفعل المضارع وزيادة أحرف المضارعة فى أوله للفرق بين المعانى	٢٦٣
٣ ـ دخول تنوين التمكين على الاسم المنصرف فرقاً بينه وبين الاسم الممنوع من الصرف	٢٦٦
٤ ـ دخول تنوين التنكير على بعض الأسماء المبنية فرقاً بين معرفتها ونكرتها	٢٧٠
المبحث الثانى: الاختصاص بحركة دون أخرى	٢٧٣
أولا: الاختصاص بالرفع	٢٧٣
ثانياً: الاختصاص بالبناء	٢٧٦
١ ـ البناء على الضم * تحريك (التاء) ضمير الرفع البارز المتصل بالضم فى نحو (فعلتُ) فرقاً بين التكلم والخطاب..	٢٧٦
* ـ بناء المنادى المفرد المعرفة على الضم فرقاً بينه وبين الاسم غير المتمكن	٢٧٩
* ـ بناء (قَبْلُ وبَعْدُ) على الضم فرقاً بين البناء العارض والبناء الأصلى	٢٨٤
٢ ـ البناء على الفتح * ـ بناء الفعل الماضى على الفتح فرقاً بينه وبين بناء فعل الأمر	٢٩٤
* ـ تحريك النون بالفتح من (أنا) ضمير المتكلم فرقاً بينه وبين (أنْ) الناصبة للفعل المضارع	٣٠٠
* ـ فتح النون من جمع المذكر السالم فرقاً بينها وبين نون المثنى	٣٠٢
* ـ فتح لام المستغاث به فرقاً بينها وبين لام المستغاث من أجله والتعجب منه (إن لم يكن منادى)	٣٠٦
* ـ فتح آخر الاسم المنادى المؤنث المرخم فرقاً بين المذكر والمؤنث	٣١١

٣ ـ البناء على الكسر * ـ كسر لام فرقاً بينها وبين لام الابتداء	٣١٢
المبحث الثالث: الفرق بالزيادة	٣١٥
* ـ دخول (أل) المعرفة على كنى البهائم فرقاً بين الكنى عن أعلام الأناسى، وكنى أعلام البهائم	٣١٥
* ـ لا يؤكد الضمير المنصوب المتصل بالضمير المنصوب المنفصل فرقاً بينه وبين البدل	٣١٦
* ـ دخول التاء فى عدد المذكر فرقاً بين المعدود المذكر والمعدود المؤنث	٣١٩
المبحث الرابع: الفرق بالحذف	٣٢٣
* ـ حذف الألف من (ذا) اسم الإشارة عند التثنية وتشديد النون فى (ذان) للفرق بين تثنية المبنى وتثنية المعرب	٣٢٣
الفصل الثانى: الفروق التصريفية	٣٢٧
المبحث الأول: الفرق بالحركة	٣٢٨
* ـ تغيير صيغة الفعل المبنى للمفعول فرقاً بينه وبين المبنى للفاعل	٣٢٨
* ـ تحريك العين فى جمع الاسم المختوم بها التأنيث على وزن (فَعْلَه) فرقاً بين الاسم والصفة	٣٣٠
المبحث الثانى: الفرق بتغيير الصيغة	٣٣٣
* ـ جمع (فعيل) بمعنى مفعول على (فُعْلى) جمع تكسير فرقاً بينه وبين (فَعيل) بمعنى فاعل	٣٣٣
* ـ جمع (أفعل فُعْلى) جمع تصحيح فرقاً بينه وبين (أفعل وفعلاء)	٣٣٥
* ـ إبدال التاء الاسمية (هاءً) فى الوقف فرقاً بين تأنيث الاسم وتأنيث الفعل	٣٣٨
المبحث الثالث: الفرق بالحذف	٣٤١
* ـ حذف التاء من (فعول) بمعنى (فاعل) فرقاً بينه وبين (فعول) بمعنى (مفعول)	٣٤١
* ـ ومن (فعيل) بمعنى (مفعول) فرقاً بينه وبين (فعيل) بمعنى (فاعل)	٣٤١
* ـ المبحث الرابع: الفروق الهجائية	٣٤٤
أولاً: الفرق فى المهموز	٣٤٥
* ـ ثبوت ألف الوصل من (أل) المعرفة و (أيمُن) إذا دخلت	٣٤٥

عليها همزة الاستفهام فرقاً بين الاستفهام والخبر	
ثانياً: الفرق فى الوصل والقطع	٣٤٨
* ـ حذف ألف (ما) الاستفهامية إذا دخلت عليها حروف الجر فرقاً بين الاستفهام والخبر	٣٤٨
ثالثاً: الفرق بالزيادة ويكون بين مشتبهين	٣٥٠
الخاتمة	٣٥٥
فهرس المصادر	٣٥٦
فهرس موضوع البحث	٣٦٠